مَوقفُ بَهَاءِ الدِّينِ بنِ النَّحَّاسِ فِي (التَّعْلِيقَةِ) مِنْ شَيخِهِ ابنِ عَمْرُونَ الحَلَبِيِّ عَرْضٌ وَتَقْوِيمٌ

الدكتور

أيمن السيد بيومي الجندي

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالمنوفية

جامعة الأزهر الشريف

مُقَدِّمَةٌ

أَحمدُك اللهمَّ على مَا وَفَّقْتَ، وأشكرُ لكَ مَا أنعمتَ، وأستوهبُك علمًا نافعًا يُزْلِفُ إليك، وعملًا خالصًا أرجُو به الخَلاصَ بينَ يَديكَ، وأسألُكَ أنْ تُصلِيَ على خيرتكَ من خَلقك، مُحمَّدٍ عبدِك ونبيِّك، وعلى آله وأصحابه العالمين العامِلين، وبعد:

فالنَّحوُ حارسُ العربيةِ، وعمادُها، ولقد حَظِيَ في بلاد (الشام) بما حَظيت به هذه اللغةُ الثرَّةُ الولودُ، وحسبُها أنَّها لغةُ كتابِ اللهِ المُعْجِز، وهي شخصيةُ العربيِّ وذاتُه، بين أعاجمَ لا تُفصحُ، وألسنةٍ لا تُبِينُ، فلا غَروَ أنْ كانتْ همَّةُ المفكرينَ به أكبرَ، ورحابةُ العقول له أحْمَلَ، وقرائحُ المشتغلين فيه أنظرَ، وأثقبَ.

ومن أشهر أولئك الأعلامِ الذين شاركوا بجُهدٍ واضحٍ في الدرس النحوي في (الشام) في القرن السابع الهجري، الشيخُ أبو عبد الله جمالُ الدين بنُ عمرونَ الحلبيُّ (٦٤٩هـ)، صاحبُ أطول شرح على المفصَّل، وتلميذُه الشيخُ بهاءُ الدين بنُ النَّحاس الحلبيُّ (٦٩٨هـ)، الذي نقل لنا كثيرًا من تُراثِ شيخِه، وعلمه في كتابه الماتع (شرح المقرب) المُسمَّى (التعليقة).

ومن خلال قراءَتِي هذا السِّفرَ المباركَ (التعليقة) وجدتُ صاحبَه ابنَ النَّحاس شغوفًا بشيخه ابنِ عمرون متأثرًا به، إلا أنَّه في بعض الأحيانِ يُخالفه، ويُعارضه في أدبٍ جمٍّ، ومن هنا كانت فكرة هذا البحث: (موقف بهاء الدين بن النَّحاس من شيخه ابن عمرون الحلبيِّ، عرضٌ وتقويمٌ).

وكان ورائي لاختيار هذا الموضوع ما يأتي:

أولا: إبرازُ شخصيَّةِ ابن عمرونَ في ساحة الفكر النَّحوي، وبخاصة أنه شيخٌ لابن مالك، ومع هذا لم يَعرض له ابن مالك في كتبه، على الرغم من تأثره وإعجابه به كثيرًا، كما ذكر الدماميني[1].

---

(١) ينظر: تعليق الفرائد ٢٩/١، (ترجمة ابن مالك).

ثانيًا: كشفُ النِّقاب عن (شرح المفصل) لابن عمرون؛ حيث تُعَدُّ (التعليقة) لابن النَّحاس سجلًا حافلًا بكثرة النقول عنه.

ثالثًا: انفراد ابن عمرون بكثيرٍ من الآراء، والتعليلات والتوجيهات.

رابعًا: تأثيرُ بهاءِ الدين بن النَّحاس في كثيرٍ من خالفيه، وفي مقدمتهم تلميذه أثيرُ الدين أبو حيانَ، وكذا محبُّ الدين ناظرُ الجيش، وجلال الدين السيوطي، وغيرهم، وهم مَنْ هم علمًا وتبحُّرًا في علوم العربية وفُنونِها، فأردتُ أنْ أُجَلِّيَ شخصيةَ هذا العالم الأستاذ ابن النَّحاس. الذي تلمذَ له شيخ العربية أبو حيانَ الأندلسي.

خامسًا: اشتمالُ كتابِ (التعليقة) على كثيرٍ من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين التي أغفلتها كتبُ الخلاف، وما هذا إلا لأنَّ ابنَ النَّحاس كان مُشتغلاً بقراءة الخلاف.

سادسًا: إظهارُ أثرِ ابن عمرونَ في ابن النَّحاس، وإبرازُه ، وتقويمُ هذه العلاقةِ بينهما ببيان موقف التلميذ من شيخه، وأستاذه.

خُطَّة البحث:

أدرتُ هذا البحثَ على مباحثَ ثلاثةٍ تسبقها مقدمةٌ وتمهيدٌ، ويردُفها إجمالٌ ببيان موقف ابن النَّحاس من شيخه ابن عمرون، ثمَّ الخاتمة، وثبت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات، فجاء على النحو التالي:

أولاً: المقدمة، وقد ذكرتُ فيها نبذة عن الموضوع، وأسباب اختياري له، والخطة التي انتظمت هذا البحث، ومنهج دراستي فيه.

ثانيًا: التمهيد، وهو بعنوان: لمحة عن حياة ابن عمرون وابن النَّحاس، تناولت فيه بإيجاز الحديث عن ابن عمرون، وابن النَّحاس.

ثالثًا: المبحث الأول: وجاء بعنوان: مسائل الموافقات، وفيه تحدثت عن المسائل التي وافق فيها ابنُ النَّحاس شيخَه ابنَ عمرون.

رابعًا: المبحث الثاني: وهو بعنوان: مسائل المخالفات، وتناولت فيه المسائل التي عارض فيها ابنُ النَّحاس ابنَ عمرون.

خامسًا: المبحث الثالث: وهو بعنوان: المسائل التي سكت عنها، ووقفتُه على المسائل التي عرض فيها ابنُ النَّحاس رأيَ شيخه، ولمْ يبْدِ فيها رأيًا، لا بالموافقة، ولا بالمخالفة.

سادسًا: بيانٌ بإجمال موقف ابن النَّحاس من شيخه، وتكلمت فيه بإيجاز عن مدى العلاقة بين ابن النَّحاس وشيخِه، وعن موقفه منه بشكلٍ عامٍّ.

سابعًا: الخاتمة، وهي تتضمنُ أهمَ النتائج التي توصلتُ إليها من خلال البحث.

ثامنًا: ثبت المصادر والمراجع.

تاسعًا: فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

ومنهجي في هذا البحث يتلخص في الآتي:

١- رتبتُ المسائل حسب ترتيب ألفية ابن مالك؛ لشهرتها.

٢- وضعتُ عنوانًا مناسبًا لكلِّ مسألة.

٣- قدَّمتُ لكلِّ مسألة بتمهيدٍ مُوجزٍ، كمَدخل لدراسة المسألة.

٤- نقلتُ نصَّ التعليقةِ المشتمل على رأي ابن عمرون.

٥- النَّصُّ على رأي ابن عمرون، وتحقيقه من خلال الكتب التي وردَ فيها، إنْ وُجِدَ.

٦- مناقشة المسألة من خلال كُتب النَّحو المعتمدة مع التركيز على رأي ابن عمرون وابن النَّحاس فيها.

٧- إظهار موقف ابن النَّحاس من شيخه.

٨- بيان رأي الباحث في المسألة مدعومًا بالدليل.

٩- الاعتماد على الأدلة المقنعة، والبراهين الواضحة في كلِّ أحكام هذا البحث، وآرائه وترجيحاته.

١٠- قمتُ – على قدر الإمكان – بعزوِ كلِّ قول إلى قائله بما في ذلك تخريج الآيات القرآنية الكريمة وقراءاتها، والأحاديث النبوية الشريفة، والشواهد الشعرية، وأقوال العرب النثرية.

١١- لمْ يقفْ دَوري في هذه الدراسة عند حدِّ جمع المادة العلمية فحسب، بل تجاوزت هذا الحدَّ إلى محاولة المناقشة، والتوفيق بين الآراء المختلفة، والترجيح والتضعيف، وغير ذلك من الأمور التي تقتضيها طبيعةُ البحث العلمي.

هذا، وقدْ بذلت ما في وسعي حتى خرج البحثُ بهذه الصورة، وأعلم – علم اليقين – أنه جُهدٌ متواضع، وأنَّ شأنه شأنُ كلِّ عمل قد يجانبه التوفيق في بعض الأمور، ويُعوزه الكمالُ الذي لمْ يُخلق للبشر، فإنْ كنتُ قدْ أصبتُ فهذا فضل الله يؤتيه من يشاءُ من عباده، وإنْ كانت الأخرى فألتمس من الله – تعالى – العفوَ، ومن القاريء الكريم ذكرَ حسنة من حسنات هذا العمل، فإنَّ الحسناتِ يذهبنَ السيئاتِ، وسبحانَ من اختصَّ بعموم الكمَالاتِ.

والحمدُ لله أولًا وآخرًا ، وصلاةً وسلامًا على محمَّدِ الخيرِ والرحمة، وعلى آله وصحبه الكرام البررة.

الباحث

التَّمهيد

لمحةٌ عن ابن عمرونَ وابنِ النَّحاس

أولاً: التَّعريفُ بابنِ عَمْرُونَ الحلبيِّ.

ثانيًا: التَّعريفُ بابنِ النَّحاسِ الحلبيِّ.

أولاً: التعريفُ بابنِ عَمْرُونَ

- **اسمُه ونسبُه:**

هو مُحمَّدُ بنُ محمدِ بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرونَ الحلبيُّ النحويُّ. يُكَنَّى أبَا عبدِ الله، ويُنعتُ بجمالِ الدين، ويُعرف بابنِ عمرونَ(١).

- **مولدُه ونشأتُه:**

وُلدَ سنة ستٍ وتسعين وخمسمائةٍ تقريبًا، بحلبَ، وبها نشأ(٢).

- **علمُه وثقافتُه:**

أجمع من ترجم لابن عمرونَ أنَّه كان إمامًا في العربية، وعالمًا لا يُشقُّ له غبارٌ في النحو؛

لذا تصدَّرَ لإقرائه مدةً بحلبَ. قال فيه أبو حيانَ:" كان نحويًا حافظًا مُحصِّلاً خيّـرًا، أقرأ النحو بحلبَ، وتخرَّج عليه كثيرٌ من أهلها"(٣).

- **شيوخه:**

تلمذَ ابنُ عمرون لعددٍ من أعيان علماء عصره، وشيوخِه المُبـرَّزِين فـي علـوم العربية وغيرها، فأفادَ منهم وتخرَّج بهم. ولكنَّ مَنْ ترجموا له لمْ يَنصُّوا على شيوخٍ أخذ عنهم، أوْ سمع منهم غير ابن طبَرْزذَ (٦٠٧هـ)، وابن يعيش (٦٤٣هـ) (٤). وغالبُ الظنِّ أنَّه أخذ عن غير هذين الشيخين. قال السيوطيُّ:" ... وسمِع من ابن طبرزذ، وأخذ النحو عن ابن يعيش، وغيره"(٥).

---

(١) ينظر ترجمته في: إشارة التعيين ٣٣٧، وسير أعـلام النـبلاء ٢٥١/٢٣، والـوافي بالوفيـات ١٦١/١، وتذكرة النحاة ٥٢، ٥٣، والبلغة ٢١٣، وطبقات ابن قاضي شهبة ٢٤٥، وبغية الوعـاة ٢٣١/١، وهدية العارفين ١٢٤/٢، ومعجم المؤلفين ٢٤٧/١١..

(٢) ينظر: مراجع الحاشية السابقة.

(٣) تذكرة النحاة ٥٢، وما بعدها.

(٤) ينظر: مراجع الحاشية الأولى.

(٥) بغية الوعاة ٢٣١/١.

- **تلاميذه:**

ابن عمرون إمامُ النحو بحلبَ؛ لذا انتفع بعلمه خلْقٌ كثير، وتخرَّج به أئمة، منهم:

١- محمد بن عبد الله بن مالك. (٦٧٢هـ)[١]، قال الشيخ بهاء الدين بن النَّحاس موضحًا هذه التلمذة:" ... ووجدت ابنَ مالكٍ قد قال ما نقله عن الشيخ وقت القراءة"[٢].

٢- عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن بن شرف الدمياطي الشافعي، شرف الدين، أبو محمد، المعروف بالشرف الدمياطي[٣].

٣-أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصرٍ، بهاء الدين بن النَّحاس الحلبي النحوي.(وستأتي ترجمته لاحقًا). قال أبو حيانَ:" ... وتخرَّج عليه كثيرٌ من أهل حلبَ، منهم: قريبُه الشيخ الإمام العلامة أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي، عُرف بابن النَّحاس"[٤].

- **مصنَّفَاته:**

لا يُعرَفُ لابن عمرونَ من المصنَّفات سوى شرح مفصلِ الزمخشري، وهو من أطول شروحه، وأحسنها، ولمْ يُتمَّه أيضًا، وإنِّما انتهى فيه إلى قوله: (الوزن الرابع عشر:(مَحمَدة) في المصادر، وعاق عن إكماله موتُهُ[٥]-رحمه الله-، وقد نقل عنه كثيرٌ من النحويين، وفي مقدمتهم بهاء الدين بن النَّحاس في كتابه الماتع: (شرح المقرب، المسمَّى: التعليقة)، وهو بحقٍّ المصدرُ الوحيدُ في كثرة النقول عن هذا

---

(١) ينظر في ترجمته: بغية الوعاة ١٠٨/١، ونفح الطيب ٢٢٧/٢.

(٢) التعليقة ١٠٢١/٢، وانظر: البحث ، مسألة (حكم ظروف الزمان المضافة إلى جملة اسمية أو فعلية).

(٣) انظر في ترجمته: تذكرة الحفاظ ١٤٧٨/٢، والعبر ١٣/٤، والنجوم الزاهرة ٢١٨/٨.

(٤) تذكرة النحاة ٥٢.

(٥) ينظر: إشارة التعيين ٣٣٧، وتذكرة النحاة ٥٢، والوافي بالوفيات ١٦١/١، وهدية العارفين ١٢٤/٢.

الكتاب، ويدلُّ على ذلك دلالةً واضحة نقلُ ابن النَّحاس في (تعليقته) من هذا السفر العظيم بابَ (ما ينصرف وما لا ينصرف) كلَّه نقلاً حرفيًّا لمْ يَزِدْ عليه لفظًا ولم يَنقصْ. وقد وصل جملةُ ما نقله مائةً وثلاثَ ورقاتٍ[1]، وهذا خيرُ دليلٍ على أنَّ هذا الشرحَ من أطول شروح المفصَّل، كما نقل عنه أبو حيانَ في كتبه
(التذييل، والارتشاف، والبحر المحيط)، وناظر الجيش في (تمهيد القواعد)، وشهاب الدين القرافي في: (الاستغناء في أحكام الاستثناء)، والسيوطي في كتابيه: (الهمع، والأشباه والنظائر)، والزركشي في كتابه: (البحر المحيط في أصول الفقه). وغير هؤلاء كثير، كابن هشام، والشيخ يس العليمي، والصبان.

- **وفاته:**

تُوفيَ رحمه الله بعد حياة زاخرة بالعلم والإيمان ثالث ربيع الأول، سنة تسعٍ وأربعين وستمائة[2].

---

(١) ينظر: التعليقة ٢/ من صـ٩٠١ إلى صـ١٠٠٤.

(٢) ينظر: مراجع الحاشية الأولى في (ابن عمرون).

ثانيًا: التعريفُ بابنِ النَّحاس الحلبيِّ

- **اسمُهُ ونسبُهُ:**

هو مُحمَّدُ بنُ إبراهيمَ بن مُحمَّدِ بن أبي نصرٍ، أبُو عبد الله، بهاءُ الدِّين، النَّحويُّ المعروفُ بابن النَّحاسِ الحلبيِّ. حجة العرب، وشيخ العربية بالدِّيار المصرية[١].

- **مولده، ونشأته:**

وُلِدَ في سَلْخ جمادى الآخرة سنة سبع وعشرين وستمائة للهجرة بحلبَ، ونشأ بها[٢]، وانتقلَ إلى القاهرة حينما خربتْ حلبُ عند وقعة التتارِ بها سنة ثمانٍ وخمسين وستمائة، واشتهر أمرُه، وعظُمَ جاهُه، لعلمه، وكثرة فضائله[٣].

- **صفاتُه وأخلاقُه:**

ذكرَ مَنْ ترجَمَ للشيخِ ابنِ النَّحاس صفاتٍ كثيرة، هي صفاتُ العلماءِ، كالدِّيانَةِ، والوَرَعِ، والزُّهدِ، وكثرةِ النَّوافل والأذكَارِ، والتواضُعِ، ولينِ الجانب، وسخاءِ النفس، ورَحابةِ الذِّراع، وعُلوِ القَدر، وكثرةِ ترحُّمِه على العلماء، لعلمه أنَّ العلم رَحمٌ بين أهله. وهذا نصٌّ له يُبيِّنُ صدقَ ما قلنا، ويظهر مدى تواضعه، وهضمه لذاته – رحمه الله – قال:" وقدْ كنتُ على عَزمٍ ألَّا يظهرَ عنِّي تأليفٌ، ولا يُذكر لي تصنيفٌ، استقصَارًا لنفسِي – عَلِمَ الله – عنْ دَرَجةِ الفضلاءِ، وحطًّا لهَا عنْ مَرتبةِ العلماءِ، وضيقَ صدْرٍ لمَا مُنيتُ بهِ من مُفارقةِ الوطنِ، وبُعْد الأهلِ والسكنِ، حينَ أجلاني

---

(١) ينظر: إشارة التعيين ٢٨٦، والوافي بالوفيات ١٠/٢، ١١، والبلغة ١٥٠، وبغية الوعاة ١٣/١، والعبر في خبر من غبر ٣٩٢، والأعلام ٢٩٧/٥، وشذرات الذهب ٤٤٢/٥، ومعجم المؤلفين ٢١٩/٨.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات ١١/٢، وبغية الوعاة ١٣/١، ، والأعلام ٢٩٧/٥.

(٣) ينظر: فوات الوفيات للكتبي ٢٨٩/٢، ٢٩٠، والأعلام ٢٩٧/٥،ونصَّ على هذا ابن النَّحاس بنفسه في كتابه (هُدَى مهاة الكِلَّتين) ٧٠، ٧١.

عنْ حلبَ المعمورةِ مَسْقِطِ رأسِي، وموطنِ لذتي التتارُ المخذولون – أمكنَ اللهُ منهم – "[١].

وقال عنْه الذَّهبيُّ:" وهو مشهورٌ بالدِّين والصِّدق والعدالة ، معَ اطِّراح التكلُّف، وتَركِ التَّجمُّل ، وصغر العمامة . وقد رأيته يمشي بالليل في قصبَة القاهرة بقميصٍ وعلى رأسه طاقيةٌ فقط . وكان حسنَ الأخلاق ، مُحببًا إلى تلامذته . فيه ظُرفُ النحاة وانبساطُهم . وكان له صورةٌ كبيرة . وكان بعضُ القضاة إذا انفرد بشهادة حكَّمُوه فيها وثوقًا بدِينِه"(٢).

- **أساتذته:**

أخذَ بهاءُ الدِّينِ عنْ ثلةٍ منْ الأشياخِ والعلماءِ، منْهم:

١- أبوه إبراهيمُ بن محمَّد بن أبي نصرٍ. (٦٤٥هـ) [٣].

٢- عبد الله بن عمر بن اللَّتِّيِّ. (٦٣٥هـ) [٤].

٣- عليّ بن شجاع بن سالم، الكمال الضرير. (٦٦١هـ) [٥].

٤- محمد بن عبد الله بن مالك. (٦٧٢هـ)، وابن النَّحاس من أشهر تلامذته [٦].

٥- محمد بن محمد بن عمرون، جمال الدين. (٦٤٩هـ) ، وقد سبقت ترجمته، وهو من أشهرِ وأبرز شيوخ الشيخِ بهاءِ الدين بن النَّحاس، وأكثرِهم إفادةً له، وتأثيرًا فيه، فقد قرأ عليه كتابَ سيبويه، وإيضاحَ الفارسي[٧]، ونقل عنه

---

(١) هُدَى مهاة الكلتين ٧٠، ٧١.

(٢) تاريخ الإسلام ٣٦١/٢، ٣٦٢، وانظر مزيدًا من ثناء العلماء عليه في: إشارة التعيين ٢٨٦، والوافي بالوفيات ١١/٢، والبلغة ١٥٠، وبغية الوعاة ١٣/١.

(٣) ينظر: مستفاد الرحلة والاغتراب ٨٣.

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٥/٢٣.

(٥) ينظر: معرفة القراء الكبار ٦٥٧/٢.

(٦) ينظر: بغية الوعاة ١٠٨/١، ونفح الطيب ٢٢٧/٢.

(٧) ينظر: برنامج الوادي آشي ٣٠٥، ٣٠٨.

عنه في كتابه (التعليقة) نقولًا وأقوالًا كثيرة، بألفاظٍ مختلفة، كقولـــه:(قـــال شيخنا جمالُ الدين بن عمرون)، و(قال شيخي وقت قراءتي عليه)، و(نقـــل ابن عمرون)، و(قال شيخنا الإمام العلامة جمال الدين بن عمرون الحلبي)، و(قال شيخنا)، و(حكاه شيخنا جمال الدين)، (وإلى هذا الجواب مال شيخُنا) وغيره مِمَّا سيتضحُ في البحث بإذن الله تعالى.

تلاميذه:

أفادَ من ابن النَّحاس خلْقٌ كثيرٌ، وما ذاك إلا لذكائه الحادِّ، وتبحُّره في العلـــوم، ومن هؤلاء الذين تتلمذوا له:

١- إبراهيم بن عبد الله الحُكْريّ. (٧٤٩هـــ) [١].

٢- إبراهيم بن هبة الله بن علي، الأسنوي النحوي. (٧٢١هـــ) [٢].

٣- أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم، القيسيّ، النحوي. (٧٤٩هـــ) [٣].

٤- محمد بن أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن عدلان الكنانيُّ. (٧٤٩هـــ) [٤].

٥- محمد بن أحمد بن عثمان، شمس الدين الذهبيُّ. (٧٤٨هـــ) [٥].

٦- محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رشيد الفهريُّ البُستيُّ. (٧٢١هـ) [٦].

٧- محمد بن يوسف بن علي، أبو حيانَ الأندلسي. (٧٤٥هـ) [٧].

- **آثاره:**

---

(١) ينظر: طبقات القراء ١/١٧.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ١/٣٦٥.

(٣) ينظر: السابق ١/٢٦٩.

(٤) ينظر: الوافي بالوفيات ٢/١٦٨.

(٥) ينظر: السابق ٢/١٥.

(٦) ينظر: ملء العيبة ٣/١١١، ١٢٥، ١٢٦.

(٧) ينظر: البلغة ١٥١، ١٥٢، وبغية الوعاة ١/١٦٦.

لمْ يكنْ بَهاءُ الدينِ ابنُ النَّحاس منَ المكثرين التصانيفَ، بلْ ولا مِنَ الراغبينَ فيهـا، كما قال سابقًا، ولهذا فإنَّ أكثرَ مَنْ ترجمَ له لم يذكرْ مِنْ مصنفاتِه إلا شرحَ المقرب، المسمَّى (التعليقة)[١].

ولكنْ – مع هذا – له مصنفاتٌ أخرى أثبتَهـا بعـضُ العلمـاء، وهـي: (كتـاب الأفعال)[٢]، و(مَهاة الكِلَّتَيْنِ وجَلا ذات الحُلَّتَينِ)، وهو منظومةٌ له شـرَحَها، وهـي مختصةٌ بالأفعال الواوية اليائية. [٣]، و(هُدَى مهاةِ الكلتين وجَلا ذاتِ الحُلتين)، وهو شرح لقصيدة الأفعال الواوية اليائية للشوَّاء الحلبيِّ [٤].

- **وفاتُه:**
- تُوفِيَ –رحمه اللهُ – في القاهرة، سابع جمادى الآخرة، من سنة ثمانٍ وتسـعين وستمائة، وله إحدى وسبعون سنة [٥].

---

(١) ينظر: الوافي بالوفيات ١٢/٢، والبلغة ١٥٠، وبغية الوعاة ١/ ١٤.

(٢) ينظر: هدى مهاة الكلتين ٣٠.

(٣) طبع هذا الكتاب، بتحقيق أ. د/ تركي بن سهو العتيبي، ط/ دار صادر بيروت. (١٤٣٠هـ).

(٤) طبع هذا الكتاب، بتحقيق أ. د/ تركي بن سهو العتيبي، ط/ دار صادر بيروت. (١٤٣٠هـ).

(٥) ينظر: إشارة التعيين ٢٨٧، ومرآة الجنان ١٧٢/٤، والبلغة ١٥٠، وبغية الوعاة ١٤/١، والعبـر ٣٩٢/٣.

المبحث الأول

مَسَائِلُ المُوافقاتِ

-الخلافُ في إعراب: (ضربي زيدًا قائمًا) ونحوه.

-توجيهُ قولِ الشاعر: (مِلْءُ عَيْنٍ حَبيبُها).

-العلة في عمل (لَا) عملَ (إنَّ).

-حكمُ نعتِ اسم (لا) المبنيِّ إذا كانَ النَّعتُ مُفردًا متصلاً من حيثُ الإعرابُ والبناءُ

-نيابةُ غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده.

-إعراب (خيرًا) في قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡۚ﴾.

-(أمس) في لغة التميميين بين الإعراب والبناء.

- تنازعُ عاملين مختلفين معمولاً واحدًا.

-توجيهُ قولِ امرئ القيس: (فلو أنَّ مَا أسْعَى لأدنى معيشة ... البيت)

-العطف بـ(حتَّى) في الجمل.

-العطف على معموليْ عاملين مختلفين

-حكم إبدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب بدلَ كلٍّ إنْ لم يُفد الإحاطة.

-تعيينُ موضع المضافِ إليه المحذوف في قولهم: (قطع اللهُ الغداةَ يدَ ورجلَ مَنْ قالها).

-توجيهُ الرَّفع في تابع المنادى المضموم.

-موضع (أيُّها وأيَّتُها) من الإعراب في الاختصاص.

-أصلُ تركيب (هَلُمَّ)

-حكاية المعارف غير الأعلام

الخلافُ في إعراب: (ضربي زيدًا قائمًا) ونحوه

يُعَدُّ الخبرُ أحدَ مُقوِّمِي دِعامة الجملة الاسمية؛ إذ بدونه لا تتحقَّقُ الفائدةُ من المبتدأ؛ لذا قيَّد النحاة المواضع التي يجب فيها حذفُ الخبر، وذكروا منها:

أنْ يكون المبتدأ مصدرًا، أو أفعل التفضيل مضافاً إلى المصدر أو ما قُدِّر بالمصدر. كالمثال الذي معنا، ومثل: أكثر شربي السويق ملتوتًا، وأخطب ما يكون الأمير قائمًا، وشرط هذا المصدر أنْ يكون عاملاً في مفسِّر صاحب حالٍ بعده لا يصلح أنْ يكون خبراً عنه.

وقولهم: (ضربي زيدًا قائمًا) فيه أربعةُ أشياءٍ مُختلَفٌ فيها: **أحدها**: أنَّ ذلك المصدر أو معموله مرفوعٌ بالابتداء، **الثاني**: أنَّه مبتدأ مُحتاجٌ إلى خبر، **الثالث**: أنَّ خبره محذوفٌ لا ملفوظ به. **الرابع**: أنَّه مقدرٌ قبل تلك الحال[1].

وقدْ ذكر الشيخ بهاءُ الدين بن النَّحاس المذاهبَ المذكورة في هذه المسألة، وتكلَّم فيها مذهبًا مذهبًا أروعَ كلام وأحسَنه داعماً كلامه بكلام شيخه ابنِ عمرون، فقال:" اختلف الناس في إعراب (ضربي) فقال بعضهم: هو مرتفع بأنَّه فاعلُ فعلٍ مُضمر، .... وقال بعضُهم: هو مبتدأ، وهو مصدرٌ مضاف إلى فاعله، و(زيدًا) مفعول به، و(قائمًا) حال ... والذين قالوا بأنَّه مبتدأ اختلفوا: هل يحتاج إلى تقدير خبر أم لا؟ ..... والذين قالوا بتقدير خبر: اختلفوا في كيفية تقديره ومكانه ... وقال بعض النَّاس تقديره بعد (قائما) حكاه شيخُنا الإمام العلامة المرحوم جمال الدين محمد بن عمرون في (شرحه المفصل) عن الكوفيين، وكذا أخذنا عنه وقت القراءة عليه أنَّه مذهبُ الكوفيين ... قال شيخنا الإمام العلامة المرحوم جمال الدين محمد بن عمرون: والذي يوضِّح

---

(١) ينظر في المسألة: الكتاب ١/ ٤٠٢، ٤١٩، والأصول ٢/ ٣٥٩، والإيضاح للفارسيّ ١٦٣، والمقتصد ١/ ٢٤٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٠٤، والنهاية لابن الخباز ٣/ ٧٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٩، وشرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٣١٧، والتذييل ٣/ ٣٠٠، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٨١، والتصريح ١/ ٢٢٨، والمقاصد الشافية ٢/ ١١٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٣٥، والهمع ١/ ٣٣٩.

المسألة: أنَّ معنى (ضربي زيدًا قائمًا)، ما ضربت زيدًا إلا قائمًا، وهذا المعنى لا يستقيم إلا على مذهب سيبويهِ؛ لأنَّ العامل يتقيَّد بمعموله، فإذا جَعلت الحالَ من تمام المبتدأ، يكون الإخبار بأنَّ (ضربي) مقيداً بالقيام واقعٌ، وذا لا ينفي أنْ يقع الضربُ في غير حال القيام.

وإذا جُعل الحال من جملة الخبر، يكون (ضربي زيدًا) هذا الذي لم يُقيَّد بحال، كائن إذا كان قائمًا، فلو قُدِّر وقوعُ (ضربي) في غير حال القيام يكون مناقضًا للإخبار؛ إذ من المُحَال وقوعُ غير المُقيَّد بالحال في زمان، وتخلف شيء منه عن ذلك الزمان، إذا أُريدَ به الحقيقة ... وفي تقدير الخبر نقل عنه: قال شيخنا: وأولى الظروف – إنْ أردت الماضي – (إذْ)؛ لأنَّها تستغرق الماضي، وإنْ أردت المستقبل: (إذا)؛ لأنَّها تستغرق المستقبل"[(١)].

رأي ابن عمرون:

يرى ابنُ عمرون في المسألة رأي سيبويهِ وجمهورِ البصريين – لأنَّه قال صراحة: (وهذا المعنى لا يستقيمُ إلا على مذهب سيبويهِ ...)، وحاصلُ هذا المذهب. أنَّ (ضربي) مبتدأ خبره محذوف وجوبًا قبل الحال – على ما سيأتي–.

المناقشة:

سبق أنْ ذكرنا أنَّ هذا التركيبَ مُختلَفٌ فيه من أربع جهات، وهاكَ بيانَها:

الجهة الأولى: إعراب المصدر (ضربي):

اختلفتْ كلمة المُعربين في إعراب هذا المصدر على قولين:

الأول: ذهب بعضُهم إلى أنَّه فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: يقع ضربي زيدًا قائمًا، أو ثبتَ ضربي زيدًا قائمًا [(٢)].

---

(١) التعليقة ١/ ٣٢٨– ٣٤٥، وانظر تحقيق نقول ابن عمرون في: التذييل ٣/ ٢٩١، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٨٣– ٨٩٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٨٠، والتذييل ٣/ ٢٨٧، والتعليقة ١/ ٣٢٨، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٨١، ٨٨٤.

وهذا الإعرابُ مردودٌ، قال ابن النَّحاس:" فيَرِدُ عليه: أنَّه تقديرُ ما لا دليلَ على تعيينه؛ لأنَّه كما يجوز تقدير: (ثبتَ) يجوز تقدير: (قلَّ) أو (عدم) ضربي زيدًا قائمًا.

ومَا لا يتعينُ تقديره لا سبيلَ إلى إضماره، مع أنَّه إذا دارَ الأمر بين الحذف من أوَّلِ الكلام وآخره، كان الحذفُ من آخره أولى، فإنَّ أولَ الكلام موضعُ استِجمام وراحة، وآخره موضع تعبٍ وطلب استراحة، فبانَ فسادُ ذلك الوجه"[١].

وذهب أبو حيانَ إلى بُطلانه من جانبٍ آخرَ وهو: دخول نواسخ الابتداء عليه، فلو كان فاعلاً لم يجزْ دخولُ النواسخ عليه، نحو: كان ضربي زيدًا قائمًا[٢].

ثانيًا: ذهب جمهورُ النحويين إلى أنَّه مبتدأ، وهو مصدرٌ مضافٌ إلى فاعله، و(زيدًا) مفعول به، و(قائمًا) حال[٣].

والرَّاجِحُ أنَّه مبتدأٌ لدخول النواسخ عليه، قال أبو حيانَ: "ويَدلُّ على أنَّه مبتدأ دخول النواسخ عليه"[٤].

الجهة الثانية: هل هذا المبتدأ يحتاج إلى خبر أم لا؟

الَّذين قالوا بأنَّ هذا المصدرَ مبتدأٌ -وهو الرَّاجح- اختلفوا في احتياجه إلى خبرٍ وعدم احتياجه إلى فريقين:

الأول: ذهب ابن درستويه، وابن بابشاذ إلى أنَّه مبتدأ، ولا يَحتاج إلى خبر؛ لأنَّ المصدر واقعٌ موقعَ الفعل، فمعنى: ضربي زيدًا قائمًا: ضربت زيدًا، أو أضرب زيدًا قائمًا، فصار نظير .... أقائمٌ الزيدانِ؟ فكمَا أنَّ (أقائم) مبتدأ لا يحتاج إلى خبر؛ لأنَّه في معنى

---

(١) التعليقة ١/ ٣٣٣، وقد نقلَ أبو حيان في التذييل ٣/ ٢٨٧، وناظر الجيش في تمهيد القواعد ٢/ ٨٨٥، كلامَ البهاء بن النَّحاس برمَّته. إلا أنَّ أبا حيانَ لم يَنسبه إليه، ونسبه ناظر الجيش إليه.

(٢) التذييل ٣/ ٢٨٧، ٢٨٨.

(٣) ينظر: التعليقة ١/ ٣٢٨، والإيضاح ٧٨، والمقتصد ١/ ٢٤٠، وابن يعيش ١/ ٩٦، وتعليق الفرائد ٣/ ٣٠، والارتشاف ٣/ ١٠٩٢، والهمع ١/ ٣٣٩.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٩٢، والتذييل ٣/ ٢٨٨.

الفعل، فكذلك هذا المصدر مبتدأ لا يحتاج إلى خبر؛ لأنَّه في معنى (ضربت)[١]، ونسبه أبو حيانَ في (الارتشاف) إلى الأخفش الأصغر[٢].

وهذا المذهب أفسده ابنُ النَّحاس، بأنَّه لو وقع المصدر موقعَ الفعل – هنا – لصحَّ الاقتصارُ عليه مع فاعله، كما صحَّ ذلك في: أقائم الزيدانِ؟ وحيث لم يَصحَّ أنْ يُقالَ: (ضربي)، ويُقتصر عليه، بطل ما ذكروه"[٣].

الثاني: ذهب الجمهور إلى أنَّ هذا المبتدأ له خبرٌ، وهو الراجح، لإبطالهم المذهبَ الأولَ القائلَ بعدم الاحتياج إلى الخبر[٤].

الجهة الثالثة: هل هذا الخبر ملفوظٌ أمْ محذوفٌ؟

اختلف النُّحاة في هذه الجهة –أيضًا– على قولين:

الأول: أنَّ هذا الخبرَ ملفوظٌ، وهو الحال (قائمًا)، قال ابن النَّحاس: "وقال الكسائيُّ، وهشامٌ، والفراءُ، وابنُ كيسان: إنَّ الحالَ بنفسها هي الخبرُ لا سادَّة مسدَّهُ، على اختلافٍ بينهم في ذلك[٥] على الآتي:

١–قال الكسائيُّ وهشامٌ، ومَنْ أخذ بمذهبهما: إنَّ الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ضميرانِ مرفوعان، أحدهما: من صاحب الحال، والآخر: من المصدر[٦].

---

(١) ينظر: التذييل ٣/ ٢٨٨، والتعليقة ١/ ٣٢٩، ٣٣٠، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ٢/ ٨٣٦، وشرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٣١٨.

(٢) الارتشاف ٣/ ١٠٩٢.

(٣) التعليقة ١/ ٣٣٣، وانظر: شرح ابن القواس على ألفية ابن معطٍ ٢/ ٨٣٦، والتذييل ٣/ ٢٨٨، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٨٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨١.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٢٢٦، والتصريح ١/ ٢٢٩، وابن عقيل ١/ ٢٣٥، والأشموني ١/ ٢١٨.

(٥)التعليقة ١/ ٣٣٠، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨١، والمقاصد الشافية ٢/ ١٢٢، والمساعد ١/ ٢١٣، والارتشاف ٣/ ١٠٩٣، والهمع ١/ ٣٣٩.

(٦) ينظر: التعليقة ١/ ٣٣٠، والارتشاف ٣/ ١٠٩٣، والهمع ١/ ٣٣٩.

قال ابنُ النَّحاس: "وإنَّما احتاجُوا إلى ذلك؛ لأنَّ الحال لا بُدَّ لها من ضمير يعود على المبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ عندهم إنَّما يرتفع بما عاد عليه في أحد مذهبيْ الكوفيين، و(ضربي) هنا مبتدأٌ مرفوع، فلابدَّ له من رافعٍ، فاحتاجوا إلى القول بتحمُّل (قائم) ضميرَه، ليرفعه حتَّى أنَّهما قالا: يجوز أنْ تؤكِّد الضميرين اللذين في (قائمًا)، فتقول: ضربي زيدًا قائمًا نفسه نفسه، وقيامك مسرعاً نفسك نفسه، فإنْ أكدت القيام أيضًا مع الضميرين، قلت: قيامك مسرعاً نفسك نفسه، فتكرر النفس ثلاث مرات"(١).

وقد أبطل ابنُ النَّحاس قولَ الكسائيّ وهشامٍ بأنَّ العامل الواحدَ لا يعمل في معمولين ظاهرين – ليس أحدهما تابعاً للآخر– رفعاً، فكذلك لا يعمل في مضمرين ... وممَّا يُبطل أيضًا كون الحال رافعة ضميرين.أنَّنا لوْ ثنينا فقلنا: (ضربي أخويك قائمين)، لم يُمكن أنْ يكون في (قائمين) هنا ضميران؛ لأنَّه لو كان فيهما ضميرانِ لكان أحدهما مثنًى من حيث عودُه على مثنًى ، وهو صاحب الحال المثنى (أخويك)، والآخر مفردًا، لعوده على مفرد، وهو المبتدأ ضربي، وتثنية اسم الفاعل وإفرادُه إنَّما هو بحسب ما يرتفع من الضمير، فكان يلزم أنْ يكون اسم الفاعل مفردًا مثنًى في حال واحدة وهذا ما لا يُمكن بوجه – فبانَ بطلانُ ما ذهب إليه الكسائيّ وهشام، وأمَّا قولهم: يجوز تأكيد الضميرين، فشيء ذكراه قياسًا، لا سماع يُعضده أصلاً"(٢).

٢– وأمَّا الفراءُ، ومن أخذ بقوله: فزعموا أنَّ الحال إذا وقعت خبراً للمصدر، فلا ضمير فيها من المصدر، لجريانها على صاحبها في إفراده، وتثنيته وجمعه، وتعرِّيها من ضمير المصدر، للزومها مذهبَ الشرط، والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير

---

(١) ينظر: الحاشية السابقة، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٨٤، والتأكيد الأول: "نفسك" للضمير المستقر في الحال العائد على صاحبها، والتأكيد الثاني للمبتدأ، وهو القيام، والثالث: للضمير المستقر في الحال كما يقولون.

(٢) التعليقة ١/ ٣٣٢– ٣٣٤، وانظر: تمهيد القواعد ٢/ ٨٨٦، والهمع ١/ ٣٤٠.

المصدر، نحو: ضربي زيدًا قائمًا إنْ قام، فكما أنَّ الشرط لا ضمير فيه يعود إلى المصدر، فكذلك الحال[١].

وردَّه ابنُ النَّحاس فقال: "وأمَّا قولُ الفراء: الحال لم تتحمل ضمير المبتدأ، للزومها مذهب الشرط، فالجواب عنه: أنَّ الشرط بمفرده من غير جواب لا يصلح للخبرية؛ لأنَّه لا يُفيد، وإذا كان كذلك، تعيَّن أنَّ جوابَ الشرط محذوفٌ، فيكون الضمير محذوفًا مع الجواب، مع أنَّ جميع ما ذكروه دعاوٍ مقطعة، لا دليل على شيء منها، فكيف يصار إليها"[٢].

٣- وأمَّا ابنُ كيسان فقال: إنَّما أغنت الحالُ عن الخبر، لشبهها بالظرف[٣]، وهذا ما يُعرف عند النحاة بقياس العرب، أو القياس المصنوع[٤]، وما ذهب إليه ابن كيسان نسبه أبو حيانَ -أيضًا- إلى الجرمي، والأعلم، قال: "وروى هذا عن أبي الحسن أيضًا"[٥].

قال ابن النَّحاس مبطلاً ما ذهب إليه ابنُ كيسان ومن وافقه: "وأما تشبيه ابن كيسان الحال بالظرف - فكأنَّه قال: ضربي زيدًا في حال قيام - فليس بشيء؛ لأنَّه لو جاز ذلك لهذا التقدير، لجاز مع الجثة أنْ تقول: زيد قائمًا؛ لأنَّه بمعنى: زيد في حال قيام، وحيث لم يَجز ذلك دلَّ على فساد ما ذكره"[٦].

---

(١) الحاشية السابقة، وانظر: التذييل والتكميل ٣/ ٣٠١.

(٢) التعليقة ١/ ٣٣٥، ٣٣٦، وانظر: مراجع الحاشية السابقة.

(٣) انظر: مراجع الحاشية السابقة.

(٤) ينظر: ابن كيسان النحوي ١٩٦ "رسالة"، ودراسات في العربية وتاريخها للخضر حسين ص٢٧ (ط) نشر المكتب الإسلامي بدمشق.

(٥) الارتشاف ٣/ ١٠٩٣، والتذييل ٣/ ٢٩٣، وابن كيسان النحوي ١٩٧.

(٦) التعليقة ٣/ ٣٣٦، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨١، والتذييل ٣/ ٣٠٣، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٨٧، والهمع ١/ ٣٤٠.

القول الثاني: أنَّ هذا الخبرَ محذوفٌ، قال ابنُ النَّحاس: "والذين قالوا بتقدير الخبر، اختلفوا في كيفية تقديره ومكانه"[١] وهذه الجهة الرابعة في المسألة:

الجهة الرابعة: اختُلف في كيفية تقدير الخبر، وفي مكانه قبل الحال أو بعدها على النحو الآتي:

أولاً: ذهب البصريون – في المشهور عنهم– والأخفش: إلى تقديره قبل (قائمًا)، واختلفوا في كيفيته على ما يأتي:

١– قال سيبويهِ والبصريون: تقديره: إذْ كان قائمًا – إنْ أردت الماضي– وإذا كان قائمًا – إذا أردت المستقبل – هذا إنْ جعلت ضمير (كان) عائداً على (زيد) و(قائمًا) حالا منه، وإنْ جعلت الضمير عائداً إلى ياء المتكلم و(قائمًا) حالاً منه، كان تقديره: إذا كنت قائمًا – إنْ أردت الماضي، وإذا كنت قائمًا، إنْ أردت المستقبل[٢].

قال ابن عمرون: "وأولى الظروف – إنْ أردت الماضي–: (إذْ)؛ لأنَّها تستغرق الماضي، وإنْ أردت المستقبل (إذا)؛ لأنَّها تستغرق المستقبل"[٣].

فـ(إذْ) و(إذا) خبران عن المصدر؛ لأنَّهما زمنانِ، والأزمنة تكون أخباراً عن المصادر، فيكون الخبر ظرفَ زمان متعلقاً بمحذوف – والتقدير: حاصل إذْ كان، أو إذا كان، فـ(حاصل) خبرٌ، و(إذ) أو (إذا) ظرفٌ للخبر مضافٌ إلى (كان) التامَّة وفاعلها مستترٌ فيها عائدٌ على مفعول المصدر، و(قائمًا) حال من الضمير المستتر في (كان)[٤].
(كان)[٤].

قال سيبويهِ: "هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات؛ لأنَّها أحوال تقع فيها الأمور، وذلك قولك: هذا برًّا أطيبُ منه رُطبًا، فإنْ شئت جعلته حينًا قد مضى، وإنْ

---

(١) التعليقة ١/ ٣٣١، وانظر: التذييل ٣/ ٣٠٤، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٨٧، والهمع ١/ ٣٤٠.

(٢) ينظر: التعليقة ١/ ٣٣١، والنهاية لابن الخباز ٣/ ٧٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٠، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٨١، والهمع ١/ ٣٤١، وأوضح المسالك ١/ ٢٢٧، والتصريح ١/ ٢٢٩.

(٣) ينظر: التعليقة ١/ ٣٤٠.

(٤) ينظر: النهاية لابن الخباز ٣/ ٧٣٨، والتصريح ١/ ٢٢٩، وشرح الأشموني ١/ ٢١٨، ٢١٩.

شئت جعلته حيناً مستقبلاً، وإنَّما قال الناس هذا منصوبٌ على إضمارِ إذا كان فيما يُستقبل، وإذْ كان فيما مضى؛ لأنَّ هذا لمَّا كان ذا معناه أشبه عندهم أنْ ينتصب على إذا كان، ولو كان على إضمار (كان) لقلت: التَّمرُ أطيبُ من البُسْرِ؛ لأنَّ (كان) قد يَنصب المعرفة كما يَنصب النكرةَ، فليس هو على (كان)، ولكنَّه حالٌ"[١].

ويعني سيبويهِ أنَّ (كان) هنا تامة، والمنصوب بعدها حالٌ لا خبرٌ لها[٢].

وقال في موضع آخر: "وتقول: عهدي به قريبًا وحديثًا، إذا لم تجعل الآخر هو الأول، فإنْ جعلت الآخرَ هو الأول رفعت، وإذا نصبت جعلت الحديث والقريب من الدَّهر، وتقول: عهدي به قائمًا، وعلمي به ذا مالٍ، فتنصب على أنَّه حال، وليس بالعهد ولا العلم، وليسا هنا ظرفين، وتقول: ضربي عبدَ الله قائمًا، على هذا الذي ذكرت لك[٣].

٢- ذهب الأخفش[٤]، وتابعه ابنُ مالك[٥]، وابنُ هشام[٦]: إلى أنَّ الخبرَ في نحو (ضربي زيدًا قائمًا) تقديره: (ضربي زيدًا ضرْبُه قائما).

فـ(ضربي) مبتدأ، و(ضربه): خبره، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، وفاعله محذوف[٧].

ويُعلِّلُ ابنُ مالك لمذهب الأخفش بأنَّه أقلُّ حذفاً مع صحة المعنى، فكان أولى، قال: ... وإنَّما قلت: أقل حذفاً؛ لأنَّه لم يحذف فيه إلا خبرٌ مضاف إلى مفرد، والأول - يقصد مذهب سيبويهِ والبصريين - حُذف فيه خبرٌ ثم نائبٌ عن الخبر مع فعلٍ وفاعلٍ؛

---

(١) الكتاب ١/ ٤٠٠.

(٢) السابق حاشية رقم ١.

(٣) السابق ١/ ٤١٩، وانظر: الأصول ٢/ ٣٥٩، والمقتصد ١/ ٢٤٠، وأمالي الشجري ١/ ١٠٤، والمقرب ١٢٧.

(٤) التعليقة ١/ ٣٣٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٩٣، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٩١.

(٥) شرح التسهيل ١/ ٢٨٠، وانظر: التذييل ٣/ ٢٩١.

(٦) مغنى اللبيب ٢/ ١٦١.

(٧) ينظر: التصريح ١/ ٢٢٩.

لأنَّ الأصل فيه عند من يراه: ضربي زيدًا مستقر إذا كان قائمًا، وأيضًا فإنَّ الثاني- يقصد مذهب الأخفش الذي اختاره - حُذف فيه خبرٌ عاملٌ بقي معموله، ودلالة المعمول على عامله قوية، والوجه الأول بقي فيه بعْدَ الحذف معمولُ عامل أضيف إليه نائبٌ عن الخبر الأصلي الذي هو مستقرٌّ، فضعفت الدلالة لبُعْدِ الأصل، وكثرة الوسائط.

وأيضًا فإنَّ الحاذف على الوجه الثاني أبينُ عذراً في الحذف؛ لأنَّ المحذوف لفظه مماثل للفظ المبتدأ، فيُستثقل لذلك، ويقوى الباعث على الحذف، وليس في قول القائل: ضربي زيدًا ضربُه قائمًا، تعرض لكون (زيد) وقع به غير الضرب المقارن لقيامه، أو لم يقع به، بل تعرض به كما تعرض بقولك: ضربته قائمًا"(١).

وقال ابن هشام: "بيان مقدار المقدَّر ينبغي تقليلُه ما أمكن لنقل مخالفة الأصل؛ ولذلك كان تقدير الأخفش في: ضربي زيدًا قائمًا: ضربُه قائمًا، أولى من تقدير باقي البصريين، حاصل إذا كان، أو إذْ كان قائمًا؛ لأنَّه قدَّر اثنين، وقدَّروا خمسة، ولأنَّ التقليل من اللفظ أولى"(٢).

وقد رَدَّ ابنُ النَّحاس مذهبَ الأخفش هذا فقال: "وأمَّا مذهبُ الأخفش فإنَّه جعل المصدر الثاني، وهو (ضربُه) مضافاً إلى المفعول، وفاعله ضمير المتكلم محذوفاً على ما تقرَّرَ، فإنَّ المصدر يحذف فاعله إذا كان ضميراً ولا يكون مستتراً، فيصير كأنَّه قال: ضربي زيدًا ضربتُه قائمًا.

فإمَّا أنْ يُفهم من نفس الخبر عينُ المفهوم من المبتدأ فلا يصحُّ، وإمَّا أنْ يُفهم منه: أنَّ (ضربه) المطلق مثل (ضربه قائمًا) وهو غير المعنى المفهوم، وإنْ جُعل المصدر مضافًا إلى فاعله، صار المفهوم منه غيرَ المطلوب من الكلام - على ما سيبين معنى الكلام حين يبين في توجيه سيبويهِ - فظهر أنَّ الصحيح ما ذهب إليه سيبويهِ دون

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٨٠، ٢٨١.

(٢) مغنى اللبيب ٢/ ١٦١.

غيره، وذلك لما ذكرناه، من أنَّ اعتقاد الحال معمولة للخبر يجعل المحذوف بعض الخبر، وهو أولى من حذف الخبر.

وهنا نكتة لطيفة:

وهي أنَّ العامل ومعموله يتنزل منزلة المضاف والمضاف إليه في باب (النداء)، وباب (لا) فكما يُحذف المضاف ويُقام المضاف إليه مقامه كذلك يُحذف العامل ويبقى معموله، إلا أنَّه لمَّا كان الأكثر – إذا حذف المضاف– يُعرب المضافُ إليه بإعرابه، ولا كذلك العامل والمعمول، كثر حذف المعمول، وقلَّ حذفُ العامل، وهذا – وإنْ اشترك فيه مذهبُ سيبويهِ والأخفش – فإنَّ مذهب سيبويهِ ينفرد بما أذكره[١].

والذي ذكره ابنُ النَّحاس فيما ينفرد به كلام سيبويهِ عن كلام الأخفش هو كلام شيخه ابن عمرون الذي سبق ذكره في صدر المسألة.

وهو:" والذي يوضح المسألة: أنَّ معنى (ضربي زيدًا قائمًا، .... إلخ).

والعلامة الرَّضيّ ذهب إلى رَدِّ مذهب الأخفش –أيضًا– بقوله: "ويَرِدُ على مذهب الأخفش حذف المصدر مع بقاء معموله، وذلك عندهم ممتنعٌ؛ إذْ هو بتقدير (أنْ) الموصولة مع الفعل، والموصول لا يحذف.

إلا أنْ يُقال: إذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه، كما قال سيبويهِ في باب (المفعول معه): إنَّ تقدير: (مالك وزيدًا) مالك وملابستك زيدًا"[٢].

ثانيًا: حكى البطليوسيُّ[٣]، وابنُ عمرون[٤] عن الكوفيين: أنَّهم قدروا الخبر (ثابت)، أو (موجود) بعد الحال (قائمًا).

وهذا المذهب ذهبَ البهاءُ بن النَّحاس إلى ردِّه بقوله: "وأمَّا المذهبُ المرويُّ عن الكوفيين آخراً، وهو: أنَّ الخبر محذوفٌ، تقديره: ثابت أو موجود، ففاسدٌ أيضًا؛ لأنَّه

---

(١) التعليقة ١/ ٣٣٧، ٣٣٨، وانظر: تمهيد القواعد ٢/ ٨٨٩.

(٢) شرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٣٢٠، ٣٢١، وانظر: الكتاب ١/ ١٥٦.

(٣) انظر: التعليقة ١/ ٣٣٢، والتذييل والتكميل ٣/ ٣٠١، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٨٥.

(٤) انظر: المراجع السابقة، والهمع ١/ ٣٤٠.

تقدير ما ليس في اللفظ دليلٌ عليه -كما تقدم- فإنَّه كما جاز تقديره (ثابت)، جاز أنْ تقدره أيضًا: (منفي)، و(معدوم)، وما أشبه ذلك؛ ولأنَّه إذْ ذاك يكون حذف الخبر جائزاً لا واجباً؛ لأنَّ (قائمًا) حينئذٍ يكون حالاً من (زيد)، والعامل فيه المصدر، فلا تكون الحال سادة مسدَّ الخبر، فلا يلزم حذفه.

وإنَّما يجبُ حذف الخبر في مثل هذا إذا سدت الحال مسدَّه؛ لأنَّ الحال إذْ ذاك عوضٌ من الخبر، بدليل أنَّ العرب لا تجمع بينهما، ولا تحذف خبر هذه المصادر إلا مع وجود المناسبة التي بين الحال والخبر؛ لأنَّ أصلَ الخبر التنكير كالحال، ولأنَّ الحال هي صاحبُها، كما أنَّ الخبر المفرد هو المبتدأ، والحال مفيدة كما أنَّ الخبر كذلك.

ففُهم من عدم اجتماعهما قصدُ العوضيَّة، ولا تتصور العوضيَّة إلا على قول من قدَّر الخبر قبل الحال، ولأنَّك إذا قدَّرت الخبرَ (ثابت) أو (موجود) وجعلت (قائمًا) حالاً من (زيد) فلا يَخلو إذْ ذاك من أنْ تخبر المخاطب عن ضربٍ قد عُهد منك إيقاعه بـ(زيد) في حال قيامه، أو عن (ضرب) لم يُعهد منك في تلك الحال، فإنْ أردت الأول لم يكن لإخبارك عنه (ثابت)، أو (مستقر) فائدة؛ لأنَّه معلوم عند المخاطب.

وإنْ كان الثاني لم يكن في الكلام دليل على ذلك المحذوف، لجواز أنْ يكون التقدير: ضربي زيدًا قائمًا، غير ثابت، ولأنَّ في جعل (قائمًا) معمول (ضربي) حَذف الخبر برمته - كما ذكروا- وفي جعل (قائمًا) معمول الخبر - حَذف بعض الخبر، وحَذف بعض الخبر أولى من حذفه جميعه، فظهر فسادُ ما ذكروا"[1].

أقول: وأساليبُ الحال هنا ذاتُ مَيزة لا توجد في غيرها من أساليب الحال؛ إذْ فيها معنى القصر والاختصاص، وهذا سَبيلٌ من سُبل البلاغة لا يُوجد في غيرها. فمعنى قولك: إكرامي العبدَ مطيعاً: ما أُكرمُ العبدَ إلا مطيعاً، وهذا المعنى تحقَّقَ على مذهب البصريين بما فيهم الأخفش، ولكنَّه غيرُ متحقَّقٍ على مذهب الكوفيين، وقد كشف

---

(١) التعليقة ١/ ٣٣٦، ٣٣٧، وانظر: شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ٢/ ٨٣٦. وشرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٣١٩، وتعليق الفرائد ٣/ ٣٧.

الشيخ ابن عمرون السِّرَّ في ذلك عندما قال: "إنَّ معنى: (ضربي زيدًا قائمًا): ما ضربت زيدًا إلا قائمًا، وهذا المعنى لا يستقيم إلا على مذهب سيبويهِ ..."[١].

كذلك بيَّن ابنُ القواس ذلك بقوله: "وأمَّا ما ذهب إليه الكوفيون ففاسدٌ لفظًا ومعنًى، أمَّا المعنى فلأنَّ المراد تخصيص الضرب بحال القيام، وعلى قولهم لا يبقى إشعارٌ بنفي الضرب عن حالة أخرى. وأمَّا اللفظ فشرط وجوب حذف الخبر قيام غيره مقامه، وفي جعله من تتمة المبتدأ لا يوجد هذا الشرط، فلا يبقى الوجوب لانتفاء شرطه"[٢].

والعلامة الرَّضيّ أبطل مذهب الكوفيين هذا كاشفاً عن السرِّ في بطلانه، فقال: "إنَّ الجنس الذي هو مصدرٌ غير مقيَّدٍ عند البصرية بحال تخصصه، بل الحال –عندهم– قيْد في الخبر، فيبقى الجنس، أي: (المبتدأ الذي هو مصدر) على العموم، فيكون المعنى: كلُّ ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام، وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه – أعنى (ما أضرب زيدًا إلا قائمًا) – أمّا عند الكوفية فالجنس عندهم مقيَّد بحال المخصَّص له، فيكون المعنى: ضربي زيدًا المختص بحال القيام حاصل، وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه؛ لأنَّه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيَّد بالقعود أيضًا في وقت آخر، فليس في تقديرهم – إذن– معنى الحصر المراد المتفق عليه"[٣].

موقف ابن النَّحاس:

بعد هذا التَّطواف في هذه المسألة، التي قال عنها السيوطيّ: "وهذه المسألة طويلة الذيول، كثيرة الخلاف"[٤]، نرى أنَّ بهاء الدين بن النَّحاس تكلَّم فيها فأجاد، حيث ذكر الأقوال مفصلة منسوبة إلى قائليها في الأغلب الأعمِّ، رادًّا منها ما يستحق الردَّ، لذا نجد الشيخ ناظرَ الجيش، يقول: "وذكر سيدنا الشيخ بهاءُ الدين بن النَّحاس – عفا الله تعالى

---

(١) التعليقة ١/ ٣٣٩.

(٢) شرح ابن القواس على ألفية ابن معطٍ ٢/ ٨٣٦.

(٣) شرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٣١٩، ٣٢٠، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٩، ٢٨٠.

(٤) الهمع ١/ ٣٣٩.

عنه – المذاهبَ المذكورة في هذه المسألة، وتكلَّم فيها مذهبًا مذهبًا، فأحببت ذكرها كما أوردها؛ لأنَّ في كلامه فوائدَ لم يتضمنها كلام المنصف"[١]. ومثل هذا الكلام هو الذي دفعني إلى استقراء المسألة وتتبعها بهذا الشكل حتَّى تعم الفائدة.

أمَّا عن موقف ابنِ النَّحاس من شيخه، فنجد أنَّه قد وافقه في اتِّباعه مذهبَ سيبويهِ والبصريين، وحاصله: أنَّ (ضربي) في قولهم: (ضربي زيدًا قائمًا) مبتدأ، وخبره محذوفٌ وجوبًا، ومكان تقديره قبل الحال، وتقديره: ضربي زيدًا إذْ كان قائمًا – إنْ أردنا الماضي– وإذا كان قائمًا – إنْ أردنا المستقبل – وأبطل كلَّ ما عدا هذا المذهب من المذاهب الأخرى.

والذي أميل إليه الأخذ بمذهب سيبويهِ وجمهور البصريين، لمَا ذكره ابنُ عمرون من تعليلٍ رائعٍ في كلامه، ولأنَّه سَلم من الاعتراضات التي وُجِّهتْ إلى غيره، والتي فنَّدها ابنُ النَّحاس سابقًا.

والخلاصة، كما قال ابن النَّحاس: "فهذه ستة مذاهب: ثلاثة والخبر محذوفٌ، واثنانِ وهو مبتدأ ولا خبر محذوف، وواحد مرتفع بفعل"[٢].

وقال أبو حيانَ: "وتلخَّص من مجموع هذه المذاهب أنَّ النحويين أجمعوا على رفع: (ضربي) من قولك: ضربي زيدًا قائمًا، فقيل: ارتفع على الفاعلية بفعل محذوف.

وقيل: على الابتداء، فقيل: لا خبر له لإغناء فاعله عنه. وقيل: له خبر فقيل: ملفوظ، وهي الحال على اختلاف في التقدير، وقيل: محذوف. فقيل: بعده، فقيل: تقديره: ضربُه قائمًا، وقيل: إذا كان أو إذْ كان، ثم قال: وهذا الذي ذكرناه من سدِّ الحال مسدَّ خبر المبتدأ ينبغي أنْ يُقتصر به على مورد السماع؛ لأنَّه شيءٌ خارجٌ عن القياس، فلا يجوز ذلك إلا فيما سمع، وهو: أنْ يكون المبتدأ مصدراً، أو (أفعل) التفضيل مضافاً إلى المصدر، أو ما قُدِّر بالمصدرِ"[٣].

---

(١) تمهيد القواعد ٢/ ٨٨٣.

(٢) التعليقة ١/ ٣٣٢.

(٣) التذييل والتكميل ٣/ ٣٠٢، ٣٠٣.

فوائد مهمة متعلقة بالمسألة:

الأولى: قال ابن النَّحاس: "والفرق بين (ضربي زيدًا قائمًا) و(أكثر شربي السويق ملتوتًا): أنَّ المبتدأ في (ضربي) هو المصدر نفسه، والمبتدأ في (أكثر) أفعل التفضيل مضافاً إلى لفظ المصدر، الذي هو (شربي) وأفعل بعض لمَا يُضاف إليه، فإذا أضيف إلى مصدر كان مصدراً في المعنى، وباقي إعراب المسألة كما تقدم.

والفرق بين (أكثر) و(أخطب): أنَّ في مسألة (أكثر) المضاف إليه هو صريح المصدر، وفي (أخطب) المضاف إليه هو (ما يكون)، وهو مؤول بالمصدر.

تقديره: كون الأمير، وفي إضافة (أخطب) إلى الكون نوعُ تجوُّز؛ لأنَّ (أفعلَ) لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه – كما قدمنا– وليس الخطابة بعض الكون، فقدروا لذلك حَذف مضاف. أي: أخطب أوقاتِ كون الأمير، وليس الخطابة أيضًا بعض الأوقات لكن لمَّا كانت الخطابة لا تقع إلا في الأوقات جاز إضافتها إليها، كما في قوله تعالى: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[1] لمَّا كان المكر واقعًا فيهما"[2].

الثانية: إنَّما قُدِّر الخبرُ في المسألة بـ(إذْ) أو (إذا) دون غيرهما؛ لأنَّهما ظرفا زمان، وظروف الزمان يكثر الإخبار بها عن الأحداث، والإخبار بها مختصٌّ بالحدث دون الجثة، فهو أخصُّ من ظرف المكان، فكان تقديره أولى.

وكانت (إذْ) و(إذا) أولى من غيرهما من ظروف الزمان، لشمولهما، فـ(إذْ) تشمل جميع ما مضى، و(إذا) تشمل جميع المستقبل، فلمَّا أُريد تقدير جزءٍ من الزمان كانا أولى بذلك[3].

الثالثة: وإنَّما لم تجعل (كان) ناقصة، والمنصوب خبرها، لوجهين:

---

(١) سورة سبأ من الآية ٣٣.

(٢) التعليقة ١/ ٣٢٨، ٣٢٩، وانظر: ابن يعيش ١/ ٩٧، والتصريح ١/ ٢٢٩، والأشموني ١/ ٢١٨.

(٣) ينظر: التعليقة ١/ ٣٤٠، وابن يعيش ١/ ٩٧، والمسائل الحلبيات ٢٠٢.

أحدهما: التزام تنكيره، إذْ لم نرَ العرب استعملت في هذه المواضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر، فحكمنا بأنَّها أحوالٌ؛ إذْ لو كانت أخباراً لـ(كان) المضمرة، لجازت أنْ تكون معارف -وهم لم يقولوا-: ضربي زيدًا القائمُ - ونكرات ومشتقة وغير مشتقة.

الثاني: أنَّها لو كانت ناقصةً لم يجزْ حذفُها؛ لأنَّ المقصود من دخول الناقصة على المتبدأ والخبر العلمُ بزمان مضمون الجملة في المضيِّ والاستقبال، كقولك: كان زيد قائمًا، ويكون زيدٌ قائمًا، فلا يجوز حذفها حينئذٍ، لبُطولِ الغرض الحاصل منها[1].

****

(١) ينظر: التعليقة ١/ ٣٤٠، وما بعدها، والنهاية لابن الخباز ٣/ ٧٣٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٨، وشرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٣٢١، والتصريح ١/ ٢٢٨، والصبان على الأشموني ١/ ٢١٩.

توجيهُ قولِ الشاعر: (مِلْءُ عَيْنٍ حَبيبُها)

تأخيرُ المبتدأ عن الخبر على خلاف الأصل؛ لأنَّ المبتدأ محكومٌ عليه فيجب تقدُّمُه على المحكوم به عقلاً، فإذا قدِّم في اللفظ كان ذلك الأصل ليطابق اللفظ المعنى، إلا أنْ يمنع مانعٌ؛ ولأنَّ الخبرَ وصفٌ للمبتدأ في المعنى، وهو متأخرٌ عن الموصوف، ولأنَّه بالتقديم يمتاز عن الفاعل في نحو: (أزيدٌ قائمٌ)، ولأنَّه عامل في الخبر – على الراجح – وحقُّ العامل أنْ يتقدَّم على المعمول، لكنْ أُجيزَ تقديمُ الخبر على المبتدأ؛ لشبهه بالفعل في كونه مسندًا، ولشبه المبتدأ بالفاعل في كونه مسندَا إليه، وبمقتضى هذا الأصل جاز: في داره زيدٌ، وامتنع: صاحبُها في الدار(١).

وقد يَعرض للخبر ما يُوجب له التقدُّم تارة، والتأخُّر أخرى، فهو بالنسبة إلى تقديمه على المبتدأ ثلاثة أقسام: واجبٌ، وممتنعٌ، وجائزٌ.

أمَّا **الأول**، وهو الواجب ففي صور: **أحدها**: أنْ يتَّصل المبتدأ بضمير يَعود على شيء في الخبر نحو: في الدار صاحبُها(٢).

وقد أشار ابن النَّحاس إلى هذا الموضع من مواضع وجوب التقديم، فقال:" تنبيه: في قول الشاعر في الحماسة:

أَهَابُكَ إِجْلالاً ومَا بِــكَ قُــدْرَةٌ ∴ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا(٣)

---

(١) علة جواز الصورة الأولى: أنَّ الضمير فيها، وإنْ عاد على متأخرٍ في اللفظ – وهو لا يجوز– إلا إلا أنَّه متقدمٌ في الرتبة؛ لأنه مبتدأ، ورتبة المبتدأ التقديم، وعلة امتناع الثانية: أنَّ الضمير فيها عاد على متأخر في اللفظ والرتبة وهذا لا يجوز. (شرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٢٥٦).

(٢) ينظر في المسألة: النهاية لابن الخباز ٣/ ٧٦٧، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٥٨٨، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ٢/ ٨٣٨، وشرح اللمع للشريف الكوفي ٩٣، وشــرح اللمــع للبــاقولي ١/ ٣٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٠، وشرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٢٥٦، والتذييل ٣/ ٣٤٦، والارتشاف ٣/ ١١٠٣، والمساعد ١/ ٢٢٠، والمقاصد الشــافية ٢/ ٨٥، وأوضــح المســالك ١/ ٢١٢، وتمهيد القواعد ٢/ ٩٣٢، والأشموني ١/ ٢١٢.

(٣) من الطويل، وقائله: نصيب بن رباح في شرح: ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٣٦٣، وديوان نصيب ٦٨، ٦٨، وقد نُسب أيضًا للمجنون في ديوانه ص٧١، وقيل: هو لمعاذ بن كليب العامري، وينظر: شرح التسهيل

فقال: (ملء عين) مبتدأ، و(حبيبها) خبر، وجاز ذلك لمعناه.

قال شيخُنا -ابنُ عمرون- يُبْنَى معناه على قاعدة: (صديقي زيدٌ، وزيدٌ صديقي)، من أنَّ الخبر يكون أعمَّ من المبتدأ، أو مساويًا له.

قلت: معنى كلام الشيخ: أنَّك إذا قلت: زيد صديقي كان الخبر صالحًا لأنْ يكون أعمَّ من المبتدأ"(١)

وقال في موضع آخر: "ألا ترى أنَّ المعنى حَملَ أبا الفتح ابن جنيّ على أنْ جعل المبتدأ نكرة، فتجعله كذلك ... وقد أوضحه الشيخ - ابن عمرون- ....."(٢).

رأي ابن عمرون:

نصَّ ابن النَّحاس على أنَّ (ملء عين) مبتدأ، و(حبيبها) خبر، ولا داعي للتقديم والتأخير، ثم نقل توجيه شيخه لهذا الإعراب. وأخبر في نصِّه الثاني أنَّ أبا الفتح ابن جنيّ هو صاحب هذا الإعراب، وأنَّ شيخه ابن عمرون قام بتوضيح هذا الإعراب.

ويبدو أنَّ في نصِّ ابن النَّحاس الأول سقطًا؛ لأنَّه قال عَقِبَ البيتِ مباشرةً: فقال: (ملء عين) مبتدأ، وأسأل مَنِ القائلُ؟ أقول القائل: هو ابن جنيّ؛ لأنَّه أوَّل من قال بهذا - فيما اطلعت - ، وبناءً على ذلك فأصل النَّصِّ: (تنبيه: قد جعل ابن جنيّ المبتدأ نكرة، والخبر معرفة في قول الشاعر، في الحماسة .....).

ويُؤكد ذلك قولُ ناظر الجيش:" قال جمال الدين بن عمرون: قد جعل ابن جنيّ المبتدأ نكرة والخبر معرفة في قول شاعر الحماسة:

أهابك إجلالا ..... البيت"(٣).

لابن مالك ١/ ٣٠٢، والتذييل ٣/ ٣٥١، والارتشاف ٣/ ١١٠٧، والمقاصد الشافية ٢/ ٨٥، وتمهيد القواعد ٢/ ٩٣١، وأوضح المسالك ١/ ٢١٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٢٤، والأشموني ١/ ٢١٣، والمساعد ١/ ٢٢٤، ومعجم شواهد النحو ٣٤، وشفاء العليل للسلسيلى ١/ ٢٨٥، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٧٨.

(١) التعليقة ١/ ٣٥٦.

(٢) السابق ١/ ٣٥٨، ٣٥٩.

(٣) تمهيد القواعد ٢/ ٩٣١، وانظر: حاشية يس على التصريح ١/ ١٧٦، وقد نصَّ على ذلك أيضًا.

وحاصل رأي ابن عمرون أنَّه موافقٌ لابن جنيّ فيما ذهب إليه من كون (ملء عين) مبتدأ، و(حبيبها) خبر.

المناقشة:

ذهب جمهور النحويين إلى أنَّ (ملء عين) في بيت الحماسة السابق: خبرٌ مقدم وجوبًا؛ و(حبيبها) مبتدأ مؤخر، ولا يجوز تقديمه.

ووَجْهُ هذا اللزومِ – أي تقديم الخبر وجوبًا على المبتدأ – عودُ الضمير على ما قبله لفظًا، وإنْ لم يكُ في مرتبته، فلو بقي الخبر مؤخرًا لعاد الضمير على ما بعده لفظًا ومرتبة؛ لأنَّ مرتبة صاحب الضمير –الذي هو المبتدأ– التقديم على مفسِّره الذي هو الخبر – وعودُ الضمير على ما بعده لفظًا ومرتبة ممتنع في مثل هذا[١].

قال ابنُ مالك: "ومن الأخبار اللازم تقديمُها: الخبرُ المسند إلى ملتبسٍ بضمير ما التبس بالخبر، كقول الشاعر: ثم ذكر بيت الحماسة السابق.

فـ(حبيبها) مبتدأ مُلتبس بضمير العين، و(ملء عين) خبر واجب التقديم؛ لأنَّه لو أُخِّرَ، وقُدِّم (حبيبها)؛ لعاد الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبة، فالتُزِمَ تقديمُ الخبر وتأخير المبتدأ، ليُؤمن بذلك المحذور، وذكر الالتباس أولى من ذكر الإضافة؛ لأنَّ الالتباس يعمُّ الإضافة وغيرها – فمثال الالتباس بالإضافة ما في البيت المذكور، ومثال الالتباس بغير الإضافة قولك: (مُعْرِضٌ عن هندٍ المُرْسَلُ إليها)[٢].

ومن هذا القبيلِ قولُه تعالى: (أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا)[٣]، وقولهم: (على التمرة مثلُها زبداً) فـ(مثلها) مبتدأ، و(على التمرة) الخبر، و(ها) في (مثلها) عائدٌ إلى (التمرة)[٤].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٠٢، والمقاصد الشافية ٢/ ٨٥، ٨٦، والتذييل ٣/ ٣٥١، والارتشاف ٣/ ١١٠٧، وتمهيد القواعد ٢/ ٩٤٦، وأوضح المسالك ١/ ٢١٥، والتصريح ١/ ٢٢٠، وابن عقيل ١/ ٢٢٥، والأشموني ١/ ٢١٣، وحاشية الصبان عليه ١/ ٢١٣.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٠٢، وانظر: تمهيد القواعد ٢/ ٩٤٦.

(٣) سورة محمد من الآية ٢٤، وانظر: أوضح المسالك ١/ ٢١٥.

(٤) ينظر: البسيط ١/ ٥٨٨، وأوضح المسالك ١/ ٢١٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٢٥.

وذهب ابن جنيّ: إلى أنَّ (ملء عين) مبتدأ) و(حبيبها) خبره، وليس في البيت تقديم ولا تأخير، ووجهُه عنده أنَّ كلَّ واحدٍ من المبتدأ والخبر صالحٌ للابتداء به، والأصلُ عدمُ التقديم والتأخير، فيجعل أولهما مبتدأً وثانيهما خبراً"(١).

قال ابن عمرون: "وتحقيق ذلك -ينبني على قاعدة: (صديقي زيدٌ، وزيدٌ صديق)، من أنَّ الخبر يكون أعمَّ من المبتدأ أو مساويًا له، وإذا جُعل (حبيبُها) الخبر لا يكون (ملء العين) أعمّ من الحبيب، لاستحالة كون المبتدأ أعمَّ من الخبر"(٢).

قال ابن النَّحاس موضحًا كلام شيخه:" قلت: معنى كلام الشيخ: أنَّك إذا قلت: زيدٌ صديقي، كان الخبر صالحًا لأنْ يكون أعمّ من المبتدأ، فنجعله كذلك، ولذلك قالوا: لا يلزم انحصار الصداقة في (زيد) في هذه الصورة، بخلاف قولك: صديقي زيد، فإننا لا يمكننا أنْ نجعل الخبر الذي هو (زيد) أعمّ من المبتدأ فما بقيَ إلا أنْ نجعل (زيدًا) مساويًا لـ(صديقي) الذي هو المبتدأ، وإلا كان الخبر أخصَّ من المبتدأ، وأنَّه غيرُ جائز، وإذا ثبت أنَّه مساوٍ لزم انحصار الصداقة في (زيد)، ضرورة أنَّ كلَّ مَنْ هو صديقي مساوٍ لـ(زيد) فيكون (زيدًا) فينحصر، وكذلك لا ينحصر (ملء العين) في الحبيب، إلا إذا جُعل (ملء العين) مبتدأً، و(حبيبها) خبرًا، وقد أوضحه الشيخ – ابن عمرون- حيث قال: إذا جُعل (حبيبها) الخبر، لا يكون (ملء العين) أعمَّ من الحبيب، لاستحالة كون المبتدأ أعمَّ من الخبر، لو قلت: الحيوانُ إنسانٌ، ولا تريد بعض الحيوانِ بل جميع الحيوانِ، كان كذباً، بخلاف قولك: الإنسانُ حيوانٌ؛ لأنَّ معناه: الإنسانُ موصوف بأنَّه حيوانٌ؛ لأنَّ الخبر صفةٌ في المعنى، ولا كذلك بالعكس، ونحوه، لو قلت: قريشٌ عربٌ، صَحَّ، ولو قلت: العرب قريشٌ وتريد الحقيقة كان كذبًا"(٣).

---

(١) ينظر: رأي ابن جنيّ في: التعليقة ١/ ٣٥٨، وتمهيد القواعد ٢/ ٩٣١، وحاشية يس على التصريح ١/ ١٧٦، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١/ ٢١٦.

(٢) ينظر: التعليقة ١/ ٣٥٦، وتمهيد القواعد ٢/ ٩٣٢، وحاشية الشيخ يس ١/ ١٧٦.

(٣) ينظر: مراجع الحاشية السابقة مع اختلاف الصفحات في التعليقة ١/ ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٥٩، وتمهيد القواعد ٢/ ٩٣٦، ٩٣٧.

موقف ابن النَّحاس:

هذا الكلام النفيسُ لابن عمرون وتلميذِه ابنِ النَّحاس في توضيح إعراب ابن جنيّ لـ(ملء عين حبيبُها) لم أقف عليه -فيما اطلعت- لغيرهما، وقدْ نقله عنهما: ناظر الجيش[١]، والشيخ يس العليمي[٢]، ويبدو أنَّهما تفرَّدا به، كما يبدو أنَّهما وافقا ابنَ جنيّ في هذا الإعراب.

والذي يترجح عندي: جوازُ إعراب (ملء عين) مبتدأ، و(حبيبها) خبرًا، ولا داعي للقول بالتقديم والتأخير؛ لأنَّه - كما قال ابن النَّحاس-: "وبالجملة فإذا كان الكلام إنَّما وُضع لإفادة السامع - فحيث فُهمت الفائدة المطلوبة روعي اللفظ الذي يُعطيها.
ألا ترى أنَّ المعنى حَمل أبا الفتح (ابن جنيّ) على أنْ جعل المبتدأ نكرة، فتجعله كذلك.."[٣].

****

(١) تمهيد القواعد ٢/ ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٦، ٩٣٧.
(٢) حاشيتة على التصريح ١/ ١٧٦.
(٣) التعليقة ١/ ٣٥٨.

العلة في عمل (لَا) عملَ (إنَّ)

إذا قُصِدَ بـــ(لا) نفي الجنس على سبيل الاستغراق، ورفعِ احتمال الخصوص اختصَّتْ بالأسماء؛ لأنَّ قصد ذلك يستلزمُ وجود (مِنْ) الجنسية لفظًا أو معنى، ولا يَليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فوجب لـــ(لا) عند ذلك القصد عملٌ فيما يليها من نكرة، وذلك العمل إمَّا جرٌّ، وإمَّا نصبٌ، وإمَّا رفعٌ، فلمْ يكنْ جرًّا لِئلا يُتوهم أنَّه بـــ(مِنْ) المنوية، ولمْ يكنْ رفعًا لئلا يُتوهم أنَّ عامله الابتداء، فإنَّ موضعها موضعُ المبتدأ، فلمَّا امتنع أنْ تعمل فيما وليها جرًّا، أو رفعًا مع استحقاقها عملًا – تعيَّن أنْ يكون نصباً، ولمَّا لمْ تستغنِ بما يليها عن جزءٍ ثانٍ عملت فيه رفعًا؛ لأنَّه لا يُستغنى بغيره عنه في شيءٍ من الجمل، وأيضًا فإنَّ إعمال (لا) هذا العملَ إلحاق لها بـــ(إنَّ) لمشابهتها لها في بعض الأمور[١].

وعن هذه المشابهة قال ابنُ النَّحاس موردًا استحسانَ شيخه ابنِ عمرون لبعضها:" قوله –يعني ابن عصفور– (لأنَّها نقيضتها). يعنى أنَّ (لا) نقيضة (إنَّ)؛ لأنَّ (لا) للنفي، و(إنَّ) للإثبات، والعرب تحمل الشيء على نقيضه، كما تحمله على نظيره، هذا الذي يقوله النحاة هنا.

وعندي: أنَّ أحسنَ من هذه العبارة، ما قاله شيخُنا ابن عمرون، وابنُ الخشَّاب، وهو: أنَّ (إنَّ) للإثبات، و(لا) للنفي، والنفي والإثبات طرفانِ، فاشتركا في الطرفية، فحُملت (لا) على (إنَّ) لاشتراكهما فيما ذكرنا"[٢].

رأي ابن عمرون:

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٧٤، وشرح اللمع للأصفهاني ١/ ٣٩١، وشرحه للشـــريف الكـــوفي ١٤٧، والدرر في شرح الإيجاز ١٠٩، وابن يعيش ١/ ٢٠٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٣، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ٢/ ٩٣٦، وشرح الرَّضيّ ق١ جـــ٢/ ٨٢١، والمقاصـــد الشـــافية ٢/ ٤١٢، والمحرر في النحو ٣/ ٨٢، والتذييل ٥/ ٢٢١، وتمهيد القواعد ٣/ ١٤٠٣، والتصريح ١/ ٣٣٦.

(٢) التعليقة ١/ ٦١٩، وانظر: المقرب ١/ ١٩٠.

يرى ابن عمرون أنَّ علةَ عمل (لا) النافية عمل (إنَّ) اشتراكهما في الطرفية؛ لأنَّ النفي والإثبات طرفَانِ.

المناقشة:

القياس يقتضي أن لا تعمل (لا)؛ لعدم اختصاصها، وإنَّما أعملوها عمل (إنَّ) لشبهها بها، وقد ذكر النحاة لهذا الشبه عدةَ أوجهٍ على النحو التالي:

أحدها: أنَّ كلًّا منهما يدخل على الجملة الاسمية.

الثاني: أنَّ كلًّا منهما للتأكيد، فـ(لا) لتأكيد النفي، و(إنَّ) لتأكيد الإثبات.

واعترضَ أبو حيانَ كون (لا) لتأكيد النفي بقوله: "..... بلْ هي لتأسيس النفي؛ إذْ لمْ تَدخلْ على شيءٍ منفيٍّ فأكَّدته، إنَّما استُفيد النفيُّ منها، بخلاف "إنَّ"، فإنَّها دخلت على شيءٍ مُثبتٍ، فأكَّدت ذلك الإثبات"(١).

وبيَّن الشيخُ يس معنى تأكيد النفي في (لا) فقال: "معنى كونها لتأكيد النفي: أنَّها تُرجِّح طرف النفي المحتمل في أصل القضية رجحانًا قويًّا أكثر من ترجيح (ما) مثلاً ..."(٢).

وضعف الرَّضيّ هذا الوجه من وجهين:

١- أنَّ أصلها التي هي (إنَّ) إنِّما تعمل لمشابهة الفعل، لا بالأصالة، فهي مشبَّهةٌ بالمُشبَّه.

٢- أنَّ الظاهر أنَّ بين (إنَّ) و(لا) التبرئة تنافياً وتناقضاً، لا مشابهة ومقاربة(٣).

الثالث: أنَّ (لا) نقيضة (إنَّ) والشيءُ يُحمل على نقيضه، كما يُحمل على نظيره، ألا تراهم جَرُّوا بـ(كمْ) تشبيها له بـ(ربَّ) من جهة التضاد، وهو أنَّ (كم) للتكثير، و(ربَّ) للتقليل (٤).

---

(١) التذييل والتكميل ٥/ ٢٢٣.

(٢) حاشية يس على التصريح ١/ ٢٣٥.

(٣) شرح الكافية ق١ جـ١ ٨٢١.

(٤) ينظر: المقتصد ٧٩٩، والدرر في شرح الإيجاز ١٠٩.

الرابع: أنَّ كلًّا منهما له صدرُ الكلام، فلا يقع حشواً[١].

الخامس: مساواة لفظ (لا) للفظ (إنَّ) إذا خُفِّفتْ.

السادس: اقتران (لا) بهمزة الاستفهام، ويُراد بها التمني، فيجب إلحاقها بـــ(ليت) في العمل، ثم حُملت في سائر أحوالها على حالها في التمني، وهذان الوجهانِ الأخيرانِ ذكرهما ابن مالك[٢]، وضعَّف أبو حيانَ الوجه الأخيرَ بقوله: "وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ غالبَ أحوالها أنَّها لا تدخل عليها همزة الاستفهام ويُراد بها التمني، بل غالب أحوالها أنَّها لمجرد النفي، وإذا دخلت عليها الهمزة فقد تبقى على النفي، ولا تُحمل الحال الغالبة على الحال النادرة، بل الباب في نحو هذا العكس[٣].

السابع: اشتراكهما في الطرفية، أي في طرف النفي، وطرف الإثبات، وهذا ما ذكره ابن الخشاب[٤]، وابن عمرون في نصِّ ابن النَّحاس السابق.

وقيل: إنَّ (لا) عملت بالحمل على (إنْ) الخفيفة؛ لأنَّها على حرفين ثانيهما ساكنٌ، والمخففة تعمل وتلغى، فكذلك (لا)[٥].

قال الكيشيُّ: "والمشهور الأول"[٦]. أي: أنَّ (لا) النافية للجنس نَصبتْ المبتدأ، ورفعت الخبر حملاً على (إنَّ) المشددة لا المخففة.

موقف ابن النَّحاس:

لم يذكرِ ابنُ النَّحاس من الأوجه السابقة إلا وجهين – كما سبق– وقد استحسن ما قاله شيخه ابن عمرون، من أنَّ علةَ عملِ (لا) عمل (إنَّ) اشتراكهما في الطرفية، حيث قال:" وعندي: أنَّ أحسنَ من هذه العبارة ما قاله شيخنا ابن عمرون ..."[٧].

---

(١) تنظر هذه الأوجه في: اللباب للعكبريّ ١/ ٢٢٦، والتصريح ١/ ٣٣٦، وعدة السالك ٢/ ٣.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٥٤، وانظر: المقتضب ٤/ ٣٨٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/ ٥.

(٣) التذييل والتكميل ٥/ ٢٢٣.

(٤) المرتجل له ١٧٧، ١٧٩، والتعليقة ١/ ٦١٩.

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ٢/ ٩٣٦، الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٩٦.

(٦) الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٩٦.

(٧) التعليقة ١/ ٦١٩.

ويرى البحث أنَّ الأوجه السابقة مجتمعةً تصلح تعليلاً لحمل (لا) النافية للجنس على (إنَّ) المشددة في العمل. وإنْ كان هناك تفاوتٌ بينها في القوة والضعف.

وأقوى هذه الأوجه ما توَاطأ عليه النحاة من التعليل به، وهو أنَّ (لا) نقيضة (إنَّ)؛ لأنَّ (إنَّ) أصلٌ في الإيجاب، و(لا) أصلٌ في النفي، والعرب تحمل الأشياء على نقائضها كما تحملها على نظائرها[١]، وهو ما سمَّاه السيوطيُّ: (قياس نقيض)[٢].

****

(١) ينظر: المحرر في النحو ٣/ ٨٢، والتعليقة ١/ ٦١٩.

(٢) الهمع ١/ ٤٦٣، وانظر: مفتاح العلوم للسكاكي ٤٩، وراجع: الإنصاف ١٨٦، ٣٦٧، ٥٢٨، ٦٣٠.

حكمُ نعتِ اسم (لا) المبنيِّ إذا كانَ النَّعتُ مُفردًا متصلاً من حيثُ الإعرابُ والبناءُ

اسمُ (لا) المبنيّ، وهو المفرد النكرة، يجُوز في وصفه – الأول إذا كان مفردًا واليًا المنعوتَ، لمْ يَفصل بينهما فاصلٌ – ثلاثةُ أوجهٍ:(١)

أشار ابنُ النَّحاس إلى بعضِها نقلاً عن شيخه ابنِ عمرون حيث قال:" قال ابنُ عمرون في (شرحه المفصل): يجوز –هنا– أنْ تبنيَ الصفة مع الموصوف، وتجعلَهما اسمًا واحدًا"(٢).

رأي ابن عمرون:

جوَّزَ ابنُ عمرونَ بناءَ صفةِ اسم (لا) المبنيّ مع الموصوف، وجعلهما اسمًا واحدًا.

المناقشة:

إذا وُصِفَ اسمُ (لا) وهو مفردٌ نكرةٌ، نحو: (لا رجلَ ظريف في الدار) جاز لك في الصفة ثلاثةُ أوجهٍ:

الأول: بناءُ الصفة على الفتح، فتقول: (لا رجلَ ظريفَ في الدارِ)، بمزجِ الصِّفة بالموصوف، وجعلهما بمنزلة اسم مفردٍ؛ لأنَّهما بمنزلة شيء واحد، لدلالتهما على ذاتٍ واحد.

أَلا ترى أنَّك إذا قلت: (لا رجلَ في الدار) كان النفي لجنس الرجال عمومًا، فعلم أنَّ صفة المنفي ليست كغيرها من الصفات في كونهن فضلات.

فإنَّك تقول: يا زيدُ الظريفُ، ولا تفيد الصفة إلا توضيحًا في المنادى، ولم تجعله لنوع دون نوع(٣). وفي علة بناء الصفةِ هنا تأويلانِ:

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٨٨، والمقتضب ٤/ ٣٦٧، والأصول ١/ ٣٨٤، والمقتصد ٨٠١، وشرح اللمع للكوفي ١٥٣، والتسهيل ٦٨، وشرحه لابن مالك ٢/ ٦٩، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ٢/ ٩٤٥، والنهاية لابن الخباز ٥/ ١٥٤١، وشفاء العليل ١/ ٣٨٦، وأوضح المسالك ٢/ ٢٣، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٣٨، والتصريح ١/ ٣٥٠، وحاشية الشيخ يس ١/ ٢٤٣.

(٢) التعليقة ١/ ٦٢٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل للجَندي ٢/ ٦١٩، والتصريح ١/ ٣٥٠، والأشموني ٢/ ١٢.

أحدهما: أنْ يكونوا قد ركَّبُوا (رجلاً وظريفًا) كتركيبِ (خمسةَ عشرَ)، ثم أدخلُوا (لا)، فيكون بناء (رجل) على الفتح؛ لأنَّه حشوُ المركب، لا لأنَّه مركبٌ مع (لا)، ولا لأنَّه ضُمِّنَ معنى الحرف.

ويكون بناءُ (ظريف) كبناء الاسم الثاني من (خمسةَ عشرَ)، لا لأنَّه مُتضمِّن معنى حرف العطف؛ لأنَّ الصفة لا تعطف على الموصوف، ولكن لأنَّه أشبه باب (خمسةَ عشرَ) إشباهًا لفظيًّا.

وثانيهما: أنْ يكون (رجل) قد بني؛ لأنَّه رُكِّبَ مع (لا) ثم جيء بـــ(ظريف) فأُسقط منه التنوين، ليشاكلَ لفظُه لفظَ رجل، وعليه فلا تركيب للصفة مع موصوفها[١].

هذا ولمْ يرتضِ الرَّضيُّ التأويلَ الأولَ؛ لأنَّ فيه جعلَ ثلاثةِ أشياء كالشيء الواحد، وهو مهجورٌ في الصناعة، وفيه تكلفاتٌ مُستهجنة[٢].

وأجيب: بأنَّ الذي سهَّل هذا كونُ النَّعتِ والمنعوتِ كالشيء الواحد، وبأنَّ الموضعَ موضعُ تغيير، فإذا كان قد بُني فيه الاسمُ مع حرفٍ، فبناءُ اسمٍ مع اسمٍ أولى؛ لأنَّ ذلك أكثرُ كخمسةَ عشرَ، وبَيْتَ بَيْتَ، ونحو ذلك[٣]، وهذا الوجهُ هو ما ذكره ابنُ النَّحاس عن شيخه ابنِ عمرون.

الثاني: نصبُ الصفة وتنوينُها حملاً على لفظ (لا رجلَ) فتقول: (لا رجلَ ظريفًا في الدار)، وإنْ كان الموصوفُ مبنيًّا؛ لأنَّ حركةَ البناءِ هنا شبيه بحركة الإعرابِ، بل

---

(١) ينظر: النهاية ٥/ ١٥٤١، وشرح ألفية ابن معطٍ لابـــن القـــواس ٢/ ٩٤٥، والتـــذييل ٥/ ٢٩٩، والارتشاف ٣/ ١٣١٣، والمحرر في النحو ٣/ ٨٥.

(٢) شرح الرَّضيّ ق١ جـــ٢/ ٨٣٩.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٤٣٨، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٩٩، والمحرر في النحو ٣/ ٨٥، (تعليقة ٤) وشذور الذهب ٨٦، والتصريح بحاشية يس ١/ ٢٤٣.

الإعرابُ أصلها، وقد قال جماعةٌ ببقاء حكم الإعرابِ، وأنَّها ليست بحركة بناءٍ[١]، فسَهُل ذلك كما سهُل في النداء وهو أبعد، فأجرَوا التابع فيه على اللفظ[٢].

وقيل: إنَّما جاز نصبُ الصفة –هنا– مراعاةً لمحلِّ النكرة الموصوفة؛ لأنَّها في محلِّ نصب بـــ(لا)، فلمَّا بُنيتْ لم يظهر فيها إعرابٌ [٣].

الثالث: رفع الصفة، حملاً على موضع (لا) مع اسمها؛ لأنَّهما في موضع اسم مرفوع بالابتداء، فتقول: (لا رجلَ ظريفٌ عندك)، كأنَّك قلت: رجلٌ ظريفٌ في الدار، إذا مثلت، قال الشاطبيُّ:" وإنْ كان لا يُتكلم به، وكذلك مثلَه الخليلُ"[٤].

وقيل: رفعُ الصفة –هنا– مراعاةً لمحلِّ اسم (لا) فقط؛ لأنَّ (لا) عاملٌ ضعيف، فلم يَنسخ عمل الابتداء لفظًا، وتقديرًا[٥]، وهذا القولُ أقربُ حملاً على (إنَّ)؛ إذْ يجوزُ مراعاةُ محلِّ اسمِها، وهي الأقوى، فالأضعف أولى[٦]، قال ابن القواس معقبًا على هذا القول: "وهذا هو الأصل في إعراب المبنيَّات. نحو: (جاءني هؤلاءِ الكرامُ) قال ابن برهانَ: (إذا قلت: لا رجلَ فاضلٌ عندك – برفع (فاضل) – فقد ألغيت (لا) وما بعدها في موضع المبتدأ، وخبرها مرتفع بما ارتفع به خبرُ المبتدأ؛ لأنَّ العامل في الصفة هو العاملُ في الموصوف"[٧].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٨٨، وشرح اللمع للكوفي ١٥٤.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٤٣٩، والإقليد في شرح المفصل ٢/ ٦١٩، وشرح ابن القــواس ٢/ ٩٤٥.

(٣) ينظر: المحرر في النحو ٣/ ٨٥، وشرح الشذور ٨٦، وأوضح المسالك ٢ /٢٤، وابن القــواس ٩٤٥، والتصريح ١/ ٣٥٠، والأشموني ٢/ ١٣، والصبان ٢/ ١٣، والدرر في شــرح الإيجــاز ١١٤.

(٤) المقاصد الشافية ٢/ ٤٣٩، وانظر تمثيل الخليل به في الكتاب ٢/ ٢٩٣، وراجع: الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٩٩، والدرر في شرح الإيجاز ١١٣، والتصريح ١/ ٣٥٠.

(٥) ينظر: المحرر في النحو ٣/ ٨٧، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ٢/ ٩٤٥.

(٦) ينظر: المحرر في النحو ٣/ ٨٥، (تعليقة ٧).

(٧) شرح ابن القواس على ألفية ابن معطٍ ٢/ ٩٤٥، وانظر: شرح اللمع لابن برهان ٩٠.

موقف ابن النَّحاس:

من واقع نصِّ ابن النَّحاس السابق في صدر المسألة، نرى أنَّه لم يذكر إلا وجهًا واحدًا من الأوجه الثلاثة المذكورة، وهو الوجه الأول القائل ببناء الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئًا واحدًا، وهو ما نقله عن شيخه ابن عمرون، ويبدو أنَّ هذا هو اختياره واختيار شيخه، حيث لم يذكرا غيره.

ويرى البحث: أنَّ الأكثر في الكلام عدم البناء، وأنَّ نصب الصفة –هنا– مع تنوينها هو الأكثر.

قال سيبويهِ:" هذا باب وصف المنفي، اعلم أنَّك إذا وصفت المنفي فإنْ شئت نَوّنت صفة المنفي، وهو أكثر في الكلام، وإنْ شئت لم تنوِّن، وذلك قولك: لا غلامَ ظريفًا لك، ولا غلامَ ظريفَ لك"(١).

****

(١) الكتاب ٢/ ٢٨٨، وانظر: المقتضب ٢/ ٢٨٨، والأصول ١/ ٣٨٤، وشرح اللمع للكــوفي ١٥٣، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٣٨.

نيابةُ غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده

يَجوزُ أنْ ينوبَ عن الفاعل المصدر والظرف والجار والمجرور إنْ لـمْ يُوجـد المفعول به[١].

واختلف النحويون في نيابة هذه الأشياء عن الفاعل إذا وجد المفعول به.

وقد عرَضَ ابنُ النَّحاس هذا الخلافَ فقال: "واعلم أنَّ هذه المسألةَ اختلف النحاة فيهـا: فذهب البصريون إلى أنَّه إذا اجتمع المفعول به المسرَّح وغيرُه، لا يُقام مقام الفاعل إلا المفعولُ به المسرَّح لا غيرُ، كما قال المصنف، وذهب الكوفيون: إلى جواز إقامة أيِّهنَّ شئتَ، وقالوا بأولوية المفعول به المسرَّح.

واضطربَ نقلُ الأصحابِ عن مذهب الأخفش، فقـال بعضـهم: هـو كمـذهب الكوفيين، ونقلَ بعضُ المغاربةِ أنَّ مذهبَ الأخفش: أنَّ المفعول المسرَّح مع غيـره إذا اجتمعن، فإنْ تقدَّمَ المفعول به المسرَّح عليهن لا يُقام غيرُه، كما قال البصـريون، وإنْ تأخر عنهن جاز إقامةُ أيِّهنَّ شئت مع وجوده ... ثم راحَ ابنُ النَّحاس يستدل للكـوفيين بالسماع والقياس، وللبصريين بما ذكره شيخه ابن عمرون قال: وأمَّا البصريون: فذكر النُّحاة عنهم أدلةً كثيرة لا تسلم عند التحقيق. وأجود ما قيل فيها: ما ذكره شيخنا جمـال الدِّين بن عمرون ..."[٢]. وسأذكر هذا الكلام في موضعه في دراسة المسألة بـإذن الله تعالى.

رأي ابن عمرون:

تحدث ابن النَّحاس عن المسألة حديثًا وافيًا، ونقل استدلالَ شيخه للبصريين كاملاً، وقد نقل ناظرُ الجيش كلامَ ابن النَّحاس الذي نقله عن ابن عمرون بنصِّه[٣]، وسيتضـح من خلال كلام ابن عمرون الآتي أنَّه موافق للبصريين فيما ذهبوا إليه، وقد تابعه تلميذه ابنُ النَّحاس في ذلك.

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٦، والارتشاف ٣/ ١٣٣٨، والتذييل ٦/ ٢٤٢.

(٢) التعليقة ١/ ٢٧٩ – ٢٨٣.

(٣) تمهيد القواعد ٤/ ١٦٣٠.

المناقشة:

للنحاة في مسألة إنّابة غير المفعول به من (مصدر، أو ظرف، أو مجرور) عن الفاعل مع وجود المفعول به خلافٌ على ثلاثة مذاهب، على النحو الآتي:

المذهب الأول: الجوازُ مطلقًا سواءٌ تأخر النائب عن المفعول به أو تقدَّم عليه:

وعليه الكوفيُّون[١]، والأخفش – في أحد قوليه[٢] وأبو عبيد[٣]، ووافقهم ابن مالك[٤]، وناظر الجيش[٥].

قال ابنُ النَّحاس: "وقالوا: أي: الكوفيين – بأولوية المفعول به المسرَّح"[٦].

وقد ذكر ابنُ النَّحاس أنَّ الكوفيين – ومن وافقهم – استدلوا بالسماع والقياس[٧].

فمِنَ السَّماع قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٨] – بنون واحدة مع تشديد الجيم[٩] – مع بناء (نُجِّيَ) للمفعول، فيكون حينئذٍ قد أقام المصدر، وتقديره –والله أعلم– على قولهم: نُجِّيَ النجاةُ المؤمنين.

---

(١) ينظر: معاني الفراء ٢/ ٢١٠، والأصول ١/ ٨٠، والخصائص ١/ ٣٩٧، والتبيين ٢٦٨، واللباب ١/ ١٥٩، وشرح عمدة الحافظ ١٨٦، وائتلاف النصرة ٧٧.

(٢) الخصائص ١/ ٣٩٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٣٥.

(٣) ينظر: الكشف لمكي ٢/ ١١٣، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٤٣، والارتشاف ٣/ ١٣٣٨.

(٤) التسهيل ٧٧، وشرحه له ٢/ ١٢٨، وشرح عمدة الحافظ ١/ ١٨٦.

(٥) ينظر/ تمهيد القواعد ٤/ ١٦٣٢.

(٦) التعليقة ١/ ٢٧٩، وانظر: المغني في النحو ٢/ ٢١٠، وشرح الرَّضيّ على الكافية ق١ ج١ / ٢٤٤.

(٧) التعليقة ١/ ٢٨٠ – ١٨٣، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٨، والمحرر في النحو ٢/ ٥٠٤، والتذييل ٦/ ٢٤٤، وتمهيد القواعد ٤/ ١٦٢٨.

(٨) سورة الأنبياء من الآية ٨٨.

(٩) وهي قراءة أبي بكر وابن عامر وعاصم، واختاره أبو عبيد، ينظر: السبعة ٣٤٠، والحجة لابن خالويه ٢٥٠، وحجة أبي زرعة ٤٦٩.

قال الفراء: "وقد قرأ عاصمٌ - فيما أعلم- (نُجِّيَ) - بنون واحدة - ونصب (المؤمنين) كأنَّه احتمل اللحن، ولا أعلم لها جهة إلا تلك؛ لأنَّ ما لمْ يسمَّ فاعله إذا خلا باسمه رفعه إلا أنْ يكون أضمر المصدر في (نُجِّيَ) فنوى به الرَّفع، ونصب (المؤمنين) فيكون كقولك: ضُرِبَ الضَّربُ زيدًا، ثم تكنى عن الضرب فنقول: ضُرِبَ زيدًا، وكذلك: نُجِّيَ النجاءُ المؤمنين"(١).

وكذلك استدلوا بقوله تعالى في قراءة يعقوبَ، وشيبة، ورُويت عن عاصمٍ: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾(٢)، فبنى (يُجْزَى) للمفعول، ونصب "قومًا"، قالوا: فأقام المصدر. أي: ليُجْزى الجزاءُ قومًا(٣). وخُرِّجت كذلك على إقامة الجار والمجرور: (بما) مع وجود المفعول به الصريح(٤).

ومثله قراءة: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ كِتَـٰبًا﴾(٥) بالياء وفتح الراء مبنيًّا لمَا لمَا لم يسم فاعله(٦) فأقام الجار والمجرور مُقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو "كتابًا"(٧).

ومما ورد في الشعر العربي من ذلك قول الشاعر:

---

(١) معاني الفراء ٢/ ٢١٠، وانظر: التعليقة ١/ ٢٨٠، والنهاية لابن الجناز ٤/ ٩٧٤.

(٢) سورة الجائية من الآية ١٤، وانظر القراءة في: البحر ٨/ ٤٥، والنشر ٢/ ٣٧٢، والإتحاف ٣٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٨.

(٣) التعليقة ١/ ٢٨١، والمحرر ٢/ ٥٠٤.

(٤) ينظر: الكشاف ٣/ ٥١١، والتبيان ١١٥٢، ومعاني الفراء ٣/ ٤٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢/ ١٢٨، وتمهيد القواعد ٤/ ١٦٢٨.

(٥) سورة الإسراء من الآية ١٣.

(٦) قرأ بذلك أبو جعفر المدني، ينظر: معاني الفراء ٢/ ١١٨، والبحر ٦/ ١٥، والرازي ٥/ ٣٧٨، ٣٧٨، والنشر ٢/ ٣٠٦، والإتحاف ٢٨٢.

(٧) ينظر: المحرر في النحو ٢/ ٥٠٥.

لَوْ وَلَدَتْ قُفَيْـرَةُ جِـرْوَ كَلْـبٍ ∴ لَسُبَّ بِـذلكَ الجِـرْوِ الكِلابَـا[١]

قال ابنُ النَّحاس:" قالوا: لمَّا بنى (سُبَّ) للمفعول أقام المفعول المقيَّد، وهو (بذلك)، ولم يُقم المفعول المسرَّح، وهو (الكلاب)[٢].

وقول الشاعر:

لَـمْ يُعْـنَ بِالعَلْيَـاءِ إلا سَـيِّدًا ∴ ولا شَفَي ذَا الْغَيِّ إلا ذُو هُـدى[٣]

فأقام الجار والمجرور (بالعلياء) مقام الفاعل مع وجود المفعول به (سيدًا)[٤].

وقول الشاعر:

وإنَّمَـا يُرضِـي المنيـبُ ربَّـهُ ∴ مَـادَا مَعْنِيًّـا بِـذِكْرٍ قَلْبَـهُ[٥]

فـ(مَعنيًّا): اسم مفعول من عُنيَ بحاجتك، أصله (معنويّ) كمضروب، أُعِلَّ بقلب الواو ياء، وإدغامها في الياء، وقلب الضمة كسرة، ونائب فاعله هو المجرور بالباء (بذكر) مع وجود المفعول به مؤخرًا، وهو (قلبَه)[٦].

وقول الشاعر:

أُتِـيحَ لِـيَ مِـنْ العِـدَا نـذيراً ∴ بِـهِ وُقِيـتُ الشَّـرَّ مُسْـتَطِيرَا[١]

---

(١) البيت لجرير في هجاء الفرزدق، وهو من بحر الوافر، وانظره فـي: الخصـائص ١/ ٣٩٧، والإفصـاح للفارقى ٩٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢١٥، وشرح المفصل ٧/ ٧٥، وشرح التسهيل ٢/ ١٢٨.

(٢) التعليقة ١/ ٢٨١، وانظر: شرح التسهيل ٢/ ١٢٨، والتذييل ٦/ ٢٤٤.

(٣) من الرجز، وقائله: رؤبة في ملحق الديوان ١٧٣، والتصريح ١/ ٤٢٩، وبلا نسبة فـي: شـرح التسهيل ٢/ ١٢٨، والتذييل ٦/ ٢٤٤، وأوضح المسالك ٢/ ١٥٠، وشرح اللمحة ١/ ٣١٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٩٠، وابن عقيل ١/ ٤٦٢، والأشموني ٢/ ٨٦.

(٤) ينظر: التصريح ١/ ٤٣٠، والأشموني ٢/ ٦٨.

(٥) من الرجز، وانظره في: شرح التسهيل ٢/ ١٢٨، والتذييل ٦/ ٢٤٤، وتمهيد القواعد ٤/ ١٦٢٩، ١٦٢٩، وشرح اللمحة ١/ ٣١٩، وشرح الألفية لابن النـاظم ٩٠، وأوضـح المسـالك ٢/ ١٤٩، والتصريح ١/ ٤٢٩، والأشموني ٢/ ٦٨.

(٦) التصريح ١/ ٤٢٩، والعينى على الأشموني ٢/ ٦٨.

فأقام الجار والمجرور (لي) مقام الفاعل مع وجود المفعول به (نذيرا).

المذهب الثاني: المنع مطلقًا:

بمعنى أنَّه يتعيَّنُ نيابةُ المفعول به إذا وجد، ولا يجوز نيابة غيره عن الفاعل مع وجوده، وعلى هذا الرأي عامةُ البصريين عدا الأخفش(٢).

وقد استدلَّ ابنُ النَّحاس للبصريين بكلام شيخه ابن عمرون، وذكر أنَّ مَا استدلَّ به شيخُه من أجود ما استُدلَّ به هنا. فقال: "وأمَّا البصريون: فذكر النُّحاة عنهم أدلة كثيرة لا تسلم عند التحقيق، وأجود ما قيل فيها: ما ذكره شيخنا جمال الدِّين بن عمرون – رحمه الله– وهو أنْ قال: إنَّ بين المفعول المسرَّح وبين الفاعل مشاركةً لا توجد بين الفاعل وبين باقي الفضلات، فكما أنَّه مع وجود الفاعل لا يقوم غيره مقامه فكذلك مع وجود ما شاركه هذه المشاركة لا يقوم غيره مقام الفاعل.

تبيينُ هذه المشاركةِ: هو أنَّ لنا صورةً يجوز فيها أنْ تجعل الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً ولا يتغير المعنى.

بيان ذلك: أنَّك تقول: ضَاربَ زيدٌ عمرًا، فتجعل (زيدًا) فاعلاً في اللفظ، و(عمراً) مفعولاً، ثم تقول: (ضاربَ عمروٌ زيدًا) فتجعل (عمراً) الفاعل في اللفظ، و(زيدًا) مفعولاً، والمعنى على ما كان عليه، ولا تجد فضلة ما تكون مع الفاعل بهذه الصورة.

فبان من هذه المشاركة أنَّه يجب إقامة المفعول المسرَّح دون غيره، لما ذكرناه، ولأنَّ باقي الفضلات من المصدر والظرفين لا يجوز إقامتها مقام الفاعل إلا بعد جعلها مفعولات على السعة، وهذا مجاز، والمفعول به المسرَّح مستغنٍ عن ذلك، فكانت إقامته

---

(١) من الرجز، وهو في شرح التسهيل ٢/ ١٢٨، والتذييل ٦/ ٢٤٤، وتمهيد القواعد ٢/ ١٦٢٩، وشرح الشذور ١٥٩.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/ ٥١، والأصول ١/ ٢٠٢، وشرح عمدة الحافظ ١٨٦، والمغني في النحو ٢/ ٢١٠، وشرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٢٤٤، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٢، وائتلاف النصرة ٧٧.

واجبةً دون إقامة ما يحتاج إلى هذا المجاز، لرجاحته عليهنَّ بذلك، وتبعهنَّ المفعول المقيد في تأخره عن المفعول المسرَّح بإجماع الأقاويل"[١].

وهذا الكلام النفيس من ابن عمرون دعاني أنْ أنْقله كاملاً، لأنَّي لم أجدْه عند غيره – فيما اطلعت – إلا ما وُجد عند موفق الدين بن يعيش شيخ ابن عمرون. قال: "فلكون الفعل حديثاً عن المفعول به في الأصل حتَّى ظفر به وكان موجوداً في الكلام لم يقم مقام الفاعل سواه، مما يجوز أنْ يقوم مقام الفاعل عند عدمه من نحو: المصدر، والظرف من الزمان والمكان؛ لأنَّ الفعل صيغ له، وما تقيمه مقام الفاعل غيره فإنَّما ذلك على جعله مفعولاً به على السعة"[٢].

ومما استُدل به للبصريين أيضًا:

١- أنَّ طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشدُّ من طلبه لسائر المنصوبات[٣].

٢- أنَّ المفعول به يظهر فيه أثر الفعل، كما يظهر في الفاعل كقولك: (أكلت خبزاً، وشربت ماءً).

٣- أنَّه قد جاءت أفعال كثيرة، استغنى فيها بالمفعول به، ولم يُتكلم فيها بالفاعل في: "عُنِيتُ بحاجتك) وبابه.

٤- أنَّ الفعل يعمل في المفعول به بغير واسطة، فهو بمنزلة الفاعل.

٥- أنَّ المفعول به مَحِلُّ الفاعل يحفظه على الفاعل، ويُستدلُّ به على وقوعه منه، كمَن رأى: مَحْرَقًا، فإنَّه يستدلُّ به على وجود المُحْرِق[٤]، وقد ردَّ البصريون أدلة الكوفيين جميعها.

---

(١) التعليقة ١/ ٣٨١، ٢٨٢، وانظر: تمهيد القواعد ٤/ ١٦٣٠، فقد نقل كلام ابن عمرون بنصه عن بهاء الدين بن النَّحاس.

(٢) شرح المفصل ٧/ ٧٤.

(٣) شرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٢٤٤.

(٤) ينظر: النهاية ٤/ ٩٧٠، ٩٧١، واللباب ١/ ١٥٩، والمغني لابن فلاح ٢/ ٢١١.

قال ابن النَّحاس: "والجوابُ عمَّا قال الكوفيون. أمَّا الآية الأولى فنقول: لا نُسلم أنَّ (نُجّيَ) مبنيٌ للمفعول، بل أصله: (ننجي)، وأدغم النون في الجيم، ولو كان مبنيًّا للمفعول لكان فعلاً ماضيًا فكانت الياء تكون مفتوحة، وحيث لم تفتح دلَّ على ما ذكرنا من كونه مضارعًا مبنيًّا للفاعل لا للمفعول[١].

قال أبو حيانَ: "وهذا التأويلُ ضعيفٌ جدًّا، ولا يُتصور في قراءة مَن قرأ (نُجِّيَ) بفتح الياء، فالأولى أنْ يكون التأويل: نُجِّيَ النجاءُ، وينتصب (المؤمنين) على إضمار فعل، أي: ننجي المؤمنين"[٢].

وأمَّا الآية الثانية فأجاب عنها ابنُ النَّحاس بقوله: "لا دليل لهم فيها أيضًا؛ لأنا نقول: إنَّ (جَزيت) يتعدى إلى مفعولين بدليل أنَّك تقول: جَزيت زيدًا خيرًا، وجزيته شرًّا، وإذا كان كذلك، فالقائم مقام الفاعل المفعول به الثاني لا المصدر، فلا دليل لهم حينئذٍ"[٣].

قال العكبريُّ: "الجيِّد أنْ يكون التقدير: ليُجزى الخيرُ قومًا، على أنَّ الخير مفعول به في الأصل، كقولك: جزاك الله خيرًا، وإقامة المفعول الثاني مقام الفاعل جائزٌ"[٤].

والجواب عن الآية الأخيرة: فليس على إقامة الجار والمجرور، وإنَّما المعنى: (ويُخرَج له الخروجُ يومَ القيامة كتاباً)، فالذي قام مقام الفاعل المفعول به (كتاباً)، وقد قيل: في نصب (الكتاب) قولٌ آخرُ: وهو إنَّه حالٌ، وتقديره: (ويُخْرَجُ لَه عملُه يومَ القيامة مكتوباً)، فيكون (كتابا) في موضع (مكتوب)، ويكون (عَمَلُهُ) اسم ما لم يسمَّ فاعله، وإنْ كان محذوفاً في اللفظ، فهو مرادٌ في التقدير[٥].

---

(١) التعليقة ١/ ٣٨٢، وانظر: الخصائص ١/ ٣٩٨، والإفصاح للفارقي ٩٤، وابن يعيش ٧/ ٧٥.

(٢) التذييل والتكميل ٦/ ٢٤٦، وتمهيد القواعد ٤/ ١٦٣١.

(٣) التعليقة ١/ ٢٨٣، والتذييل ٦/ ٢٤٦.

(٤) التبيان ٢/ ٢٣٢.

(٥) المحرر في النحو ٢/ ٥٠٥، ٥٠٦، وانظر: الكشاف ٢/ ٤٤١، والطبري ٨/ ٥٢، وابن يعيش ٧/ ٧٤، وائتلاف النصرة ٧٧، والنشر ٢/ ٣٠٦.

قلت: ولعلنا نتحفظ في اعتبار: (كتاباً) حالاً، وإنْ تردَّدَ هذا الإعراب بين معربي القرآنِ[١] – فيبعده أنَّ (كتاباً) – وإنْ صحَّ مصدراً كما في قوله تعالى ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[٢] – فجموده، ومصدريته يبعدانه عن الحال، وكون المصدر بمعنى اسم المفعول نادرٌ؛ فالكتاب على معناه من الاسمية، ويؤكده قوله تعالى: (منشوراً)، والنشرُ للصفحات لا للكتابة، فمنشوراً (أي: مفتوحاً، يقرؤه هو وغيره) وعن الحسن: (يابنَ آدم بسطت لك صحيفة، إذا بعثت قُلدتها في عنقك)[٣].

وأمَّا الأبياتُ فتحمل على الضرورة لقلَّتها، ولأنَّ النَّصب جاء في آخر البيت أو في مصراع البيت[٤].

قال ابنُ النَّحاس:" وأما البيت –الأول– فلا دليل لهم فيه –أيضًا– لأنَّ أصحابنا خرجوه على أحد وجهين: إمَّا أنَّ يكون (الكلاب) مفعولاً لـ(ولدت)، ويكون (جِرو كلبٍ) منادى لا مفعولاً به، فلا يكون في (سُبَّ) حينئذٍ إلا المفعول المقيَّد فقط.

وإمَّا أنْ يكون (جِرو كلب) مفعولاً لـ(ولدت)، ويكون (الكلاب) منصوباً على الذم، تقديره: أذم الكلاب، لا منصوباً بـ(سُب) فلا يكون مع (سُب) حينئذٍ إلا المفعول المقيد أيضًا"[٥].

وأقول: لو قال قائل: إنَّ (الكلاب) هي نائب الفاعل، ومنع ضمته حركة حرف الإطلاق، لكان قولاً.

وأما قوله: (معنيًّا بذكرِ قلبَه) فانتصاب (قلبَه) على التشبيه بالمفعول به كما تقول: رأيت رجلاً مجدوعاً أنْفَه.

---

(١) ينظر: التفسير البسيط ١٣/ ٢٨٠، والطبري ٨/ ٥٢، والدرر المصون ٧/ ٣٢٣.

(٢) سورة النساء من الآية ٢٤.

(٣) ينظر: الكشاف ٢/ ٤٤١، وابن كثير ٥/ ٤٦، وحاشية رقم ١٠ في المحرر في النحو ٢/ ٥٠٥.

(٤) التذييل والتكميل ٦/ ٢٤٦، وتمهيد القواعد ٤/ ١٦٣١.

(٥) التعليقة ١/ ٢٨٣، وانظر: الحاشية السابقة، وائتلاف النصرة ٧٨، والمحرر ٢/ ٥٠٥.

وأما (إلا سيِّدًا) فيُحتمل أنْ يكون استثناءً منقطعاً، أي: لكنَّ السيِّدَ عُنِيَ بالعلياء[١].

وأما قوله: (أُتيح لي من العدا نذيراً) فهو منصوب بإضمار فعل يفسره ما قبله، والتقدير: يقيمون نذيراً"[٢].

وأمَّا الجوابُ عن قياس الكوفيين فقال ابنُ النَّحاس: "فالفارق ما ذكرناه في دليلنا من مشاركة المفعول به المسرَّح للفاعل دون مشاركة غيره من الفضلات، فلا يصحُّ القياس مع قيام هذا الفارق"[٣].

هذا وقد تابع البصريين كثيرٌ من النحاة منهم: ابنُ معطٍ[٤]، والزجَّاج[٥] والشريفُ عمر بن إبراهيم الكوفي[٦]، وابن عصفور[٧]، وعيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني[٨]. اليمني[٨].

المذهب الثالث: مذهب الأخفش، وهو: أنَّ المفعول به إذا تقدَّم على المصدر أو الظرف، أو الجارِّ والمجرور لا يُقام غيرُه كما هو مذهب البصريين، فإنْ تأخر عنه جاز إقامة غيره كما هو مذهب الكوفيين[٩].

قال الشاطبيُّ: "وذهب الكوفيون إلى جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده قياسًا، وأجاز ذلك الأخفش من البصريين حكاه عنه ابنُ جنيّ[١٠]، وغيره، وقيَّد بعضهم

---

(١) التذييل والتكميل ٦/ ٢٤٦، وتمهيد القواعد ٤/ ١٦٣١، ١٦٣٢.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٤/ ١٦٣٢.

(٣) التعليقة ١/ ٢٨٣، وانظر: المرجع السابق.

(٤) الفصول الخمسون ١٧٧.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤٠٣.

(٦) شرح اللمع له ١١٣.

(٧) شرح الجمل ١/ ٥٦٤، والتعليقة في شرح المقرب ١/ ٢٧٩.

(٨) المحرر في النحو ٢/ ٥٠٣.

(٩) ينظر: التعليقة ١/ ٢٨٠، والتذييل ٦/ ٢٤٥، والارتشاف ٣/ ١٣٣٩، والمساعد ١/ ٣٣٩، والهمع والهمع ١/ ٥٢١.

(١٠) الخصائص ١/ ٣٧٩.

إجازة الأخفش لذلك بأنْ يكون المفعول به متأخراً في اللفظ عن المقام نحو: (ضُرِبَ الضَّربُ الشديدُ زيدًا) فإنْ قلت: ضُربَ زيدًا الضربُ الشديدُ، لم يجزْ عنده، فهذه ثلاثة أقوالٍ"[١].

قال أبو حيانَ: "ونقل ذلك الشرطَ عن الأخفش ابنُ الدَّهان، وقال: هذا طريفٌ جدًّا من الأخفش"[٢]، ونصَّ في (الارتشاف)[٣] على أنَّ الذي نقل هذا الشرط عن الأخفش هو ابن برهانَ[٤].

موقف ابن النَّحاس من شيخه:

بعدَ مناقشة المسألة تبيَّن أنَّ ابن عمرونَ قد وافق البصريين فيما ذهبوا إليه؛ حيث قال: "فبانَ من هذه المشاركة، أنَّه يجب إقامة المفعول به المسرح دون غيره .... إلخ". وقد تأثره تلميذُه ابن النَّحاس فتابعه في اختياره، حيث راح يُبطل كلَّ ما احتجَّ به الكوفيون من سماع وقياس، ثم رأيناه ينقل استدلال شيخه للبصريين، ويصف هذا الاستدلالَ بأنَّه (أجود ما قيل)، وهذا يدلُّ على قمة التواضع وأدب التلمذة للعلماء.

والذي يترجَّح عندي قولُ من أجاز نيابة غير المفعول به مع وجوده، مع أولوية نيابة المفعول به، وذلك لما يأتي:

١- وروده في القراءاتِ المتواترة التي قرأ بها سلفُ هذه الأمة، ولا سبيلَ إلى إنْكار هذه القراءات وردِّها.

٢- ثبوتُ السماع به في الشعر العربيِّ الفصيح، ولا يُحمل على الضرورة كما قال البصريون.

٣- التأويلاتُ والتخريجات التي خرَّج عليها المانعون الأدلة السماعية السابقة لا تخلو من بُعْدٍ، حتَّى قال ابن خروف عن تخريج بيت جرير – السابق –، والذي ينسب

---

(١) المقاصد الشافية ٣/ ٤٢، ٤٣.

(٢) التذييل والتكميل٦/ ٢٤٥، ٢٤٦، وانظر: الهمع ١/ ٥٢١.

(٣) ٣/ ١٣٣٩.

(٤) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ٤٦، ٤٧.

لابن بابشاذ:" قد أفسد اللفظ والمعنى"[١] قال ناظرُ الجيش:" ولا يخفى ضعفُ هذه التخريجات التي تقدَّمت، والظاهر أنَّ الحق مع الكوفيين والأخفش، لكنَّ الـــواردَ من ذلك قليلٌ"[٢].

****

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٢٨، ١٢٩، وتمهيد القواعد ٤/ ١٦٣٠.

(٢) تمهيد القواعد ٤/ ١٦٣٢.

إعرابُ (خيرًا) في قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡۚ﴾[١]

يجوز حذفُ ناصب المفعول به قياسًا لقرينة لفظية، أو معنوية، نحو: (زيدًا) لمن قال: من ضربت، فتقول: ضربت زيدًا، ومعنى كونه قياسًا: أنَّه لا يقتصر فيه على مَورد السماع.

ويجب الحذف سماعًا في الأمثال التي جَرَتْ كذلك، فلا تُغَيَرُ، كقولهم: (كلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ)[٢]، وكذا ما أشبه المثلَ في كثرة الاستعمال، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡۚ﴾ وفي تقدير عامل النَّصب في (خيرٍا) في الآية الكريمة أقوالٌ[٣].

أشار إليها ابنُ النَّحاس فقال:" قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ﴾، أي: ايتُوا خيرًا لكم، والصحيحُ ما ذهب إليه سيبويهِ: أنَّ (خيرًا) نُصب بإضمار: (وائتوا خيرًا)؛ لأنَّه لما نهاه علم أنَّه يأمره بما هو خيرٌ، فكأنَّه قال: وائت خيرًا، وإنَّما قلنا: إنَّه لمَّا نهاه علم أنَّ النهي عن الشيء أمرٌ بضده؛ لأنَّ النهي تكليفٌ، والتكليفُ بالعدم مُحال؛ لأنَّه ليس مقدورًا، وإذا ثبت أنَّ متعلق التكليف ليس العدم، ثبت أنَّه أمرٌ وجوديٌّ، بتالي المنهي

---

(١) سورة النساء من الآية ١٧١.

(٢) يُضرب في تعظيم إهانة الأحرار، واستشهد بـ(كل) .... ولا شتيمة، بالنَّصب فيهما على لزوم إضمار العامل للابتداء إلى النهي، والتقدير: ائت كلَّ شيء، ولا ترتكب شتيمةَ حرٍّ، وانظره في: الكتاب ١/ ٢٨١، والملخص لابن أبي الربيع ١/ ٤٩٠، والتوطئة ٣١٤، وشرح التسهيل للسلسيلى ٢/ ٨٣٩، وحاشية الصبان ٣/ ١٩٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٢٨٢- ٢٨٤، ومعاني الفراء ١/ ٢٩٥، ومعاني الزجَّاج ٢/ ١٣٤، والكشاف ١/ ٥٨٠، والتبيان ١/ ٢٠٤، ومشكل مكيّ ١/ ٢١٤، وإعراب النَّحاس ١/ ٥٠٨، والأمالي الشجرية ٢/ ٩٩، وشرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٣٩٧، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٦٩٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٧٥، ٤/ ٢١٥٨.

عنه، وهو الصَّدُّ على ما تقرَّرَ في أصول الفقه[١] ... وقال ابن خروف: إذا قال: انته، وقال بعده: ما يدلُّ على ضدِّه، كقوله: (خيرًا) علم أنَّه يريد وائت خيرًا، وليس كلُّ ناهٍ يقصد الأمر بضده، وقال ابن عمرون: وما ذكره ممنوع، وما ذكرناه من الدليل يدلُّ على خلاف ما ذكره، وحمله الكسائيّ على إضمار (كان)، تقديره: يكن الانتهاء خيرًا لكم ... وحمله الفراءُ على أنَّه صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، كأنَّه قال: انتهوا انتهاءً خيرًا لكم ..."[٢].

رأي ابن عمرون:

رَدَّ ابنُ عمرون ما ذهب إليه ابنُ خروف من أنَّه (ليس كلُّ ناهٍ يَقصد الأمر بضده؛ لأنَّ النهي عن الشيء عنده أمرٌ بضده، وأيَّده تلميذُه ابنُ النَّحاس في ذلك فقال: (وما ذكرناه من الدليل على خلاف ما ذكره ابن خروف)، يقصد بذلك قوله السابق: (وإنَّما قلنا: إنَّه لما نهاه علم .....).

المناقشة:

للنحاة في إعراب (خيرًا) في الآية الكريمة السابقة، ونظيرها: ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡۚ﴾[٣] أقوالٌ أربعة:

الأول: أنَّه مفعول به منصوبٌ بفعل محذوف وجوبًا، وهو قول الخليل وسيبويهِ[٤]، ونسبه الزجَّاجُ إلى جميع البصريين[٥].

قال سيبويهِ:" ممَّا ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: (انتهوا خيرًا لكم) .... لأنَّك حين قلت: (انته) فأنت تريد أنْ تخرجَه من أمر وتُدخله في

---

(١) التعليقة ٢/ ٨٤٥- ٨٥١.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي ٣/ ٢٠٣.

(٣) سورة النساء من الآية ١٧٠.

(٤) الكتاب ١/ ٢٨٣، ٢٨٤.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٣٤، وانظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٥٤٧، والأصول ٢/ ٢٥٣، والمسائل البصريات ٢/ ٩٠٤، وشرح شواهد الإيضاح لابن برى ١٦٥.

آخر، وقال الخليل: كأنَّك تحمله على ذلك المعنى، كأنَّك قلت: انته، وادخُل فيما هو خيرٌ لك، فنصبته لأنَّك قد عرفت أنَّك إذا قلت له: (انته) أنَّك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيَّاه في الكلام، ولعلم المخاطب أنَّه محمولٌ على أمر حين قال له: (انته) فصار بدلاً من قوله: ايت خيرًا لك، وادخُل فيما هو خير لك"(١).

وهذا التقدير هو ما ذكره ابن النَّحاس، وشيخُه في ردِّه على ابن خروف، وعليه فابن عمرون يوافق الخليل وسيبويهِ فيما ذهبا إليه من هذا الإعراب، وكذلك ابنُ النَّحاس حيث صحَّح هذا المذهب.

وهذا التقدير الذي ذكره الخليلُ سيبويهِ تقديرٌ قويٌّ للعلة التي ذكرها ابن النَّحاس في كلامه، وكذلك ما ذكره –أيضًا– نقلاً عن السيرافي:" أنَّك إذا أمرته بالانتهاء فإنَّما تأمره بترك شيء، وتارك الشيء آتٍ بضدِّه، فكأنَّه أمره أنْ يكُفَّ عن الشر والباطل ويأتي الخير"(٢).

قال ابن النَّحاس بعد نقل كلام السيرافي: (فذا معنى ما أردناه من الدليل)(٣).

الثاني: أنَّ (خيرًا) خبر(يكن) المحذوفة، جاء التصريح بذلك عن الكسائيّ عند كثير من النحويين(٤) وهو رأي أبي عبيدة(٥)، وأجاز ابن درستويه حذف (كان) قياسًا بعد فعل الأمر"(٦).

---

(١) الكتاب ١/ ٢٨٣، ٢٨٤.

(٢) التعليقة ٢/ ٨٤٦، وانظر: السيرافي بهامش الكتاب ١/ ١٤٣، (بولاق).

(٣) التعليقة ٢/ ٨٤٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢/ ١٣٤، وكشف المشكلات ١/ ٣٣٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٩، والارتشاف ٣/ ١٤٧٥.

(٥) مجاز القرآن ١/ ١٤٣.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٧٦.

وردَّه الفراء بأنْ قال:" لو صحَّ هذا التقدير لجاز أنْ يقال: انته أخانا، على تقدير: تكن أخانا"(١).

وهذا رَدٌّ صحيحٌ من جهة القياس، كما قال السيرافي(٢)، وبمثل هذا رَدَّ ابنُ النَّحاس أيضًا. بل وردَّه من جهة المعنى كذلك، فقال:" ويتبعه إضمار (كان) ولا تُضمر في كلِّ موضعٍ، ولذلك لا يصحُّ: أطعِ اللهَ أفقهَ الناس، أي: تكن أفقهَ الناس، ولا انصرنا أخانا، أي: تكن أخانا، ومن جهة المعنى: أنَّ من ترك ما نُهي عنه فقط، سقط عنه اللوم، وعلم أنَّ ترك المنهي خيرٌ من فعله، فلا فائدة في قوله: (خيرًا)(٣)، ثم إنَّ إظهار (يكن) يدلُّ على زمان ولا دلالة في الحال عليه(٤).

الثالث: أنَّ (خيرًا) نعتٌ لمصدر محذوف، وهذا رأي الفراء، أي: فآمنوا إيمانًا خيرًا لكم، وانتهوا انتهاءً خيرًا لكم(٥).

وقد ذكر ابن النَّحاس حجةَ الفراء فقال: "... وقال (يعنى: الفراء): إنَّ هذا الحذف لم يأتِ إلا فيما كان (أفعل)، نحو: (خيرًا لك، وأفضل)، واستدل الفراء على ما ذكر، بأنَّك تقول: (اتق الله هو خير لك)، تريد: الاتقاء خير لك، فإذا سقط هو الذي يرتفع به (خير) وصل الفعل فنصبه"(٦).

ثم ردَّ ابنُ النَّحاس قولَ الفراء من جهة اللفظ، ومن جهة المعنى، فقال: "ويمنعه من جهة المعنى: بأنَّ الانتهاء لا يتنوع إلى خير وشر؛ لأنَّ المطلوب الترك، وقد

---

(١) معاني القرآن ١/ ٢٩٦، وانظر: شرح لتسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٩، وشرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٣٩٨.

(٢) السيرافي بهامش الكتاب ١/ ١٤٣ (بولاق).

(٣) التعليقة ٢/ ٨٤٧.

(٤) شرح شواهد الإيضاح ١٦٦، والبيان للأنباري ١/ ١٧٩، والبرهان ٣/ ٢٠٣.

(٥) معاني القرآن ١/ ٢٩٥، وانظر: معاني الزجَّاج ٢/ ١٣٤، وإعراب النَّحاس ١/ ٥٠٨، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ١/ ٤٩٧، وشرح التسهيل ٢/ ١٥٩.

(٦) التعليقة ٢/ ٨٤٨.

حصل، فلا فائدة حينئذٍ في قوله: (انتهاء خيرًا)، ومن جهة اللفظ: أنَّه قد جاء في ما ليس مصدراً، وهو قولهم: (وراءَك أوسعَ لك؛ لأنَّ (أوسعَ) لا يصحُّ أنْ يُجعل صفة لمصدر"[١].

الرابع: أنَّ (خيرًا) منصوب على الحال، حكاه مكيٌّ عن بعض الكوفيين، واستبعده، وذكره العكبريّ، ولم ينسبه، وقال السمين: "والظاهر فسادُه"[٢].

الخامس: أنَّ (خيرًا) نُصب على الخروج مِمَّا قبله من الكلام؛ لأنَّ ما قبله من الكلام قد تمَّ، وذلك قوله: (فآمنوا) حكاه الطبريُّ عن بعض نحويي الكوفة، وقال هذا النحويُّ: "سمعت العرب تفعل ذلك في كلِّ خبر كان تامًّا ثم اتصل به كلامٌ بعد تمامه على نحو اتصال (خيرًا) بما قبله، فتقول: لتقومَنَّ خيرًا لك، ولو فعلت ذلك خيرًا لك، واتق الله خيرًا لك، قال: وأمَّا إذا كان الكلام ناقصاً فلا يكون إلا بالرَّفع كقولك: (إنْ تتق الله خيرٌ لك)[٣].

وجاء هذا النصُّ عند الزجَّاج مختصراً، ومنسوباً للكسائي، وعلَّق عليه الزجَّاج بأنَّ الكسائيّ لم يقلْ من أيِّ المنصوبات هو؟ ولم يشرحه بأكثر من هذا[٤]، وقد قال بالنَّصب – أيضًا– على الاستغناء وتمام الكلام في الآية ابنُ شُقيرٍ[٥].

موقف ابن النَّحاس:

صحَّح ابنُ النَّحاس في المسألة مذهبَ الخليل وسيبويهِ، واستدلَّ لهما ووجه الدليل والتقدير، وأورد اعتراضَ شيخه على ابن خروف – كما سبق– ثم وافقَ شيخه في هذا

---

(١) السابق ذاته، وانظر في الرد على الفراء: شرح التسهيل ٢/ ١٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٢٠، والمساعد ١/ ٤٤١.

(٢) انظر: مشكل مكيّ، ١/ ٢١٤، والتبيان ١/ ٤١١، والدر المصون ١٦٥٤.

(٣) تفسير الطبري ٧/ ٦٩٨.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٣٤، ونقل عن الكسائيّ ذلك أبو حيان في (الارتشاف ٣/ ١٤٧٥).

(٥) الجمل في النحو ١٠٨.

الاعتراض، وقد أورد مذهبيْ الكسائيّ، والفراء، وردَّ عليهما. ولم يذكر الأقوال الأخرى لضعفها وعدم شهرتها.

وقولُ الخليل وسيبويهِ في نصب (خيرًا) في الآية الكريمة هو الصواب؛ لمطابقته توجيه الإعراب لتفسير المعنى، ولسلامته من مخالفة القياس، وضعف الفائدة، كما في قوليْ الكسائيّ والفراء.

وقد بيَّن ابن النَّحاس الفائدة العظيمة من وراء تقدير الخليل وسيبويهِ في الآية، ووضَّح ما فيه من مطابقة تفسير الإعراب لتفسير المعنى.

فقال:" لو حُمِلَ على ما قالا (يقصد ما قاله الكسائيّ والفراء في الآية)، لا يكون خيرًا؛ لأنَّ من نُهِيَ عن التثليث – وكان معطلاً – لا يكون خيرًا له، وقول سيبويهِ: (وائت خيرًا) يكون أمراً بالتوحيد الذي هو خير، وذا نهايةٌ، فلله درُّ الخليل وسيبويهِ، ما أطلعهما على المعاني!"[1] ولله درك يا ابن النَّحاس ما أحسنَ فهمَك كلامَ سيبويهِ.

****

(١) التعليقة ٢/ ٨٤٩، وانظر في ذلك: أمالي الشجري ١/ ٢٨٢، ٢٨٤، والكشاف ١/ ٥٨٠، والبرهان ٣/ ٢٠٣، ونصُّه نصُّ ابن النَّحاس دون إشارة.

(أمس) في لغة التميميين بين الإعرابِ والبناءِ

(أمس) ظرفٌ من ظروف الزمان، وهو عبارةٌ عن اليوم الذي قبل يومِك الذي أنت فيه، ويقع لكلِّ يوم من أيام الجمعة، إذا لمْ يُضف، ولم يُقرن بـ (أل) ولم يقع ظرفًا، ففيه خلافٌ: فأهل الحجاز يَبنونه على الكسر مطلقًا في حالة الرفع، والنصب، والجر، تقول: ذهبَ أمسِ بما فيه، وأحببتُ أمسِ، وما رأيته مذ أمسِ.

وأمَّا بنو تميمٍ فاختلفوا فيه من حيث الإعرابُ والبناءُ[١].

أشار إلى بعضٍ من ذلك ابنُ النَّحاس فقال:" وأمَّا بنو تميمٍ، فيُعربونها، ويَمنعونها الصَّرفَ، لاعتقادهم فيه العلمية والعدل عنْ صيغةٍ فيها لام التعريف ... والذي حكى سيبويه عن بني تميم: أنَّهم لا يصرفونه في الرفع، ويكسرونه في النصب. قال شيخنا: فإطلاق الزمخشري أنَّهم لا يصرفونه مطلقًا، فيه نظرٌ"[٢].

رأي ابن عمرون:

اعترض ابن عمرون على الزمخشري في جعله (أمس) عند بني تميمٍ معربةً، وممنوعة من الصرف مطلقًا، رفعًا، ونصبًا، وجرًّا.

المناقشة:

نقل النحاةُ عن التميميين في (أمس) عدةَ لغاتٍ، وذلك على النحو الآتي:

أولا: اللغة المشهورة عنهم (وهي لغة جمهورهم): أنهم يبنون (أمس) على الكسر في حالتي النصب والجر، ويعربونه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع. وهذا ما نقله ابن النَّحاس عن سيبويه، واعترض به ابن عمرون على الزمخشري.

قال سيبويه:" واعلم أنَّ بني تميم يقولون في موضع الرفع: (ذهبَ أمسُ بما فيه)، و(ما رأيته مذ أمسُ)، فلا يصرفونه في الرفع؛ لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٣، وأوضح المسالك ٤/١٣٢، والتصريح ٢/ ٣٤٧، والهمع ٢/١٣٩.

(٢) التعليقة ٢/١٠٢٦، ١٠٢٧.

الكلام لا عن ما ينبغي له أنْ يكون عليه في القياس.... وبنو تميمٍ يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر"[١].

ثانيًا: ذكر سيبويه أنَّ من العرب منْ يُعرب (أمس) إعرابَ ما لا ينصرف في حالة الجر بعد (مذ) خاصة[٢]، ونقل ذلك العلماء عنه ونسبوه إلى بعض بني تميمٍ[٣].

ثالثًا: حكى الكسائي، وأبو علي الفارسي، والزمخشري، وابنُ الشجري: أنَّه يُعرب إعرابَ ما لا ينصرف دائمًا[٤]. وعلى ذلك فلا وجه لاعتراض ابن عمرون على الزمخشري؛ لأنه ليس بدعًا في ذلك، بل هو مسبوق.

رابعًا: قال الرماني: إنَّ لغة بني تميم في (أمس) إعرابها إعراب ما لا ينصرف نصبًا وجرًّا، وأنها لا ترفع عندهم بحال؛ لأنها من الظروف غير المتمكنة، أي: أنها لم تستعمل إلا ظرفًا[٥].

وما أنكره الرماني من أنَّ (أمس) لا ترفع عند بني تميم بحال يردُّه ما قاله ابن مالك:" ومن لغة بني تميم قول الآخر:

اعْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إنْ عَنَّ باسُ *** وَتَنَاسَ الَّذي تَضَمَّنَ أمسُ"[٦].

---

(١) الكتاب ٢٨٣/٣، وانظر: شرح التسهيل ٢٢٣/٢، والبسيط ٤٨٢/١، وأوضح المسالك ١٣٣/٤، والتصريح٣٤٧/٢.

(٢) الكتاب ٢٨٤/٣، ٢٨٥.

(٣) انظر: النوادر لأبي زيد ٢٥٧، وما ينصرف ١٢٤، والنكت ٨٦٠/٢، والبسيط ٤٨٢/١، ٤٨٣.

(٤) انظر: المسائل العضديات ٢٤٥، المفصل ٢٠٩، وأمالي ابن الشجري ٥٩٥/٢، وابن يعيش ٢٨٢/٤، والإقليد ٩٨١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٣/٢، وأوضح المسالك ١٣٢/٤، والمساعد ١/ ٥٢٠.

(٥) انظر: توجيه إعراب أبيات ملغزة له ١٥٨،١٥٩.

(٦) لم أقف على قائله، وهو من الخفيف، وانظره في: شرح التسهيل ٢٢٢/٢، وأوضح المسالك ١٣٣/٤، والمساعد ٥٢٠/١، والهمع ١٣٩/٢، والدر المصون ١٠٦/٣، والتصريح ٣٤٨/٢، والشاهد فيه: أنَّ(أمس) مرفوع بضمة ظاهرة، فدل على أن بني تميم تعرب هذه الكلمة.

موقف ابن النَّحاس:

ذكر ابنُ النَّحاسِ أنَّ بني تميم يُعربون (أمس) ويَمنعونها الصرف، ثمَّ بيَّن حكاية سيبويه عنهم، وهي: أنهم يُعربونها إعرابَ ما لا ينصرف في حالة الرفع، ويبنونها على الكسر في حالتي النصب والجر، ثم بيَّن أنَّ الزمخشري ذكر أنَّ بني تميم لا يصرفون (أمس) مطلقًا، وأورد اعتراض شيخه ابن عمرون على الزمخشري فيما ذكره، ويبدو أنَّه وافقه في اعتراضه هذا بدليل أنَّه لمْ يَردَّه.

ويرى البحث أنَّ نقل الكسائي ، وغيره من الأئمة كأبي علي الفارسي إعراب (أمس) إعراب ما لا ينصرف رفعًا، ونصبًا، وجرًّا، يَرُدُّ على اعتراض ابن عمرون وتلميذه ابن النحاس على الزمخشري، كذلك يَردُّ على الرضي الذي أنكر على مَنْ ذهب إلى ذلك من النحويين(١).

ثمَّ كل هذه المذاهب المنسوبة إلى بني تميم أثبتها كبار أئمة اللغة كسيبويه، وأبي زيد الأنصاري، والكسائي وغير هؤلاء، فلا مسوغ للاعتراض على شيء منها.

****

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١٢٦/٢.

تنازعُ عاملين مختلفين معمولاً واحدًا

إذا اجتمع عامِلانِ فصاعدًا متقدمَينِ غير مؤكد أحدهما للآخر على معمولٍ متأخرٍ، فلا تخلو العوامل حينئذٍ، إمَّا أنْ تطلب المعمول متفقةً أو مختلفةً، فإنْ طلبته متفقةً، نحو: (قام وقعد زيدٌ) و(خيف ولِيم زيدٌ)، و(ضربتُ وأهنتُ وشتمتُ زيدًا)، ففي مثل هذه المسألة ثلاثةُ مذاهب[1].

أشار ابن النَّحاس إلى هذه المذاهب، ثم تحدَّث عن المسألة إذا كانت العواملُ مختلفةً، وسوف أورد كلامه في العوامل المتفقة، والمختلفة وأنْ كانت المختلفة موضعَ المسألة – لأنَّها مبنيةٌ على المتفقة.

قال : " ... في هذه المسألة ثلاثة مذاهب: مذهب سيبويهِ، ومن تبعه: جوازُ إعمال أيِّهما شئت، واختيارُ إعمال الثاني.

ومذهب الكسائيّ، ومنْ تبعه: جوازُ إعمال أيِّهما شئت، واختيارُ إعمال الأول.

ومذهب الفراء: أنَّ العاملين معًا عاملان في هذا المعمول الواحد، ولا حذفَ عنده في مثل هذه المسألة، ولا إضمارَ بشرط أن لا يكون أحدُ العاملين معطوفًا على الآخر بحرف لا يقتضي التشريك في المعنى. كقولنا: (قام أو قعد زيدٌ) ... ثم قال: وإنْ طلبته مختلفةً، فالأول، إمَّا أنْ يريد مرفوعًا فاعلاً، أو مفعولاً لمْ يُسمَّ فاعلُه، نحو قولك: (ضربني وضربت زيدًا) و(أُهينَ وشتمتُ بكرًا) ففي هذه المسألة –أيضًا– ثلاثة مذاهب: سيبويهِ والكسائيّ على مذهبيهما في المسألة المتقدِّمة، والفراء في مثل هذه يُوجب إعمالَ الأول، قال شيخُنا (ابن عمرون): ومنع الفراء هذه المسألة، مع أنَّه روى الأبياتَ المُستشهدَ بها على ذلك، فيُحتمل أنْ يكون مَنْعُهُ راجعًا إلى القياس عليها، أو أَطلقَ: (لا يجوز)، ويريد: (لا يحسن)، وإلا فلا سبيلَ إلى رَدِّ ما ثبتَ عن العرب، ولمْ يَروِ أحدٌ من

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٧٣، والمقتضب ٤/ ٧٦، وابن يعيش ١/ ٧٩، والإنصاف ١/ ٨٤، والتبيين ٢٥٢، وائتلاف النصرة ١١٣، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٦٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٤، وشرح ألفية ابن معطٍ ١/ ٦٥١، والتصريح ١/ ٤٨٣، والهمع ٣/ ٩٤.

العلماء المتقدمين – فيما علمت– في مثل هذه المسألة عن الفراء إلا إيجابَ إعمال الأول ... وإنْ كان الأول يريد غير مرفوع، نحو: (ضربت وضربني زيدٌ).

فسيبويهِ والكسائيُّ على مذهبيهما المتقدمين، والفراء في مثل هذه المسألة يُجيز إعمال أيِّهما شئت، ويختار الأول كالكسائيِّ"[١].

رأي ابن عمرون:

نسب ابن النَّحاس إلى الفراء وجوبَ إعمال العامل الأول، إذا كانت العوامل المتنازعة مختلفةً، وكان الأول يريد المعمول مرفوعًا، نحو: (ضربني وضربت زيدًا)، ودعَّم هذه النسبةَ بنقله عن شيخه ابن عمرون قوله: (ومنع الفراء هذه المسألة ... ولم يروِ أحدٌ من العلماء المتقدمين – فيما علمت – في مثل هذه المسألة عن الفراء إلا إيجابَ إعمالِ الأول)، وبناءً على ذلك فابن عمرون ينسب إلى الفراء وجوبَ إعمال الأول في هذه الصورة المذكورة[٢].

المناقشة:

اتَّفقَ أهلُ المِصريين على جواز إعمال أيِّ المتنازعين معمولاً، بيد أنَّ الكوفيين يرون أنَّ الأول أولى لسبقه، وأنَّ البصريين يرون أنَّ الأخير أولى لقربه[٣]. هذا إذا كانت العواملُ المتنازعة متفقةً في طلبها المعمول، –وكذلك هاهنا– أي: والعوامل مختلفة في طلبها المعمول، فالبصريون يرون أنَّ الأولى بالعمل الثاني لقربه، والكوفيون يرون أنَّ الأولى بالعمل الأول لسبقه[٤].

---

(١) التعليقة ٢/ ٨٠٦، ٨١١.

(٢) انظر تحقيق ما نقله ابن عمرون عن الفراء في: تذكرة النحاة ٣٤٥، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٠١، ١٨٠٢.

(٣) ينظر: شرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٢٢٦، والمحرر في النحو ٣/ ١٧٩، وأوضح المسالك ١/ ١٩٨، والتصريح ١/ ٤٨٣، وراجع: مصادر الحاشية الأولى في المسألة.

(٤) هكذا ذكر ابن النَّحاس في التعليقة ٢/ ٨٠٩، وانظر: الإنصاف ٧٩، والتبيين ٢٥٢، وائتلاف النصرة ١١٤.

أمَّا الفراء فجعل هذه المسألة صورتين على النحو الآتي:

الصورة الأولى: إذا اختلفت العوامل المتنازعة، وكان الأول يريد المعمول مرفوعًا، نحو: (ضربني وضربت زيدًا).

فيُنسب إلى الفراء – هنا– وجوبُ إعمال الأول(١)، وهذا ما نسبه إليه ابن عمرون، وتلميذه ابن النَّحاس.

أمَّا عن حُجَّة الفراء –هنا– فيخبرنا ابن النَّحاس عنها قائلاً: "والفراء في مثل هذا يوجب إعمالَ الأول، ويقول: إنَّ إعمال الثاني يؤدى: إمَّا إلى الإضمار، قبل الذكر – كما يقول سيبويهِ رحمه الله– أو إلى حذف الفاعل –كما يقول الكسائيّ– وكلٌّ منهما غيرُ جائز عند الفراء، فأوجب إعمالَ الأول للتخلُّص من ذلك"(٢).

وقد ردَّ ابنُ النَّحاس ما ذهب إليه الفراءُ من وجوب إعمال الأول. قال:" وهو محجُوجٌ بقول الشاعر:

وَكَمْتًا مُدَمَّاةً كأنَّ مُتُونَها ∴ جرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرتْ لَوْنَ مُذْهَبِ(٣)

فإنَّ سيبويهِ(٤)، وغيره من الثقات أنشَدوه بنصب (لونَ)، ولا يفيد الفراءَ إنشادُه إيَّاه، برفع (لون)؛ لأنا نقول له: هبْك سلِمتْ لك هذه الرواية، فكيف تصنع برواية النَّصب؟ وقد رواها الثقاتُ، ولا سبيلَ إلى ردِّ مَا رووه، فهو محجوجٌ بهذا"(٥).

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٣٠، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٤٤، وشرح الرَّضيّ ق١ ق١ جـ١/ ٢٢٨، والموفي في النحو الكوفي ٢٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٤.

(٢) التعليقة ٢/ ٨١٠.

(٣) البيت من الطويل، وقائله: طفيل الغنوي، في ديوانه ٢٣، وانظره في: الكتاب ١/ ٧٧، والردّ على على النحاة ٩٧، وشرح أبيات سيبويهِ ١/ ١٨٣، وابن يعيش ١/ ٧٨، والإنصاف ٨٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٣٠، وائتلاف النصرة ١١٥.

(٤) الكتاب ١/ ٧٧.

(٥) التعليقة ٢/ ٨٠٩، ٨١٠.

وهذا البيتُ توجَّه فيه العاملان (جَرى) و(استشعرتْ) إلى المعمول (لون)، والفراء يمنع إعمال الثاني (استشعرت)، ويوجب إعمال الأول (جرى)، ويرفع (لون) بـ(جرى)[١].

ويُنسب إلى الفراء في هذه المسألة قولٌ آخرُ، وهو جوازُ إعمال الثاني [٢]، كما يقول البصريون، قال ابن النَّحاس: "وروى الشيخ جمال الدين محمد بن مالك صاحبنا: أنَّ الفراء في مثل هذه المسألة يُجيز إعمالَ الثاني في الظاهر، ويُضمر في الأول كما يقول سيبويهِ وأصحابُه، ولم أقفْ على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك، وهو الثقة فيما ينقل والفاضل حين يقول"[٣].

الصورة الثانية:

إذا اختلفت العوامل المتنازعة، وكان الأول يريد المعمول مفعولاً نحو: (ضربت وضربني زيدٌ)، فقد نسب ابن النَّحاس إلى الفراء جوازَ إعمالهما مع اختيار إعمال الأول، وهذا هو القول المنسوبُ إلى الكوفيين[٤].

موقف ابن النَّحاس:

سبق أنْ ذكرنا ابن النَّحاس نسب إلى الفراء إيجابَ إعمال الأول إذا اختلفت العواملُ المتنازعة، وكان الأول يريد المعمول مرفوعًا، وأنَّه أكَّد هذه النسبة بنسبة شيخه ابن عمرون إلى الفراء ذلك أيضًا.

وقد تبيَّن من كلام ابن عمرون – السابق– أنَّه حاول إيجادَ مَخرجٍ للفراء، وإلا فإنَّه لا يوافقه فيما ذهب إليه، وتابع ابنُ النَّحاس شيخَه في ذلك؛ حيث ردَّ ما ذهب إليه الفراء بقوله وهو: (محجوج ...).

---

(١) ينظر: المغني في النحو لابن فلاح ٢/ ٢٢٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٦.

(٣) التعليقة ٢/ ٨١٠.

(٤) التعليقة ٢/ ٨١٠، ٨١١، وانظر: الإنصاف ٧٩، والمغني في النحو: ٢/ ٢٣٢، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ١/ ٦٥٤.

والحقُّ أنَّ مسألة تعيين أولى المتنازعين بالعمل مسألةٌ أطال النحويــون بحثهــا، وإعمال كلٍّ منهما ورادٌ عن العرب.

قال الشلوبين: "وكلا الإعمالين موجودٌ في فصيح اللسانِ، ولم يثبت بطريق حصر أنَّ إعمال الأول أكثر"(١).

ولعلَّ الأولى بالقبول أنَّ إعمال الثاني هو الأظهر؛ لأنَّه أسهلُ، وبه ورد القــرآن الكريم(٢)، قال ابن القواس: "ولا يليق بفصاحة القرآن ترك الأولى"(٣).

وقال العلامة الرَّضيّ: "على أنَّ المختار إعمالُ الثاني، وإلا كان أفصح الكلام، أي: القرآن على غير المختار"(٤).

****

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ٨٦.

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ (سورة الكهف آية ٩٦، وقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ (سورة الحاقة آية ١٩).

(٣) شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ١/ ٦٥٢.

(٤) شرح الكافية، له ق١ جـــ١/ ٢٣٣.

توجيهُ قولِ امرئ القيس: (فلو أنَّ مَا أسْعَى لأدنى معيشة ... البيت)

ذكر النحاةُ لحصول التنازع شروطًا كثيرة، منها: أنْ يكونَ كلٌّ واحد من العـــاملين، أو العوامل موجَّهًا إلى المعمول من غير فساد في المعنى(١). ومنْ ثمَّ اختلفوا فـــي بيـــت امرئ القيس:

فَلَوْ أنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ * كَفَانِي – وَلَمْ أَطْلُبْ – قَلِيلٌ منَ الْمَالِ**(٢)

هلْ هو من التنازع أمْ لا؟ أجاب عن ذلك ابن النَّحاس – معلقًا على البيـــت الســـابق – فقال:" ... فإنَّ سيبويه قال: فإنَّما رفع؛ لأنه لمْ يجعل القليل مطلوبًا، وإنِّما المطلوبُ عنده الملك، وجعل القليل كافيًا، ولو لمْ يُردْ ذلك فنصب فسدَ المعنى .... وقد تكلَّفَ بعضُـــهم لهذا البيت وجعله من باب التنازع، بأنْ جعل الواو في (ولمْ أطلب) واو الحـــال، ولـــم يجعلها واو العطف، فيكون كأنَّه قال: كفاني القليل في حال كوني لمْ أطلبه.

قال ابن خروف: الحال فاسدة، ووجَّه شيخُنا فسادَ الحال، بأنْ قال: إنَّما كانـــت فاســـدة؛ لأنَّها تكون مقيدة للكفاية؛ لأنَّ المعمول يقيد العامل، ويعني: أنَّ لمْ أطلب حينئـــذِ يكـــون حالا من فاعل (كفاني) أوْ من مفعوله، والعامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، فيكون (كفاني) عاملا في (لمْ أطلب)، فيكون (لمْ أطلب) مقيدًا للكفاية، ثمَّ قال شيخنا: ولا يلزم من انتفاء المقيد انتفاء المطلق، فلا يعطى حينئذٍ مراد الشاعر من حيـــث يصـــير المعنى: أنَّه لو سعى لأدنى معيشة لكفاه القليل مُقيدًا بعدم الطلب، ولـــيس مـــراده، بـــل

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢١٥٢/٤ ، وتمهيد القواعد ١٧٧٨/٤، وعدة الســـالك ١٨٦/٢، ومنحـــة الجليل ٤٩٤/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ٣٩، و الكتـــاب ٧٩/١، وشـــرح الســـيرافي لأبياتـــه ٣٨/١، وتحصيل عين الذهب١٠٢، والخصائص ٣٨٧/٢، والإنصاف ٨٤/١، وشرح ألفيـــة ابـــن معـــط ٦٥٧/١، والتذكرة ٣٤٠، والارتشاف ٢١٥٢/٤، وتمهيـــد القواعـــد ١٧٧٨/٤، والهمـــع ٩٨/٣، والأشموني ٩٨/٢.

مراده: أنَّه لو سعى لأدنى معيشة، لكفاه القليل سواء طلبه وترك طلبه، قال شيخنا: وهذا يحتمل أنْ يكون نفس قول سيبويه: (لو نصبت لفسد المعنى)" [١].

رأي ابن عمرون:

يرى ابن عمرون أنَّ البيتَ ليس من باب التنازع؛ لأنَّه لو كان منه لفسد المعنى، يتضح ذلك من توجيهه – السابق – فسادَ كون (الواو) للحال، ثمَّ بيَّن أنَّ ما ذكره هو نفس ما قاله سيبويه[٢].

المناقشة:

اختلفتْ كلمةُ النحويين في بيت امرئ القيس السابق على قولين:

الأول: أنَّه ليس من التنازع في شيء؛ لاختلاف مطلوبَيْ العاملين، فإنَّ (كفاني) طالبٌ للقيل، و(أطلب) طالب للملك محذوفًا للدليل، وليس طالبًا للقليل، لئلا يفسدَ المعنى.

وهذا مذهب سيبويه، وجمهور البصريين[٣]، ونسبه أبو حيانَ إلى الكوفيين[٤].

قال سيبويه معقبًا على البيت:" فإنما رفع؛ لأنَّه لم يجعل القليل مطلوبًا، وإنَّما كان المطلوب عنده المُلكَ، وجعل القليل كافيًا، ولوْ لمْ يُرِدْ ذلكَ ونصبَ فسَدَ المعنى"[٥].

وقد شرح البهاءُ بن النَّحاس كلامَ سيبويه شرحًا رائعًا، وبيَّن وجه إفساد المعنى على النصب فقال:" وبيان ذلك أنَّ جعْلَ (أطلب) عاملا في (قليل) يُفسد المعنى كما ذكر – يقصد سيبويه – بيانه: أنَّ (لوْ) حرف شرط يقتضي شرطًا وجوابًا، وكلاهما إذا لمْ يكن معه حرف نفي كان منفيًّا، وإنْ كان معه حرف نفي كان مثبتًا، وكذلك إذا كان حرف النفي مع أحدهما دون الآخر، كان الذي معه حرف النفي مثبتًا، وما ليس معه حرف

---

(١) التعليقة ٨٠٢/٢ – ٨٠٤.

(٢) ينظر تحقيق كلام ابن عمرون في تذكرة أبي حيانَ ٣٣٩، وما بعدها، وقد نقل كلام ابن النَّحاس بنصه دون إشارة، وتمهيد القواعد ١٧٨٢/٤، وفيه جاء الكلام منسوبًا إلى ابن عمرون.

(٣) ينظر: الارتشاف ٢١٥٢/٤، وشرح الرضي ق١ج٢٣٥/١، وحاشية الصبان٩٩/٢.

(٤) الارتشاف ٢١٥٢/٤.

(٥) الكتاب ٧٩/١.

النفي منفيًّا، قال شيخنا ابن عمرون: ضرورة أنه في الموضعين مقدر، يعني بالموضعين: الشرط والجزاء، ثمَّ قال: فلو كان موجودًا لمْ يصح تقديره، فبان من ذلك أنَّه إذا كان مقدرًا لم يكن موجودًا، وإذا لمْ يكن موجودًا فهو منفيّ، فعرفنا أنه إذا لمْ يكن معه حرف نفيّ كان منفيًّا، وإنْ دخل عليه حرف نفي، والتقدير أنَّه منفي، صار موجبًا؛ لدخول النفي على النفي، فتبيَّن من هذا أنَّ الذي جعله شرطًا، وهو (السعي لأدنى معيشة) منفيّ، إذْ لا حرف نفيّ معه، وأنَّ الذي جعله جوابًا، وهو (كفاية القليل) منفي أيضًا؛ إذْ لا حرف نفيّ معه – كما قلنا – ثمَّ عطفَ عليه (لمْ أطلب)، والمعطوف على الجواب جواب؛ لأنَّ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، فلو جاز أنْ يعمل (لمْ أطلب) في (قليل) لكان طلب القليل مثبتًا، ضرورة كون معه حرف نفي، فيكون حينئذٍ قدْ أثبت طلب القليل بعد نفيه (السعي لأدنى معيشة)، ولا معنى لطلب القليل إلا السعي لأدنى معيشة، ولا للسعي لأدنى معيشة إلا طلب القليل، فيكون قد أثبت ثانيًا ما نفى أولا، فيتناقض أول البيت وآخره، بخلاف ما إذا جعلنا مفعول (لمْ أطلب) الملك، فإنَّه يستقيم معنى البيت حينئذٍ؛ لأنَّه يكون قد نفى (السعي لأدنى معيشة)، وأثبت (طلب الملك)، وهذا معنى مستقيم، ويؤكد أنَّ المطلوب عنده الملك، قوله بعده:

ولَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ *** وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ المؤثَّلَ أَمْثَالِي"[١].

الثاني: أنَّه من التنازع، وإعمال الأول، وهو مذهب الكوفيين[٢]، وأبي علي الفارسي[٣]، وقد اختُلِف – على الإعمال – في معنى الواو على ثلاثة أقوال:

---

(١) التعليقة ٨٠٢/٢، ٨٠٣، وانظر: الخصائص ٣٨٧/٢، وشرح ألفية ابن معطٍ ٦٥٦/١، والمقتصد ٣٤٣/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٦٩/١، وشرح الرضي ق١ج١/ ٢٣٥، والمغني ٦٦٠، والخزانة ٣٢٧/١.

(٢) ينظر:شرح الرضي ق١ج١/ ٢٣٤، والمغني ٦٦٠، والخزانة ٣٢٧/١، وحاشية الصبان ٢/ ٩٩.

(٣) الإيضاح ١٠٠، و وانظر: التعليقة ٨٠٣/٢، والمغني ٦٦٠، والخزانة ٣٢٧/١، وحاشية الصبان ٢/ ٩٩.

أ-أنَّها عاطفةٌ، قال أبو حيانَ:" وذهب بعض البصريين إلى أنَّه من باب الإعمال، وأنَّه معطوفٌ على جواب (لو)، والتقدير: لوْ سعيت لأدنى معيشة لمْ أطلب قليلا من المال؛ لأنَّ (قليلا من المال) يُمكنني دون طلب، ولأكد لحصول القليل عندي، فلا أحتاج إلى تطلبه"(١). ولعلَّ المقصود ببعض البصريين الذي يقصده أبو حيانَ هو المبرد(٢)، وقد بيَّن ابن النَّحاس ذلك فقال:" فإنْ قيل: فلمَ ذكر أبو عليّ، والمبرد هذا البيت في باب التنازع؟ فالجواب: ما ذكره المازني: وهو أنَّه لو لمْ يكنْ إعمال الأوَّل جائزًا لما وضع هذا في هذا الموضع. بيان هذا الكلام، يعني: أنك إذا أعملت الأول في باب التنازع تكون قدْ فصلت بين الأول ومعموله بجملة، كما فصلت هنا بين (كفاني)، وبين (قليل) الذي هو معموله بـ (لمْ أطلب)، وهو جملة، حملا على باب التنازع"(٣). وقال ناظر الجيش:" وأمَّا إذا جعلت (ولمْ أطلب) معطوفًا على (فلو أنَّ ما أسعى)؛ فإنك تفصل بجملة أجنبية ليست محمولة على الفعل الأول، فتكون إذْ ذاك بمنزلة: أكرمت أهنت زيدًا، والعرب لا تتكلم بهذا أصلا"(٤). وقال ابن القواس مبطلا العطف على (كفاني) أيضًا:" فلو عُطف (ولمْ أطلب) على (كفاني) لكان مثبتًا في سياق (لو)، لكونه منفيًّا فيؤدي إلى إثبات طلب القليل المنفي طلبه بنفي ثبوت كون السعي لأدنى معيشة، فيلزم اجتماع النقيضين، وهو محال"(٥).

ب-أنّها استئنافية، أي: وأنا لمْ أطلب قليلا من المال، وتكون معطوفة على الجملة المنعقدة من (لوْ) وجوابها. قاله ابن ملكون، وأبو علي الشلوبين(٦).

وردَّه الصَّبانُ، بأنَّ جعلَ الواو استئنافية غير مُسلَّم؛ لفوات الربط المعتبر هنا(١).

---

(١) الارتشاف ٢١٥٢/٤.

(٢) المقتضب ٧٦/٤، وانظر: التعليقة ٨٠٣/٢.

(٣) التعليقة ٨٠٣/٢.

(٤) تمهيد القواعد ١٧٨٠/٤، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦٢٣/١.

(٥) شرح ألفية ابن معط ٦٥٦/١.

(٦) ينظر: الارتشاف ٢١٥٢/٤.

ج- أنها للحال، ذهب إلى ذلك ابن الحاجب[٢]، وقد وسمه ابن النَّحاس بالتكلف -سابقًا- وبيَّن فساده ابن عمرون.

موقف ابن النَّحاس:

تبيَّن من كلام ابن النَّحاس أنَّه يرى أنَّ البيت ليس من التنازع، وهو بهذا يوافق شيخه ابن عمرون، وهما يوافقان سيبويه، وجمهور البصريين، وما ذهبا إليه هو الراجح؛ لفساد المعنى على القول بالتنازع في البيت – كما سبق بيانه –.

قال ابن هشام معقبًا على البيت:" والصَّواب أنَّه ليس من التنازع في شيء؛ لاختلاف مطلوبي العاملين...." [٣]. وقال السيوطي:" والأصحُّ أنه لا تنازع في قول امرئ القيس"[٤].

****

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ٢/٩٩.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/١٧٠، وانظر: المغني ٦٦٠، وشرح الرضي ق١ج١/٢٣٦.

(٣) المغني ٦٦٠.

(٤) الهمع ٣/٩٨.

العطف بـ (حتَّى) في الجمل

لـــ(حتَّى) في العربية استعمالاتٌ ثلاثةٌ[١]، منها: أنْ تكون عاطفةً، نحو: قدِم الحُجَّاجُ حتَّى المشاةُ، ويُشترط للعطف بها أربعة شروط عند البصريين[٢]، منها: أنْ يكون المعطوفُ بها مفردًا لا جملة[٣]، وقد نازع في هذا الشرط بعضُ النحويين فجوَّز أنْ يكون المعطوف بها جملة.

وإلى هذا أشار ابنُ النَّحاس فقال: "وفي هذه المسألة خلافٌ، فذكر أكثر المغاربة: أنَّ (حتَّى) لا يُعطف بها في الجمل، كما قال ابن خروف. وذكر ابن بابشاذ أنَّه يجوز العطف بها في الجمل، وكذلك ذكر الرَّبعيُّ في (شرح مختصر الجرمي)، أنَّ (حتَّى) يُعطف بها في الجمل كالواو.

وقال شيخُنا (ابن عمرون) في قولهم: إنَّ (حتَّى) يُعطف بها في الجمل كالواو): هذا الكلامُ غير محقَّقٍ، وردَّ عليهم بما ذكره في (شرح المفصل)، ويطول الوقت بذكره"[٤].

رأي ابن عمرون:

نسب ابن النَّحاس إلى شيخه أنَّه لا يُجيز العطف بـــ(حتَّى) في الجمل، وأنَّه ردَّ القولَ بهذا في (شرحه المفصل).

---

(١) انظر في أنواع (حتَّى): الجنى الداني ٥٤٢، والمغني بحاشية الأمير ١/ ١١١، والدرر في شرح الإيجاز ٢٠١، وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥٢٣.

(٢) لأن الكوفيين أنكروا العطف بها. ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٣٦٤، والمغني ١/ ١١٤، والتصريح ٢/ ١٦٥.

(٣) انظر هذه الشروط في مراجع الحاشية السابقة وابن يعيش ٣/ ٦١٥، وشرح التسهيل لابن مالـــك ٣/ ٣٥٧، والإقليد ٤/ ١٦٨٣، وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥٢٣، وشرح الرَّضـــيّ ق٢ جـــــ٢/ ١١٥٣، والهمع ٣/ ١٨١.

(٤) التعليقة ١/ ٣٨٢.

المناقشة:

(حتَّى) إذا عَطفت فإنَّما تعطِف مفردًا على مفردٍ، ولا تكون عاطفة للجمل ؛ لأنَّ من شرط معطوفها أنْ يكون جزءًا من المعطوف عليه، أو كجزءٍ منه، والجزئية لا تتأتى إلا في المفردات(١).

ولأنَّ الأصل فيها أنْ تكون جارة، والعاطفة منقولة من الجارة، وحرف الجرِّ لا يدخل إلى على الاسم، فبقي لـــ(حتَّى) بعد نقلها ما كان لها قبل النقل(٢) وهذا مذهب أكثر أكثر المغاربة(٣)،

ونُسب إلى الجمهور(٤).

وذهب غير الجمهور إلى جواز أنْ يُعطف بها الجمل، ومن هؤلاء: أبو عمر الجرمي(٥)، والربعي(٦)، وابن بابشاذ(٧)، وابن السِّيد البطليوسي(٨) وجعلوا من ذلك قول ذلك قول الشاعر:

سَرَيْتُ بِهِمْ حتَّى تَكِلَّ مَطِـــيُّهُمْ ∴ وحتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ(٩)

بِأَرْسَـــــــــــــــــانِ(٩)

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٥٧، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٤٦، والهمع ٣/ ١٨٢، والمغني والمغني ١/ ١١٣.

(٢) ينظر: التصريح ٢/ ١٦٥، وعدة السالك ٣/ ٣٦٤.

(٣) ينظر: التعليقة ١/ ٣٨١، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٦٨.

(٤) ينظر: عدة السالك ٣/ ٣٦٤.

(٥) شرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٣٧٦.

(٦) التعليقة لابن النَّحاس ١/ ٣٨٢.

(٧) الحاشية السابقة.

(٨) الحلل له ٨٧، وانظر: المغني ١/ ١١٣، والتصريح ٢/ ١٦٥، والأشموني ٣/ ٩٧.

(٩) لامرئ القيس، وهو من البحر الطويل، وانظره في: ديوان الشاعر ٩٣، والكتاب ٣/ ٢٧، ٦٢٦، ٦٢٦، والمقتضب ٢/ ٧٢، وابن يعيش ٨/ ١٩، وأسرار العربيـــة ٢٦٧، وجـــواهر الأدب ٤٠٤،

فعند هؤلاء (حتَّى) في البيت عاطفةٌ حيث عطفت جملة (تكل مطيهم) – برفع تكلُّ– على (سريت بهم) فليست الجملة مخفوضة الموضع، ولكنَّها معطوفةٌ على (سريت)، كأنَّه قال: سريت بهم حتَّى كلَّت مطيهم، وهي حال محكية بعد زمان وقوعها، فلذلك تقدر بالفعل الماضي، كأنَّه قال: سريت بهم حتَّى صاروا هذه الحال(١).

والجمهور المانعون هذا العطف يرون أنَّ (حتَّى) في البيت ليست عاطفة بل هي حرف غاية يقع بعدها الجمل المستأنَفة، وذلك لدخول حرف العطف عليها وهو الواو، وحروف العطف لا يدخل بعضها على بعض؛ لأنَّ ذلك يوجب خروجَ أحدهما عن معنى العطف، فلا يجوز: جاءني زيد وثم عمرو؛ لأنَّه لا يخلو أنْ تكون إحداهما هي العاطفة، فأيُّهما ثبت لها الحكم استغنى بها عن الأخرى.

وليست جارة أيضًا؛ لارتفاع الاسم بعدها، وهو مبتدأ خبره جملة (ما يقدنَ)(٢).

قال ابن خروف تعقيباً على البيت السابق: وشاهده: وقوع الجملة بعد (حتَّى) فهي حرف ابتداءٍ، ولا يمكن فيها غير ذلك؛ لأنَّها في تأويل: (وحتَّى تكل الجياد)، قال: وفيه شاهدٌ آخر، وهو نصب الفعل بعدها بإضمار (أنْ) وهو بتأويل المصدر في موضع خفض بـــ(حتَّى)(٣).

موقف ابن النَّحاس:

ذكر ابن النَّحاس الخلافَ في المسألة، وبيَّن موقف شيخه، وهو أنَّه مع المانعين هذا العطف، ويبدو أنَّ ابن النَّحاس مع هؤلاء المانعين، حيث عقَّب على ذكر هذا الخلاف بموقف شيخه الذي منع.

وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٤٩٥، والمغني ١/ ١١٣، والأشموني ٣/ ٩٨، والهمـــع ٣/ ١٨٢، واللسان (مطا) و(غزا).

(١) ينظر: الحلل ٨٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٦، والمغني ١/ ١١٤، وحاشية الصبان ٦/ ٩٨.

(٢) ينظر: الإيضاح ٢٥٨، والمسائل البصريات ١/ ٦٨٦، وابن يعيش ٨/ ١٩، وشواهد المغنـــي ١/ ٣٧٦، وعدة السالك ٣/ ٣٦٤.

(٣) شرح الجمل ١/ ٤٩٦، وانظر: شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥٢٤.

والذي يظهر لي عدم جواز عطف (حتَّى) للجمل لمَا علَّلَ به الجمهور سابقاً، قال العلامة الرَّضيّ: ".... وكل ما ذكرنا من الأحكام هو لـــ (حتَّى) العاطفة للاسم، وأمَّا العاطفة للجملة فنحو: نظرت إليه حتَّى أبصرته، ويجوز أنْ يقال: إنَّ (حتَّى) في مثله ابتدائية، وأنَّها لا تعطف الجملة أبدًا"(١).

وقال المرادي: "لا تكون (حتَّى) عاطفة للجمل، وإنَّما تعطف مفردًا على مفرد، وذلك مفهوم من اشتراط كون معطوفها بعضَ المعطوف عليه"(٢).

****

(١) شرح الكافية ق٢ جـــ٢/ ١١٥٦.

(٢) الجنى الداني ٥٥٠.

العطف على معموليْ عاملين مختلفين

اختلف النحويون في العطف على معمولي عاملين مختلفين، نحو: (ليس زيدٌ بخارجٍ، ولا ذاهبٍ عمروٌ)، ونحو: (زيدٌ في الدارِ، والقصرِ عمروٌ) (١).

أشار إلى هذا الخلاف ابن النَّحاس فقال:" اعلم أنَّ مسألة العطف على عاملين اختلف النحاةُ فيها: فذهب سيبويه ومَنْ تبعه إلى امتناع جواز العطف على عاملين مطلقًا، وذهب الأخفش، وتابعه جماعة من الكوفيين وغيرهم، إلى جوازه بشرط أنْ يكون المجرور في المعطوف به متقدمًا على غيره – سواء كان المجرور متقدمًا في المعطوف عليه أوْ متأخرًا – نحو:(زيدٌ في الدَّارِ والحجرةِ عمروٌ، أوْ في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمروٌ)... وقال ابن الحاجب: وأمَّا الذين أجازوا العطف على عاملين مطلقًا، فإنَّهم لمَّا رأوا جواز مثل هذه المسألة بل وظهورها، يعني: ما جاء فيه صورة العطف على عاملين، والمجرور في المعطوف مقدمٌ، قال: ظنُّوا أنَّ الباب واحدٌ فأجازوا الجميع.

قلت: هذا المذهب الذي ذكره ابن الحاجب من جواز العطف على عاملين مطلقًا – سواء تقدم المجرور في المعطوف به أوْ تأخر – مذهبٌ لمْ أرَ أحدًا حكاه غيره مع جهدي في الكشف عن هذا المذهب غاية الاجتهاد، لعلي أظفر بنقل أحد الأئمة عند قائل به، فلم أجد.

وأمَّا شيخي فقال: قول ابن الحاجب: الذين أجازوه مطلقًا، لمْ أقف عليه لغيره، ثمَّ قال الشيخ: وقال المهدوي: وإنْ تأخر المجرور، نحو: (زيدٌ في الدارِ وعمروٌ في القصر، لمْ يجزه أحد.

---

(١) ينظر: الكتاب ٦٤/١، ٦٥، ٦٦، والمقتضب ١٩٥/٤ – ١٩٦، والأصول ٧٠/٢ ٧٥، واللباب فى علل البناء والإعراب ٤٣٣/١ – ٤٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٣، وأمالى ابن الحاجب ١٥٠/٣، وشرح الجمل الكبير ٢٥٦/١، والبسيط فى شرح جمل الزجَّاجى ٣٥٣/١ – ٣٥٨، وشرح الكافية للرضي ج١ ق١٠٢٧/٢، والتذييل والتكميل جـ٥ ٤٤٢/٢ – ٤٥١ (رسالة)، والهمع ١٩٠/٣ – ١٩١.

فنصّ على أنَّ هذا الذي ذكره ابن الحاجب من مذهب الإطلاق، لمْ يجزه أحدٌ، ونصَّ بعضهم، على أنَّه لا بدَّ في العطف على عاملين من أنْ يكون أحدهما مجرورًا"[١].

رأي ابن عمرون:

ردَّ ابنُ النَّحاس القول الذي أورده ابن الحاجب من جواز العطف على عاملين مختلفين مطلقًا، لأنه لمْ يرَ أحدًا حكاه غيره، ودعَّم ردَّه هذا بما نقله عن شيخه ابن عمرون، حيث لمْ يقف عليه لغير ابن الحاجب أيضًا.

المناقشة:

أجمع النحويون على جواز العطف على معمولات العامل الواحد، نحو (إنَّ زيدًا ذاهبٌ وعمرًا جالسٌ)، و(أعلمَ زيدٌ عمرًا بكرً جالسًا وأبو بكرٍ خالدًا سعيدًا منطلقًا[٢]، واختلفوا في العطف على معموليْ عاملين مختلفين على أقوال أهمها:

الأول: لا يجوز العطف على معموليْ عاملين مختلفين مطلقاً في المجرور وغيره، وهو مذهب الخليل[٣]، وسيبويه[٤]، والمبرد[٥]، وابن السراج[٦].

وقد احتجَّ ابنُ النَّحاس وغيره لمذهب سيبويه ومن وافقه من ثلاثة أوجه:

الأول: أنَّ حرف العطف لمّا كان نائباً عن العامل لم يبلغ من قوته أنْ ينوب عن شيئين.

والثاني: أنَّ العامل لمَّا لمْ يعمل عملين مختلفين، لم يعملهما ما ناب عنه لانحطاط الفرع عن الأصل.

---

(١) التعليقة ٧٦٤/٢

(٢) ينظر: المغني لابن هشام ٦٣٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٦٣/١ – ٦٦، وشرح الكافية للرضي ج١ ق٢/ ١٠٣٥، وشرح الكافية لابن القواس صـ ٣٦٢.

(٥) ينظر: المقتضب ١٩٥/٤، وراجع: ارتشاف الضرب ٦٥٩/٢.

(٦) ينظر: الأصول ٧٠/٢، وارتشاف الضرب ٦٥٩/٢.

والثالث: أنَّه لو جاز العطف على عاملين، لجاز على أكثر، ولجاز أنْ يتقدم المرفوع على المجرور كقولك: زيد في الدار، وعمرو في السوق[١].

الثاني: الجواز مطلقاً أي: في المجرور وغيره، نسبه ابن الحاجب في (أماليه) [٢] إلى أكثر الكوفيين، ونسبه في: (كافيته) إلى الفراء[٣]، ونسبه ابن القواس[٤] إلى الفراء وبعض الكوفيين، ونسبه السيوطى فى (الهمع) [٥] إلى الكافيجى[٦] وشرذمة، ونُسب كذلك إلى الأخفش[٧]

وحجة هذا المذهب أن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المطلوب منها على وجه الاستقامة، لا يُحتاج إلى النقل والسماع، وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه[٨].

وهذا المذهب – كما سبق – اعترضه ابن عمرون وتلميذه ابن النَّحاس بأنه لمْ يحْكِهِ أحدٌ غير ابن الحاجب، وقد اجتهد ابن النَّحاس في البحث عنه عند أحد الأئمة فلم يجده، ولكن – كما سبق – عزاه مَنْ جاء بعدهما.

الثالث: يجوز إنْ كان أحدهما جاراً حرفاً أو اسماً، سواء تقدم المجرور المعطوف نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو، أم تأخر نحو: وعمرو الحجرة، ذكره السيوطي[١] دون أنْ ينسبه ولم أقف له على نسبة.

---

(١) ينظر: التعليقة ٧٥٦/٢، و شرح الكافية لابن القواس ٣٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٣ واللباب ٤٣٤/١، وشرح الكافية للرضي ج١ ق١٠٢٨/٢.

(٢) أمالى ابن الحاجب ٤٦/١.

(٣) ينظر: متن الكافية بشرح الرضي ج١ ق٢ /١٠٣٣، ومتن الكافية بشرح ابن القواس ٣٦٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية له ٣٦٢.

(٥) الهمع ١٩٠/٣.

(٦) هو محمد بن سليمان بن مسعود البرعمي أبو عبد الله الكافيجى ولد سنة ٨٧٩– انظر: البغية ١١٧/١ – ١١٩.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٦٥٩/٢، والتذييل والتكميل جـ٥ ٤٤٣/٢، والهمع ١٩٠/٣.

(٨) ينظر: الهمع ١٩٠/٣.

الرابع: يجوز إنْ تقدم المجرور المعطوف سواء تقدم في المعطوف عليه أم لا بخلاف ما إذا تأخر،

وهذا رأي الأخفش[٢]، ووافقه الكسائي[٣]، والفراء[٤]، والزجَّاج[٥]، وأبو جعفر بن مضاء[٦].

وقد استدلَّ ابن النَّحاس لهذا المذهب بالسماع والقياس، ثمَّ ردَّ أدلتهم سماعيَّها وقياسيَّها[٧].

الخامس: يجوز في غير العوامل اللفظية، ويمتنع فيها، فيجوز نحو: زيد في الدار والقصر عمرو؛ لأنَّ الابتداء رافع لزيد وعمرو، فكان العطف على معمول عامل واحد، وهو رأى ابن طلحة[٨].

السادس: يجوز في غير العوامل اللفظية، واللفظية الزائدة؛ لأنه عارض والحكم للأول نحو: ليس زيد بقائم ولا خارج أخوه، وما شرب من عسل زيدٌ ولا لبن عمرو، وإنما يمتنع في العوامل اللفظية المؤثرة لفظاً ومعنى. وهذا هو مذهب ابن الطراوة[٩].

---

(١) المرجع السابق، والصفحة نفسها.

(٢) انظر: المقتضب ١٩٥/٤، واللباب ٤٣٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/١، وشرح الكافية لابن القواس صـ ٣٦٢، والتذييل والتكميل جـ ٥ ٤٤٣/٢.

(٣) انظر: التذييل والتكميل جـ ٥ ٤٤٣/٢، والارتشاف ٦٥٩/٢، والتصريح ٥٦/٢.

(٤) انظر: المراجع السابقة والصفحات أنفسها، وينظر: الهمع ١٩٠/٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٥٣/٤، والتذييل والتكميل جـ٥ ٤٤٣/٢، والتصريح ٥٦/٢

(٦) ينظر: التذييل والتكميل جـ ٥ ٤٤٣/٢، والارتشاف ٦٥٩/٢، والهمع ١٩٠/٣.

(٧) ينظر أدلة هؤلاء والرد عليها في: التعليقة ٢/ ٧٥٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/١، والتذييل والتكميل جـ ٥ ٤٤٣/٢، وشرح الرضي ج١ ق١٠٣٤/٢، والهمع ١٩٠/٣.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل جـ ٥ ٤٥٠/٢، والهمع ١٩١/٣.

(٩) انظر: المرجعين السابقين.

وقد ردَّ أبو حيانَ مذهب ابنِ طحلة، ومذهب ابن الطراوة فقال: "لا يخلو أنْ يُقدَّر الابتداء قبل المبتدأ – أو بعده، محال أن يكون هذا العامل بعد المعمول، وإذا كان قبله فقد عطفه على معمولي عاملين"[(١)].

ومن خلال عرض الخلاف في هذه المسالة يتضح لنا أن قول ابن مالك: "وأجمعوا على منع العطف على عاملين إنْ لم يكن أحدهما جارًّا، وكذا إن كان أحدهما جارًّا، وفصل المعطوف من العاطف بغير (لا)" [(٢)]. لا يثبت حيث وقع الخلاف فى ذلك ذلك كما تقدم.

موقف ابن النَّحاس:

ذكر ابن النَّحاس في المسألة أربعة مذاهب، رَدَّ ثلاثة منها، وسكت عن الرابع وهو مذهب سيبويه، وهذا دليل قبوله إياه، وقدْ تبع شيخه في ردِّه ما ذكره ابن الحاجب، وقد أثبت البحث خلافَ ما اعترضا به على ابن الحاجب.

والراجح من هذه الآراء مذهب سيبويه ومن وافقه –كما ذهب ابن النَّحاس –، وذلك لأنَّ حذف الجار أو المضاف وإبقاء عمله – كما هو مذهب سيبويه والجمهور – على خلاف الأصل، وكذلك العطف على معمولي عاملين مختلفين على خلاف الأصل أيضا، لكن الحمل على حذف الجار أولى من الحمل على العطف على معمولي عاملين مختلفين؛ لأن حذف الجار له وجه من القياس والسماع أمّا السماع فمنه قوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَساءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ) [(٣)] على قراءة حمزة[(٤)] بجر (الأرحام) فحمل الجر على حذف الجار وإبقاء عمله، وهذا أهون من العطف على الضمير المجرور

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل جـ٥ ٢/٤٥٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٨٣.

(٣) من الآية الأولى من سورة النساء.

(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢٤٧، والسبعة لابن مجاهد ٢٢٦، والكشف ١/٣٧٥ – والإتحاف ١/٥٠١، ٥٠٢.

دون إعادة الجار – ومن ذلك قولهم في القسم: (اللهِ لأفعلنَّ)، وحكي عن رؤبة أنه كان يُقال له: كيف أصبحت؟ فيقولك خيرٍ عافاك الله يريد: بخير.

فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال وإن كان قليلاً، ولم يثبت في الاستعمال العطف على معمولي عاملين مختلفين، فكان الحمل على ما ثبت نظيره أولى[١].

وأمَّا من جهة القياس: فلأن الفعل لمّا كان يكثر فيه الحذف، وشاركه الحرف في كونه عاملاً جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل الندرة[٢].

وممَّا يؤكد امتناع العطف على معمولي عاملين مختلفين: أنَّ الواو موصلة للفعل إلى الاسم، ولم نجد قط حرفاً يوصل فعلين، فقد صح بهذا أن العطف لا يجوز على معمولي عاملين مختلفين.

ومما يقوّم لك امتناعه: أنَّهم كلهم أجمعوا على أنه لا يجوز: إنَّ زيداً في الدار، وعمراً في السوق؛ لأنهم لو قالوا هذا لكنت كأنَّك فصلت بين حرف الجر والمجرور؛ لأنَّ حرف العطف تنزل منزلة ذلك فإذا تنزل حرف العطف منزلة الجار، فسيتنزل منزلة الرافع والناصب ولا يوجد في أصول العربية ما يرفع ويخفض[٣].

****

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٣.

(٢) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(٣) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجَّاجي ٣٥٨/١. بتصرف.

حكمُ إبدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب بدلَ كلٍّ إنْ لم يُفدِ الإحاطة

أجاز النحويون إبدالَ الاسم الظاهر من المضمر إذا كان المضمرُ غائبًا، نحو: (زيد ضربته أخاك)، ولكنَّهم اختلفوا في المسألة إذا كان الضمير للمتكلم، أو المخاطب ولم يُفد البدل معنى الإحاطة(١).

وهذا الخلافُ عرضَه ابنُ النَّحاس مشيراً إلى موقف شيخه منه فقال: "وهذه المسألة اختلف فيها سيبويهِ والأخفش، فذهب سيبويهِ إلى أنَّ الظاهر لا يُبدل من ضمير المتكلم أو المخاطب بدلَ كلٍّ، وذهب الأخفش إلى جواز ذلك ... قال شيخنا (ابن عمرون): ويُحتمل أنْ يقال: إنَّ الأول يُذكر لنحو من التوطئة، والثاني هو الذي يُعتمد للحديث، فلمَّا كان كذلك، لم يَجُز أنْ يكون الأول أعرفَ المعارف، وهو بدلُ الكلِّ من الكلِّ؛ لأنَّه حينئذٍ يحصل الغنية بالتوطئة، وأيضًاحها عن الثاني فينافي حكم البدل، فلا يجوز فأنَّ قيل: فلم جوزتم بدل النكرة من المعرفة على هذا؟ فالجواب: أنَّ الأول إذا لم يكن أعرف المعارف، فما لا يقبل التنكير، يجوز أنَّ يكون موضحًا"(٢).

رأي ابن عمرون:

أورد ابن عمرون – في النصِّ السابق– احتمالاً، وسؤالاً لمَن جوَّز الإبدال في المسألة، وأجاب عنهما، وهذا يدلُّ صراحةً على أنَّه من القائلين بمنع الإبدال في المسألة، وهو ما ذهب إليه سيبويهِ وجمهور البصريين.

المناقشة:

أجمع النحويون على جواز إبدال الظاهر من ضمير الغائب – كما سبق– وأمَّا ضمير المتكلم والمخاطب فاتفقوا على جواز الإبدال منه إذا أفاد البدل الإحاطة

---

(١) ينظر: معاني الأخفش ٢/ ٤٠٩، ومعاني الزجَّاج ٢/ ٢٣٢، والبيان للأنباري ١/ ٣٥١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٢، وشواهد التوضيح ٢٠٦، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٤، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٥٨٩، وشرح الكافية ٢/ ٤٠٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٢١٨، والبسيط ١/ ٣٩٦، والارتشاف ٤/ ١٩٦٥، والبحر المحيط ٤/ ٤٤٨، وائتلاف النصرة ٥٦.

(٢) التعليقة ٢/ ٧٦٩، ٧٩٠.

والشمول، كقولهم: جئتم كبيركُم وصغيركُم، كما يصح الإبدال منه بدل بعض نحو: (أعجبتَني وجهُك)، فـ(وجهك): مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدلَ بعضٍ من كلٍّ، وكذلك بدل الاشتمال، نحو: (أعجبتني كلامُك)، فـ(كلامك): بالرَّفع: بدل اشتمال من تاء المخاطب [١].

وأمَّا إذا لم يفد الإحاطة والشمول، فهذا محلُّ خلافٍ بينهم على ثلاثة أقوال:

الأول: الجواز، وهو قول الكوفيين[٢]، والأخفش[٣]، يعنى: أنَّهم أجازوا إبدالَ الظاهر من من ضمير المتكلم والمخاطب بدلَ كلٍّ من كلٍّ، وإنْ لم يُفد الإحاطة والشمول، واحتجُّوا على جواز ذلك بالسماع والقياس:

أمَّا السَّماعُ فقال عنه ابن النَّحاس: "واحتج الأخفش لجواز ذلك، بقوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ﴾[٤]، و(الذين) بدل من الكاف والميم في (ليجمعنكم)، وبقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ ﴾[٥]، (لمن) بدل من الكاف والميم في (لكم) وبقول الشاعر:

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٤، والمقاصد الشافية ٥/ ٢١٠، والهمع ٣/ ١٥٠، والأشموني ٣/ ١٢٨، والتصريح ٢/ ١٩٨، وأوضح المسالك ٣/ ٤٠٥.

(٢) انظر: معاني الفراء ٢/ ٣٦٣، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ٢/ ٨٠٦، والارتشاف ٥/ ١٩٦٥، والبحر المحيط ٤/ ٤٤٨، والمساعد ٢/ ٤٣٢، والهمع ٣/ ١٥١.

(٣) انظر: المراجع السابقة ما عدا معاني الفراء، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٤، وشرح الرَّضيّ ق١ جـ٢/ ١٠٨٧، والأشموني ٣/ ١٢٩.

(٤) سورة الأنعام من الآية ١٢.

(٥) سورة الأحزاب من الآية ٢١.

أَنَا سَيْفُ العشِــيرةِ فَــاعْرِفُوني ∴ حَميداً قد تَــذَرَّيْتُ السَّــنَامَا[١]

فأبدل (حميداً) من الياء في (فاعرفوني)[٢].

وحكى الكسائيّ: (إليَّ أبي عبد الله) بإبدال الاسم الظاهر من ضمير المتكلم[٣].

وأمَّا احتجاجهم بالقياس، فعلى أنَّه قد جاز أنْ يُبْدل من ضمير الغائب بدل شيء من شيء بلا خلاف، فكما جاز ثَمَّ يَجوز هنا؛ لأنَّ ضميرَ الغائب لا يدخله لبس مثله في ذلك مثل ضمير المتكلم والخطاب، ولهذا مَنعُوا نعتَ ضمير الغائب، فلو كان القصد من البدل هو إزالة اللبس لامتنع من ضمير الغائب كما امتنع نعتُه، فإذا ثبت جوازه في ضمير الغائب فلا يُنكر مجيئه في ضمير المتكلم والمخاطب[٤]، وقد يحتجون بما ذكره ابن عمرون سابقًا بأنْ يُقال: (إنَّ الأول يذكر لنحو من التوطئة، والثاني هو الذي يعتمد للحديث"[٥].

وأنَّه كما جاز إبدال النكرة من المعرفة اتفاقاً، وإنْ كان أحدُهما أبينَ من الآخر وأظهر، فإنَّه يجوز إبدال الظاهر من المضمر مطلقًا[٦]، وقد ذكره ابن عمرون كما سبق.

الثاني: منع البصريون إلا الأخفش إبدالَ الظاهر من ضمير الحاضر بدل كلٍّ من كلٍّ إنْ لم يُفد الإحاطة[٧].

---

(١) من الوافر، لحميد بن ثور الهلالي في الديوان ١٣٣، وانظره في: المنصف ١/ ١٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩١، وضرائر الشعر ١٥٧، والمساعد ٢/ ٤٣٢، والخزانة ٥/ ٢٤٢.

(٢) التعليقة ٢/ ٧٩٠، ٧٩١، وراجع: شرح ابن يعيش ٣/ ٦٣٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٥، وشــرح الرَّضيّ ق١ جـــ٢/ ١٠٨٨.

(٣) انظر: الحكاية في: الارتشاف ٤/ ١٩٦٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٦٠، والتصريح ٢/ ١٩٩.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٥، والتذييل والتكميل ٥/ ٣٢٤، (رسالة).

(٥) التعليقة ٢/ ٧٩٠.

(٦) ينظر: التعليقة ٢/ ٧٩٠، وشرح ألفية ابن معطٍ ٢/ ٨٠٦، ٨٠٧.

(٧) انظر: المراجع في الهوامش السابقة والكتاب والمقتضب ٣/ ٢٧٢، وإعراب القرآن للنحــاس ٢/ ٥٨.

قال سيبويهِ: "فإذا قلت: بي المسكينَ كان الأمر، أبُو بِكَ المسكينَ مررت، فلا يحسن فيه البدل، لأنَّك إذا عنيت المخاطب أو نفسك فلا يجوز أنْ يكون لا يدرى من تعنى؛ لأنَّك لست تحدِّث عن غائب"(١).

وحجة سيبويهِ والبصريين: أنَّ البدل ينبغي أنْ يُفيد ما لم يُفده المُبدل منه، فلو أُبدل بالظاهر من أحد الضميرَينِ، أي: المتكلِّم والمُخاطَب، وهما أعرف المعارف، كان البدل أنقص في التعريف من المُبدل منه، فيكون أنقص في الإفادة منه؛ إذْ المدلولانِ واحدٌ، وفي الأول زيادة تعريف(٢).

ثم إنَّ ضميريْ المتكلم والمخاطب لا يَدخلهما لبسٌ، فلم يَجز إبدالُ الظاهر منهما بدلَ كلٍّ من كلٍّ؛ إذ لا فائدة فيه(٣).

وقد ردَّ ابن النَّحاس حجةَ الأخفش والكوفيين بأنَّه لا حجة في شيء ممَّا ذُكر. قال: "أمَّا الآية الأولى (آية الأنعام) فلا نُسلِّم أنَّ (الذين) بدل، بل هو مبتدأ، وأمَّا الآية الثانية (آية الأحزاب)- فلا نُسلم أنَّ (من) بدل كل من كل، بل بدل بعض؛ لأنَّ مَن يرجو الله، بعض الناس، والكاف والميم في (لكم) خطاب للناس.

وأمَّا بيتُ حُميد، فـ(حميداً) منصوب بإضمار فعلٍ على الاختصاص، كأنَّه قال: أعنى: حميداً، لا على البدل"(٤).

وأمَّا القياس على ضمير الغائب، فإنَّ نعته لم يمتنع من حيث لم يدخله لبس، وإنَّما امتنع من حيث ناب مناب ما لا يُنعت، وهو الظاهر المُعاد، فأنت إذا قلت: لقيتُ رجلاً

---

(١) الكتاب ٢/ ٧٦، وهذا النص نقله ابن النَّحاس كاملاً، التعليقة ٢/ ٧٩٠.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٥، وشرح ابن يعيش ٣/ ٦٣٩، وشرح الرَّضيّ ق١ جـ٢/ ١٠٨٧.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٥، وحاشية الصبان ٣/ ١٢٩.

(٤) التعليقة ٢/ ٧٩٢، ٧٩٣، وانظر هذه الردود في: شرح ابن يعيش ٣/ ٦٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٥، وشرح الألفية لابن الناظم ٢١٨، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٠٤.

فضربته، فالهاء نائبة مناب قولك: فضربت الرجل، ولو قلت: فضربت الرجل العاقل، لم يجز فكذلك لم ينعت ما ناب منابه(١).

وأمَّا قولهم: (إنَّ الأول يُذكر لنوع من التوطئة ...) فأجاب عنه ابن عمرون – كما سبق:

وأمَّا قولهم: (بجواز إبدال النكرة من المعرفة ...) فأجاب عنه ابن عمرون، أيضًا –كما سبق– وكذا أجاب عنه ابن القواس بقوله: "إنَّ النكرة تحصل منها فائدة لم تكن في الأول، إنْ اشتُرط فيها الوصف، وإنْ لم يُشترط فيها ذلك حصل من المجموع فائدة لم تحصل لكل واحد منهما على انفراده، بخلاف ضمير المتكلم والمخاطب فإنَّهما لشدَّة إيضاحهما لم يحتاجا إلى البيان مطلقًا"(٢).

هذا وقد أجيب عن حجة البصريين: بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل، ولو اتحدا لكان الثاني تأكيداً للأول لا بدلاً، واتحاد الذاتِ لا ينافي كونَ البدل مفيداً فائدة زائدة، فلو قلنا: بي المسكينَ مررتُ، فهو يدل على صفة المسكنة، وأمَّا نقصانُ تعريف الثاني عن تعريف الأول، فلا يضرُّ، كما في إبدال النكرة الموصوفة من المعرفة نحو: مررت بزيد رجل عاقل، فربَّ نكرة تفيد ما لا تفيد المعرفة، وإنْ اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التي ليست في النكرة"(٣).

الثالث: أنَّه يجوز في الاستثناء فقط، فتقول: (ما ضربتكم إلا زيدًا)، وهو قول قطرب(٤).

قال الصبان في ردِّ هذا القول: "وفيه نظرٌ، بأنَّ (زيدًا) ليس بدلَ كلٍّ من ضمير المخاطبين، بل بدل بعض، ويظهر لي: أنَّه لا يُوجد مثالٌ يكون فيه المستثنى بدلَ كل من المستثنى منه، فتأمل"(٥).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٥.

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ ٢/ ٨٠٧.

(٣) شرح الرَّضيّ ق١ جـ٢/ ١٠٨٧، وحاشية يس ٢/ ١٦١.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٩٦٥، والهمع ٣/ ١٥١، والأشموني ٣/ ١٢٩.

(٥) حاشية الصبان ٣/ ١٢٩.

موقف ابن النَّحاس:

عرض ابن النَّحاس القولين الأول والثاني فقط في المسألة، كما نسب قول البصريين إلى سيبويهِ فقط، وأورد ما يدل على ذلك من كتابه، وقد نقلناه بنصه.

ولم أرَ- فيما اطلعت عليه من كتبٍ - مَنْ ينسبه إلى سيبويهِ فقط غير ابن النَّحاس، فكلُّ المراجع تنسبه إلى البصريين بعامة، كما أنَّه نسب مذهب الجواز إلى الأخفش فقط (وهو كذلك مذهب الكوفيين)، ثم احتجَّ للأخفش بالسماع دون القياس، ثم ردَّ كلَّ ما أتى به من شواهد، وهذا يدلُّ على أنَّه موافق لمذهب سيبويهِ وجمهور البصريين، وقد سبق أنْ بينا أنَّه نقل عن شيخه ما يفيد أنَّه تابع لمذهب سيبويهِ كذلك.

إذن التلميذ وشيخه موافقانِ مذهبَ سيبويهِ والبصريين، القائل بمنع هذا البدل في الصورة سالفة الذكر.

والذي يظهر لي في هذه المسألة أنَّ إبدال الظاهر من المضمر المتكلم أو المخاطب جائزٌ على قلة، ولا يمتنع، كما ذهب إلى ذلك ابن مالك[١]، وذلك لمَا يأتي:

١- أنَّ الفائدة من إبدال الظاهر من المضمر المتكلم أو المخاطب حاصلة ولا يمكن إنكارها[٢].

٢- أنَّ تخريجاتِ المانعين لأدلة المجيزين السماعية لا تقدح في احتمال هذه الشواهد لما ذهب إليه المجوزون.

قال ناظر الجيش: "فالحق أنَّ إبدال الظاهر من ضمير الحاضر إذا كان البدلُ كلٍّ من كلٍّ دون إحاطة جائزٌ - كما قال الأخفش- لكنَّه قليلٌ كما قال المصنف"[٣].

****

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٣٤.

(٢) انظر: شرح الرَّضيّ ق١ جـ٢/ ١٠٨٧. وقد ذكر كلاماً رائعاً في ذلك، نقلته في الإجابة عن حجة البصريين.

(٣) تمهيد القواعد ٧/ ٣٤٠٥.

تعيينُ موضع المضافِ إليه المحذوف في قولهم: (قطع اللهُ الغداةَ يدَ ورجلَ مَنْ قالها)

يُحذفُ المضاف إليه، ويَبقى المضافُ كحالهِ لوْ كان مضافًا، فيُحذفُ تنوينه. وأكثر ما يكون ذلك إذا عُطفَ على المضاف اسمٌ مضاف إلى مثلِ المحذوفِ من الاسم الأول، كقولهم: (قطع الله يد ورجلَ مَنْ قَالها) [١]. وقد اختُلف في موضع المضاف إليه المحذوف –هنا – [٢].

وقد عرض بهاء الدين بن النَّحاس لهذا الخلاف فقال: " قوله: (قطع الله يدَ ورجلَ مَنْ قالها)، أجمعوا على أنَّ هنا مضافًا إليه محذوفًا مِنْ أحدهما، واختلفوا من أيهما حُذفَ؟ فمذهب سيبويه حُذِفَ من الثاني ... قال شيخنا ابن عمرون: لمَّا شارك الفاصل ما قبله في النسبة إلى المضاف إليه حَسُنَ، وشجعه كون الدليل يكون مقدَّمًا على المدلول عليه. ومذهب أبي العباس المبرد أنَّ (رِجْلَ) مضاف إلى (مَنْ قالها) المذكورة، و(يَدَ) مضاف إلى (مَنْ قالها) أخرى محذوفة ..." [٣].

رأي ابن عمرون:

علَّلَ ابنُ عمرونَ لمذهبِ سيبويه من أنَّ الحذف من الثاني، وهذا يدلُّ على موافقته سيبويه فيما ذهب إليه[٤].

المناقشة:

اختلفت كلمة النحويين في توجيه قول العرب السابق، ونحوه على ثلاثة أقوال:

---

(١) هذا القول رواه الفراء عن الأعرابي أبي ثروان العُكْلِيّ. ينظر: معاني الفراء ٣٢٢/٢، وضرائر ابن عصفور ١٩٤، والخصائص ٤٠٧/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٩٧/١.

(٢) ينظر: الكتاب ١٧٨/١، ١٧٩، ١٨٠، والمقتضب ٢٢٧/٤، والمقرب ٢٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٠/٣، وارتشاف الضرب ١٨٢٢/٤، وتوضيح المقاصد ٤٠٣/١، وأوضح المسالك ١٧١/٣، وشرح المكودي ٤٤٧/١، وعدة السالك ١٧٢/٣.

(٣) التعليقة ٦٨٩/٢، ٦٩٠.

(٤) انظر تحقيق رأي ابن عمرون في: الأشباه والنظائر ١٠١/١.

الأول: ذهب سيبويه، والجمهور: إلى أنَّ المحذوف واقع في الثاني، وأنَّ الأصل: (قطعّ اللهُ يَدَ مَنْ قَالها ورِجْلَ مَنْ قالها)، فحذف ما أضيف إلى الثاني، وهو (رِجل)، فصار: (قطعَ اللهُ يّدَ من قالها ورِجْلَ)، ثمَّ أُقْحِمَ قوله: (ورجل) بين المضاف – وهو (يد) – والمضاف إليه – الذي هو (من قالها) – فصار: (قطع الله يد ورجل من قالها) [١].

قال ابن النَّحاس عن مذهب سيبويه: " وهو أسهلُ؛ لأنَّه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمر، وليس فيه أكثر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف"[٢].

وقال الصَّبان:" لعلَّ الحاملَ لسيبويه على ذلك أنَّ الحذفَ أليق بالثواني، لكنَّ فيه تكلُّفًا، وهو خاصٌّ بالشعر"[٣]. ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز إلا في ضرورة الشعر[٤].

الثاني: ذهب المبرد إلى أنَّ الحذف حاصل في الأول؛ لدلالة الثاني عليه[٥]، والتقدير:(قطع الله يَدَ مَنْ قالها، ورِجْلَ مَنْ قالها)، فحذف ما أضيف إليه (يد)، وهو: (مَنْ قالها)؛ لدلالة ما أضيف (رجل) إليه، وأبقي المضاف (يد) على حاله فلم ينون؛ لأنَّ المضاف إليه منوي لفظه، وعطف عليه مثله[٦].

---

(١) الكتاب ١٧٨/١، ١٧٩، وانظر: شرح الألفية لابن عقيل ٧٦/٢، وشرح الأشموني ٢٧٥/٢، والتصريح ٧٣١/١، وشرح المكودي ٤٤٧/١، وعدة السالك ١٧٢/٣.

(٢) التعليقة ٦٨٩/٢.

(٣) حاشية الصبان ٢٧٥/٢.

(٤) انظر: التصريح ٧٣١/١، وشرح المكودي ٤٤٧/١، وعدة السالك ١٧٢/٣، وسيبويه والضرورة الشعرية ٢٥٧.

(٥) المقتضب ٢٢٧/٤، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٩٥/٢، شرح ابن عقيل ٧٦/٢، والتصريح ٧٣٠/١ والأشموني ٢٧٥/٢.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل ٧٦/٢، والتصريح ٧٣٠/١، والأشموني ٢٧٥/٢.

قال ابن النَّحاس معترضًا على المبرد:" ويلزمه أنْ يكون قد وضع الظاهر موضع المضمر؛ إذ الأصل: يدَ من قالها ورجله، وحسَّن ذلك عنده: كون الأول معلومًا في اللفظ، فلم يُستكره لذلك"(١).

وما ذهب إليه المبرد اختاره الزمخشري، وابن مالك، والرضي، والمرادي، وابن هشام، والمكودي، والصبان(٢).

قال الرضي:" ومذهب المبرد أقربُ لمَا يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة"(٣).

ثالثًا: ذهب الفراءُ إلى أنَّ الاسمين مضافان إلى (من قالها)، ولا حذف في الكلام، لا من الأول، ولا من الثاني(٤). وقد خصَّ الفراءُ هذا الحذف بالمصطحبين الذي يكثر استعمالهما معًا، كاليد والرجل، كما في القول – محل المسألة – والنصف والربع، مثل: له عندي نصفَ أو ربعَ درهمٍ، وقبل وبعد، مثل: جئتك قبل أو بعدَ العصر، وأمَّا نحو: (دار)، فلا يجوز ذلك فيها لو قيل: اشتريت دارَ، وغلامَ زيد، لعدم الاصطحاب(٥).

قال الصَّبان:" المصطحبان كالشيء الواحد، فكأنَّ المضاف العامل في المضاف إليه شيءٌ واحد فلا يرد أنه لا يتوارد عاملان على معمول واحد، بخلاف نحو: دار وغلام"(٦).

---

(١)التعليقة ٦٩٠/٢.

(٢) ينظر: المفصل ١٠١، وشرح الكافية الشافية ٩٧٦/٢، والألفية ٣٢، وشرح الرضي ج١ق٩٣٩/٢، وتوضيح المقاصد ٤٠٣/١، وأوضح المسالك ١٧١/٣، وشرح المكودي ٤٤٦/١، وحاشية الصبان ٢٧٥/٢.

(٣) شرح الرضي ج١ق٩٣٩/٢.

(٤) معاني الفراء ٣٢٢/٢، وانظر: شرح ابن عقيل ٧٧/٢، والأشموني ٢٧٥/٢.

(٥) انظر: الارتشاف ١٨٢٣/٤، وشرح ابن عقيل ٧٧/٢، والأشموني ٢٧٥/٢.

(٦) حاشية الصبان ٢٧٥/٢.

موقف ابن النَّحاس:

ذكر ابنُ النَّحاس مذهبَ سيبويه في المسألة، وكذلك مذهب المبرد، واستسهل مذهب سيبويه، وأورد تأييد شيخه ابن عمرون له، وقد اعترض مذهبَ المبرد بأنَّ فيه وضع الظاهر موضع المضمر.

والذي يترجَّح عندي مذهب سيبويه والجمهور؛ لما ذكره الشيخان ابنُ عمرون، وابنُ النَّحاس من تعليلٍ له، ولجريانه على المعهود في نظم الكلام، وذلك أنَ الاسم إذا احتيج إلى تكرير ذكره، ذُكرَ بلفظ الظاهر في أول الكلام، ثمَّ أعيد بلفظ الضمير إلى أن تتم الجملة، كقولك: هذا زيد وصديقه وجاره، ولا تقول: هذا أخو زيد وصديق زيد وجار زيد، فإذا قدَّرنا الاسم الأول مضافًا إلى الظاهر، والثاني مضافًا إلى ضمير الاسم الثاني فقد أتينا بالشيء على أصله، وهذا تقدير سيبويه. ولعلَّ هذا هو سر اعتراض ابن النَّحاس على المبرد بأنَّ فيه وضعًا للظاهر موضع الضمير.

كذلك بقاء الاسم الأول على ما كان عليه في حال الإضافة مع ادِّعاء حذف ما أضيف إليه لا يكون إلا في الشعر للضرورة، فقد وقع المبرد فيما فرَّ منه، ولا يقال إنَّ هذا لازمٌ على تقدير سيبويه أيضًا؛ لأنَّ سيبويه يرى أنَّ هذا من قبيل الضرورة أيضًا، كما يرى أنَّ ما أضيف إليه الأول مذكور، وهو ما بعد الاسم الثاني، وبقاء الاسم الثاني على حاله قبل أنْ يحذف ما أضيف إليه؛ لأنه قد وليه في اللفظ ما كان يجوز أنْ يُضاف إليه، فأبقوا لفظه كما لو كان مضافًا إلى ما بعده(١).

أمَّا ما اعتُرض به على سيبويه بأنه يلزم على قوله الفصل بالعاطف والمعطوف بين المضاف والمضاف إليه، فإنَّ ما حكاه الفراء عن بعض العرب من الشاذ الذي لا يقاس عليه. ولذا لا يعترض به على سيبويه(٢).

****

---

(١) ينظر: شرح ابن السيرافي لأبيات سيبويه ١/٨٠، وسيبويه والضرورة الشعرية ٢٥٦.

(٢) ينظر: سيبويه والضرورة الشعرية ٢٥٦.

توجيهُ الرَّفع في تابع المنادى المضموم

يُرفع من توابع المنادى المفرد مراعاةً للفظ، أو يُنصب مراعاةً للمحلِّ ما كان نعتًا مفردًا، أو مضافًا مقترنًا بـــ(أل) أو عطف بيان مفردًا، أو توكيدًا مفردًا، أو معطوفًا مقرونًا بـــ(أل).

- فالنَّعت المفرد نحو: (يا محمدُ الكريم)، برفع (الكريم) ونصبه.
- والنَّعت المضاف المقترن بـــ(أل) نحو، (يا محمدُ الكريم الخلق)، برفع (الكريم)، ونصبه.
- وعطف البيان المفرد نحو: (يا شيخُ عليٌّ، و(عليًّا)، برفع (عليّ) ونصبه.
- والتوكيد المفرد، نحو: يا مصريون أجمعون، وأجمعين، برفع (أجمعون) ونصبه.
- والمعطوف المقترن بـــ(أل)، نحو: (يا محمدُ والرجل)، برفع (الرجل) ونصبه[١].

وفي رفعِ هذا التابع مراعاة للفظ المنادى المبني إشكال، أشار إليه ابنُ النَّحاس نقلاً عن شيخه ابنِ عمرون فقال:" قال ابن عمرون في قول الزمخشريّ: (حُمِلَتْ على لفظه)[٢]: (هذا من المواضع العجيبة، وهي حمل المُعرب على المبني في الإعراب، والمُعرَب مفتقرٌ إلى عاملٍ، فكيف يُحمل على ما لا يَفتقر إلى عامل؟ وذا في غاية الإشكال"[٣].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ١٨٣، ١٨٤، والمقتضب ٤/ ٢٠٦، وأسرار العربية ١٧٤، ١٧٥، والمفصل ٣٧، وشرحه لابن يعيش ٢/ ٢٦١، والدرر في شرح الإيجاز ١٧٣، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٧٧، وشرح اللمع للأصفهانى ٢/ ٦١٨، وشرح اللمع للشريف الكوفي ٣٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٠١، والمقاصد الشافية ٥/ ٣٠٠، وشرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٤٢٩، وأوضح المسالك ٤/ ٣٥، والتصريح ٢/ ٢٢٨، والمحرر في النحو ٣/ ٢٢٧، والأشموني ٣/ ١٤٨، وحاشية الصبان ٣/ ١٤٨.

(٢) المفصل بشرح ابن يعيش ٢/ ٢٦١، وفيه (توابع المنادى المضموم غيرُ المبهم إذا أفردت حُملت على لفظه ومحله).

(٣) التعليقة ١/ ٥٩٢، وقد نقل ناظر الجيش كلامَ ابن عمرون هذا كاملاً، ينظر: تمهيد القواعد ٧/ ٣٥٧٢.

المناقشة:

توابعُ المنادى المضموم غير المبهم إمَّا مفردةٌ، وإمَّا مضافةٌ، فالمفردة تُحمل على لفظه فترفع، وعلى محلِّه فتنصب[١]، إلا البدلَ فإنَّه يُضمُّ، لأنَّه في حكم تكرير العامل، وكذا العلم المعطوف كـ (يارجلُ وزيد)؛ لأنَّه مُهيَّأٌ لدخول (يا) عليه، فكأنَّه المنادى بخلاف، يا زيد والحارث[٢].

أمَّا الحملُ على الموضع فلا شبهة فيه؛ لأنَّ سائرَ المبنيات يُصاحبها التوابع على الموضع دون اللفظ[٣].

قال العلامةُ الرَّضيّ: "النَّصبُ في توابع المنادى المضموم هو القياس؛ لأنَّ التوابعَ الخمسة إنَّما وُضعت تابعةً للمُعرب في إعرابه لا للمبنيِّ في بنائه، ألا ترى أنَّك لا تقول: جاءني هؤلاءِ الكرامِ، بجرِّ الصفة حملاً على اللفظ، بل يجب رفعها حملاً على المحلِّ"[٤]. ولكَ النَّصب -أيضًا- بتقدير (أعني) أو (أريد)[٥].

وأمَّا الحملُ على اللفظ ففيه إشكالٌ كما قال ابن عمرون[٦]، ووجْهُ هذا الإشكالِ أنَّ ضمة المنادى -هنا- ضمةُ بناءٍ، فكيف تكون ضمةُ تابعهِ ضمةَ إعرابٍ[٧].

وللإجابة عن هذا الإشكالِ أقوالٌ على النحو الآتي:

أولاً: ما ذكره ابنُ النَّحاس: من أنَّه لمَّا اطُّرِدَ ضمُّ المنادى المفرد المعرفة بعد (يَا)، أشبه اطِّرادَ رفع الفاعل بعد الفعل، فأشبهتْ حركتُه حركةَ الفاعل، وحركةُ الفاعل إعرابٌ، فقد

---

(١) إذْ كلُّ منادى موضعه النَّصب بـ(أدعو) المتروك إظهاره وجوبًا، المحرر في النحو ٣/ ٢٢٨.

(٢) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٧٧، وابن يعيش ٢/ ٢٦١.

(٣) ينظر: الدرر في شرح الإيجاز ١٧٣.

(٤) شرح الكافية ق١ جـ١/ ٤٣١، والمحرر في النحو ٣/ ٢٢٨.

(٥) الكتاب ٢/ ١٨٣، وشرح اللمع للكوفي ٣٢٨.

(٦) وينظر هذا الإشكال في: شرح اللمع للكوفي ٣٢٨، وابن يعيش ٢/ ٢٦١، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٧٧، والتصريح ٢/ ٢٢٩.

(٧) الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٧٧، واللمع للكوفي ٣٢٨، والدرر في شرح الإيجاز ١٧٣.

أشبهت هذه الحركةُ حركةَ الإعراب، ولذلك جاز أنْ تتبعها حركة الإعراب، وإنْ كانتْ هي حركةَ بناءٍ [١]، وأضاف ابن القوّاس تعليلاً آخر، وهو: أنَّ بناءه لمَّا كان عارضًا شبِّهت حركتُه بحركة الإعراب في كونها عارضةً[٢].

وقد نقل ابن عمرون من كلام سيبويهِ مَا يُؤكِّد هذا القولَ، فقال: "وقد تصدَّى سيبويهِ لسؤال الخليل عن هذا الموضع، فقال: على أيِّ شيءٍ هو، إذا قال: يا زيدُ الطويلُ؟ قال: هو صفة لمرفوع، قلت: ألستَ قد زعمت أنَّ هذا المرفوعَ في موضع نصبٍ، فلِمَ لا يكون كقوله: (لقيته أمسِ الأحدثِ)؟ بحر الصفة، قال: مِنْ قِبَلِ أنَّ كلَّ اسمٍ مفردٍ في النداء مرفوعٌ أبدًا، وليس كلُّ اسمٍ في موضع (أمسِ) يكون مجرورًا، فلمَّا اطُّرد الرَّفع في كلِّ مفردٍ في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفردًا بمنزلته"[٣].

ثمَّ عقَّبَ ابنُ عمرون على إجابة الخليلِ هذه بقوله: "والجوابُ عن ذلك – أي: الإشكال السابق – ما أشار إليه الخليل؛ إذْ ضمةُ المنادى تشبهُ حركةَ الإعراب، لاطِّرادها في كلِّ منادى، ثم قال: ولكونها تشبه حركةَ الإعراب جاز للمضطر في الشعر تنوينُ ما هي فيه، نحو: (يا زيدٌ)"[٤].

ودلَّلَ ابنُ النَّحاس على أنَّ حركة البناء هنا تشبه حركةَ الإعراب بتقديرها بالرَّفع حين لا يكون في اللفظ شيءٌ يتبعُها، نحو قولك: يا موسى الظريفُ، ويا هؤلاءِ الكرامُ، برفع (الظريف) و(الكرام) على اعتقاد الضمة مقدرةً في (موسى) و(هؤلاء)[٥].

---

(١) التعليقة ١/ ٥٩٢، وانظر: شرح اللمع للكوفي ٣٢٨، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٩٢، وابن يعيش ٢/ ٢٦١.

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ له ٢/ ١٠٤٨، وانظر: التصريح ٢/ ٢٢٩.

(٣) ينظر نقل ابن عمرون عن سيبويهِ في: التعليقة ١/ ٥٩٣، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٥٧٢، وانظر نصّ نصِّ سيبويهِ في الكتاب ٢/ ١٨٣.

(٤) التعليقة ١/ ٥٩٤، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٥٧٣.

(٥) التعليقة ١/ ٥٩٤.

وقلَّلَ العلامةُ الرَّضيُّ من استنكار هذا الشبهِ بين حركة الإعراب وحركة البناء فقال: "وقلَّل شيئًا من استنكار تبعية حركة الإعراب لحركة البناء – التي هي خلاف الأصل – كونُ الرَّفع غيرَ بعيدٍ في هذا التابع المفرد؛ لأنَّه لو كان منادى لتحرَّك بشبه الرَّفع –أي الضم– بخلاف التابع المضاف؛ إذْ المنادى المضاف واجبُ النَّصب"(١).

قال الشريف الكوفي: "وإنَّما يرتفع النَّعت إذا كان مفردًا؛ لأنَّك لو وضعته موضعَ المنعوت لكان مرفوعًا، تقول: يا زيدُ الظريفُ، فإذا وضعت (الظريف) موضع (زيد) قلت: يا ظريفُ"(٢).

ثانيًا: قال الشيخ خالد الأزهريُّ: "والمُخلِّص من رِبقة هذا الإشكالِ أنْ يُحاولَ في المنادى المضموم أنْ يكون نائبَ فاعلٍ في المعنى، والتقدير: مدْعوٌ زيدٌ، فرُفعَ تابعه بالحمل على ذلك"(٣).

ثالثًا: أنَّه ضُم إتباعًا لضم لفظ (المنادى)، فتكون ضمَّته ضمةَ إتباعٍ، ويكون منصوباً بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإتباع(٤).

رابعًا: جوَّزّ الشريفُ الكوفيُّ(٥)، وأبو البركاتِ الأنباريُّ(٦): أنْ يكون المرفوع خبرَ مبتدأ مبتدأ محذوف تقديره: (هو)، أو (أنت)، قال الأنباري: "ويؤيده أنَّ المنادى أشبهُ بالأسماء المضمرة، والأسماء المضمرة لا توصف"(٧). وهذا وإنْ كان وجهًا فيَغمزُه أمرانِ:

أولهما: أنَّ القطعَ في النعوت إنَّما هو في المنعوت المستغني، وما معنا لا يتعينُ فيه ذلك.

---

(١) شرح الكافية ق١ جـ١/ ٤٣٢.

(٢) شرح اللمع ٣٢٩.

(٣) التصريح ٢/ ٢٢٩.

(٤) حاشية الصبان ٣/ ١٤٨، والمحرر في النحو ٣/ ٢٣٠، حاشية رقم ١.

(٥) شرح اللمع ٣٢٨.

(٦) أسرار العربية ١٧٤، ١٧٥.

(٧) السابق ذاته.

ثانيهما: أنَّه يترتبُ عليه كونُ الكلام جملتين مختلفتين إنشاءً، وخبراً، دون رابط، وأيضًا يتناقض مع ما قرَّروه مراراً، أنَّ كونَ الكلام جملة أولى من كونه جملتين، وقولهم: ليس معنى كون الشيء في موضع الشيء أنْ يأخذ حكمه في جميع الوجوه، فليتنبه(١).

خامسًا: قال ابن عمرون:" ولإشكال هذا الموضع، قال أبو الحسن: إنَّ العاملَ في الصفة كونُها صفة؛ لأنَّ حركة المتبوع هنا ليست عن عامل فلو كان العاملُ في الصفة العاملَ في الموصوف لبقيَ إعرابُ الصفة لا عامل له لكنَّ العاملَ عنده معنويٌّ، وهو كونُها صفة حتَّى لا يُعرَّى المُعربُ عن عاملٍ"(٢).

وما ذهب إليه الأخفش يَحتاج إلى مناقشة من ثلاثة أوجه:

١- أنَّه لا يُلجأ إلى العامل المعنويِّ إلا إذا تعذَّر وجودُ العامل اللفظيّ، والعامل اللفظيّ موجودٌ في الجملة؛ لذا فهو أولى بالعمل.

٢- أنَّ النَّعت والمنعوتَ في حكم الاسم الواحد؛ لأنَّ الحكم يكون موجهًا لهما توجيها واحدًا، ولذا وجب أنْ يكون عاملهما واحدًا.

٣- أنَّ المتبوع، وهو المنعوت قد يُحذف من الجملة، ويبقى النَّعت، وهذا يؤدى إلى اجتماع عاملين لمعمولٍ واحد، وهذا لا يَجوز(٣).

سادساً: أورد الأخفشُ في (مسائله الكبير) أنَّ بعضَهم يقول في الوصف وعطفِ البيان نحو: يا زيدُ الطويلُ، ويا عالم زيد، إنَّهما مبنيانِ على الضم، كما في البدل(٤).

وذكر ابنُ القواس حجةَ هذا القول بأنَّ الحركةَ هنا لمَّا كانت تابعةً لحركة بناءٍ، وجب أنْ يكون بناءً قياسًا على تبَعِ صفةِ منفيّ (لا) في حركته، ولأنَّه لو كان مرفوعًا لافتقر إلى عاملٍ"(٥).

---

(١) ينظر: المحرر في النحو: ٣/ ٢٣٠، تعليقة (٢).

(٢) ينظر: التعليقة ١/ ٥٩٣، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٥٧٣، وانظر: المرتجل لابن الخشاب ١١٥.

(٣) ينظر: المرتجل ١١٥، وأسرار العربية ٧٦، وشرح الرَّضيّ ق١ جـ٢/ ٩٦٣.

(٤) ينظر: شرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٤٣٢، واللباب ٢/ ٢٩٦.

(٥) شرح ألفية ابن معطٍ له ٢/ ١٠٤٩، وشرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٤٣٢.

وهذا الاستدلالُ ضعيفٌ ومردودٌ، أمَّا القياسُ على صفة منفي (لا)، فقال العلامة الرَّضيّ: " إنَّما جاز ذلك في (لا)؛ لأنَّ المنفي في الحقيقة هو الوصفُ لا الموصوف، فكأنَّ (لا) باشرت الوصف، وذلك لأنَّ معنى: لا رجلَ ظريفَ فيها، لا ظرافة في الرجال الذين فيها، فالمنفي مضمون الصفة، فهي لنفي الظرفاء، لا لنفي الرجال، فكأنَّه قيل: لا ظريفَ فيها، بخلاف: يا زيدُ الظريفُ، فإنَّ المنادى لفظًا ومعنًى هو المتبوع، فبانَ الفرق"(١).

ورَدَّ الدليلين كليهما ابنُ القواس، فقال: "وكلاهما ضعيفٌ؛ لأنَّ وجود اللام في النَّعت يمنع من بنائه مطلقًا، ولتنزله منزلةَ الكلمة الواحدة، ولخفة حركة المبنيِّ وقوة حركة المعرب لم يفتقر إلى عامل، فالعامل فيه هو العامل في المتبوع"(٢).

موقف ابن النَّحاس:

اختار ابنُ النَّحاس من الأقوالِ السابقة قولَ الخليل وسيبويهِ، وهو ما اختاروا شيخُه ابن عمرون.

قال ابن عمرون: "والجواب عن ذلك ما أشار إليه الخليل؛ إذْ ضمة المنادى تشبه حركة الإعراب، لاطِّرادها في كل منادى"(٣).

وهذا ما أكَّده ابنُ النَّحاس حيث بيَّن وجه هذا الشبه -كما سبق في أول المسألة- واستدلاله له بقوله السابق: (وممَّا يدلُّ على أنَّ حركة البناء - هنا- تشبه حركة الإعراب ...) (٤).

وهذا التوجيه هو الذي يترجح عندي، لسلامته ممَّا اعتُرض به على غيره من التوجيهات الأخرى، ولقول ابن النَّحاس: "ولذا غيَّرَها حرفُ الجرِّ في: (يا لزيدٍ) ولجواز

---

(١) شرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٤٣٢.

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ ٢/ ١٠٤٩.

(٣) التعليقة ١/ ٥٩٣، ٥٩٤، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٥٧٣.

(٤) التعليقة ١/ ٥٩٤.

تنوينها للمضطر في الشعر، نحو: يا زيدٌ"[١]. ولجواز تقديرها كما تُقدَّر حركة المعربِ في نحو: (يا هذا الطويلُ)، فيتبَع (الطويل) لفظ (هذا)، وإنْ لم تظهر ضمَّتُه"[٢].

****

(١) السابق ذاته.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٧/ ٣٥٧٣.

موضع (أيُّها وأيَّتُها) من الإعراب في الاختصاص

يَرِدُ الاسم المختصُّ في كلام العرب على وجوه[١]:

منها: أنْ يكون كلمة (أيُّها) – للمذكر– مفردًا، أو مثنًى، أو مجموعاً، أو: (أيَّتُها) – للمؤنث – مفردًا، أو مثنًى، أو مجموعاً، وحالهما في هذا الأسلوب كحالهما في النداء من لزومهما الضم، و(ها) للتنبيه، ووصفهما بمرفوع مقترن بـ(أل) التي للعهد الحضوري، تقول: (أنَا –أيُّها المسلم– لا أخون)، وتقول: (أنَا – أيَّتُها المسلمة – أعفُّ عن المحرمات)، وقد اختلُف في موضع (أيُّها، وأيَّتُها) –هنا– على مذاهب تحدث عنها بهاء الدين بن النَّحاس مورداً رأي شيخه فيها فقال: "قوله –يقصد الزمخشريّ – (كقولهم: اللهم اغفر لنا أيَّتُها العصابة).

قال الرُّمانيُّ: رفع (أي)؛ لأنَّه مُخرج على النداء، فيجب أنْ يُعامل معاملة المنادى، كما وجب في التسوية أنْ تعامل معاملة الاستفهام، و(العصابة): وصف (أي): نصَّ عليه سيبويهِ[٢].

قال شيخنا: وذا يدل على أنَّ (أيًّا) معرفة في الاختصاص، وليس بمضاف، وإنَّما صار معرفة نظراً إلى حاله في النداء، وأنَّها في موضع نصب بإضمار فعل على الاختصاص، تقديره: أخصُّ، أو أعني، فاللفظ على النداء، والمعنى على النَّصب على الاختصاص.

وقال السيرافي: (أيُّها الرجل) –هنا– في موضع اسم مبتدأ، والخبر محذوف، أو خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الرجلُ المذكور مَن أريد، أو: مَن أريد الرجل المذكور، وبعضهم صرَّح بأنَّه مبتدأ. قال شيخنا: وذا مستغنًى عنه لا فائدة فيه، فلا يجوز تقديره"[٣].

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٥/ ٤٦٦، وأوضح المسالك ٤/ ٧٢، والأشموني ٣/ ١٨٥، وحاشية يس ٢/ ١٩٠، وحاشية الصبان ٣/ ١٨٥، وحاشية الخضري ٢/ ٨٦.

(٢) الكتاب ٢/ ١٠٦، ١٨٨، ٢٣٣.

(٣) التعليقة ٢/ ٨٣٨.

رأي ابن عمرون:

يرى ابن عمرون أنَّ (أيًّا) معرفة في الاختصاص، وأنَّها في موضع نصب بإضمار فعلٍ على الاختصاص، تقديره: أخصُّ أو أعني. وأنَّه ردَّ قولَ السيرافي السابق(١).

المناقشة:

اختلفت كلمة النحويين في موضع (أيُّها، وأيَّتُها) على المذاهب الآتية:

الأول: مذهب الجمهور أنَّهما مبنيان على الضم في موضع نصب على المفعولية لـ(أخص) محذوفاً وجوبًا، أو (أعني)، وهو تقدير سيبويهِ(٢).

والجملةُ من الفعل المقدَّر وفاعله ومفعوله قد تكون في محل نصب على الحال، قال ناظر الجيش: "وهو ظاهرُ كلام ابن عمرون؛ لأنَّه مثلَ بقوله: أمَّا أنَا فأفعل كذا أيُّها الرجل، ثم قال -يعني ابن عمرون- و(أيُّها الرجل) في موضع نصب بإضمار فعلٍ على الاختصاص، والفعل المقدَّر في موضع الحال، ثم قال ابن عمرون بعد ذكر الأمثلة والمعنى: أمَّا أنَا فأفعل متخصصًا بذلك من بين الرجال، ونحن نفعل ذلك متخصصين من بين الأقوام، واغفر لنا مخصوصين من بين العصائب، فتعيَّن أنْ يكون الفعل المقدَّر الناصب لمحل أيُّها الرجل في موضع نصب على الحال"(٣).

وقد تكون هذا الجملة لا محلَّ لها من الإعراب معترضة (٤)، كما في نحو: (نحن - أيُّها العرب- أقرى الناس للضيف- فهذه الجملة - وهي (أخصُّ العرب) لا محلَّ لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ الذي هو (نحن)، والخبر الذي هو (أقرى الناس للضيف)(٥).

---

(١) انظر في تحقيق رأيه: تذكرة النحاة ٣٦٣، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٦٦٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٣٣، وانظر مذهب الجمهور في: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٤٧، والتصريح ٢/ ٢٦٩، والأشموني ٣/ ١٨٧، وحاشية الخضري ٢/ ٨٦.

(٣) تمهيد القواعد ٧/ ٣٦٦٨.

(٤) ينظر: حاشية يس ٢/ ١٩٠، وعدة السالك ٤/ ٧٣.

(٥) انظر: عدة السالك ٤/ ٧٣.

وإلى مذهب الجمهور ذهب ابن عمرون – كما هو واضح من كلامه –.

الثاني: ذهب الأخفش إلى أنَّ كلًّا من (أيُّها، وأيَّتُها) منادى مبني على الضم، حُذف حرف النداء منه، على الرغم من أنَّ المقصود بهذا النداء المتكلم؛ إذْ لا يُنكر أنْ ينادي الإنسان نفسه، كقول عمر – رضي الله عنه–: (كل الناس أفقهُ منك –يا عمرُ–)؛ قال: (وهذا أولى من أنْ تَخْرج (أي) عن بابها[١].

وردَّ بأنَّ بقية الباب لا يُمكن فيه تقدير الحرف، نحو: (نحن العرب أسخى مَن بذلَ، وبك الله نرجو الفضل"[٢].

الثالث: ذهب السيرافي، إلى أنَّ (أيًّا) في الاختصاص معربة، وزعم أنَّها تحتمل وجهين:

أولهما: أنْ تكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير في: (أنَا – أيُّها المسلم – لا أخون): (أنَا – هو– أيُّها المسلم – لا أخون) أي: (المخصوص).

ثانيهما: أنْ تكون مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير فيما سبق–: (أنا –أيُّها المسلم المخصوص– لا أخون، وكأنَّ (أيُّها) أو (أيَّتُها) في كلامه واقعان على (الشخص)[٣] واختاره ابن يعيش[٤].

وما ذهب إليه السيرافي، ووافقه فيه ابن يعيش ردَّه ابن عمرون الحلبيّ بقوله: "وذا مستغنًى عنه لا فائدة فيه، فلا يجوز تقديره"[٥]، وكأنَّ ابن عمرون يُشير إلى أنَّ في

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٤/ ٦٤، والمساعد ٢/ ٥٦٥، والتصريح ٢/ ٢٦٩، والأشموني ٤/ ١٨٧، والهمع ٢/ ٢٣، وعدة السالك ٤/ ٧٣.

(٢) راجع: الهمع ٢/ ٢٣.

(٣) شرح السيرافي بهامش الكتاب ١/ ٣٤٣ (بولاق)، وانظر: التعليقة ٢/ ٨٣٩، وتذكرة النحاة ٣٦٣، والارتشاف ٥/ ٢٢٤٧، وشرح التسهيل للمرادي ٨٥٧، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٦٦٨، والتصريح ٢/ ٢٦٩، والهمع ٢/ ٢٣.

(٤) شرح المفصل ٢/ ٢٩٦.

(٥) ينظر: التعليقة ٢/ ٨٣٨، وتذكرة النحاة ٣٦٣.

في هذه التقديرات من التكلُّف والبُعد عن مساق الكلام بحيث لا يجوز الاعتماد عليها، والأخذ بما يقتضيها[١].

قال ناظر الجيش معلقًا على قول السيرافي: "ولا شك أنَّ مثل هذا لا مُعوَّل عليه"[٢].

موقف ابن النَّحاس:

عرض ابن النَّحاس مذهبين في المسألة، مذهبَ الجمهور، -ولم ينصَّ على أنَّه للجمهور- ومذهبَ السيرافي ولم يَعرض لما ذهب إليه الأخفش، وبيَّن أنَّ شيخه ابن عمرون يرى أنَّ (أيًّا) في موضع نصب على المفعولية بإضمار فعلٍ على الاختصاص، وهذا هو مذهب الجمهور، ثم أورد اعتراض شيخه على مذهب السيرافي، وبناءً على ذلك فإنَّه يوافق شيخه فيما ذهب إليه من اتِّباع مذهب الجمهور في المسألة، وهو المتجه -عندي- لأنَّه لم يُعترض عليه كالآخرين.

****

---

(١) انظر: عدة السالك ٤/ ٧٣.

(٢) تمهيد القواعد ٧/ ٣٦٦٨.

أصلُ تركيب (هَلُمَّ)

(هَلُمَّ) اسمُ فعل أمرٍ، بمعنى: ائْتِ، أو أَحْضِرْ، عند الحجازيين، وفعلُ أمـرٍ عنـد التميميين[١]، مبنيٌّ على الفتح عند الجميع[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾[٣]، أي: أحضروا شهداءكم، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[٤]، أي: ائتوا إلينا.

وهي مركَّبة، ونقل بعض النحويين الإجماعَ على ذلك [٥]، وفي كيفيته خلاف [٦].

أشار إلى هذا الإجماع على تركيب (هَلُمَّ)، وإلى الخلاف فيه ابنُ النَّحاس فقال:" (هَلُمَّ):هي مركبة إجماعًا، واختُلف في أصلها، فقال الخليل والبصريون: أصلها: هَا لُمَّ .... وقال الفراء: أصله: هلْ أُمَّ ... واستضعف بعضهم ذلك، وقال إنَّ (هلْ) للاستفهام، ولا مدخل للاستفهام هنا.

وأجاب شيخنا (ابنُ عمرون) عن ذلك بوجهين: أحدِهما: أنَّ التركيب قد يُغيِّر المعنى، والثاني: أنَّ (هلْ) -هنا- ليست التي للاستفهام، بل هي التي للزجر والحثِّ"[٧].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٠، والأشموني ٣/ ٢٠٦، واللسان (هَلُمَّ)، ولغة تميم ٤٩٠.

(٢) ينظر: التوطئة للشلوبين ٣١٨، وتذكرة النحاة ٣٦٨، وابن يعيش ٤/ ١٩٤.

(٣) سورة الأنعام من الآية ١٥٠.

(٤) سورة الأحزاب من الآية ١٨.

(٥) ينظر: القول بالإجماع في: التعليقة ٢/ ١٠٤٨، وتذكرة النحـاة ٣٦٧، وارتشـاف الضـرب ٥/ ٢٣٠٥، والأشباه والنظائر ١/ ١٣٠، والهمع ٣/ ٨٦.

(٦) ينظر: هذا الخلاف في الحاشية السابقة، والتخمير في شرح المفصل ٢/ ٢٣٤، وابن يعـيش ٤/ ١٩٢، وشرح قطر الندى ٣١، والأشموني ٣/ ٣٠٤.

(٧) التعليقة ٢/ ١٠٤٨، ١٠٤٩.

رأي ابن عمرون:

ذكر ابن النَّحاس أنَّ شيخه أجاب عمَّن استضعف مذهب الفراء في تركيب (هَلُمَّ) وأنَّها مركبة من (هلْ أُمَّ) بالوجهين المذكورين في نصِّه السابق، ويُتلمس من ذلك أنَّ الشيخ ابن عمرون كان مرتضيًا مذهبَ الفراء(١).

المناقشة:

قال السيوطيّ:" اتَّفق البصريون والكوفيُّون على تركيب (هَلُمَّ)، وإنَّما اختلفوا فيما ركِّبت منه، والذي حمل النحويين على القول بالتركيب، أنَّهم رأوا بني تميمٍ يُصرِّفونَها تصرفَ الأفعال فتكون فعلاً، ولا تكون فعلاً إلا إذا قيل: إنَّها مركبة، والتركيب عندهم مألوف"(٢).

وأمَّا عن كيفية تركيبها فلهم فيه أقوال على النحو الآتي:

الأول: ذهب الخليلُ والبصريون(٣) إلى أنَّ أصلَ (هَلُمَّ): (هَا) التي للتنبيه، و(لُمَّ) فعل أمرٍ أمرٍ من قولهم: لَمَّ الله شعثه، أي: جمعه، أي: لُمَّ نفسك إلينا، فحذفت ألف (ها) تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ونظراً إلى أنَّ أصل لام (لُمَّ) السكون – وحركتها عارضة – تُنقل حركة الميم المدغمة إليها، وقيل: بل ركَّبناها مع الميم قبل الإدغام، فسقطت همزتها للدرج؛ إذْ كانت همزة وصل، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم نقلنا حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمناها، فصار (هَلُمَّ)(٤).

---

(١) ينظر: في تحقيق كلام ابن عمرون: تذكرة النحاة ٣٦٨.

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ١٣٠.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٣٢، والأصول ١/ ١٤٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٣٤، ٢/ ٧٤٥، والخصائص ٣/ ٣٥، والإنصاف ١/ ٣٤٤، واللباب للعكبريّ ٢/ ٩٠، والتعليقة لابن النَّحاس ٢/ ١٠٤٨، والرَّضيّ على الكافية ق٢ جـ١/ ٣١٣، والمحصول في شرح الفصول ٢/ ٧٥٨، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٨٤٨، واللسان (هَلُمَّ).

(٤) ينظر: التعليقة لابن النَّحاس ٢/ ١٠٤٨، ١٠٤٩، واللسان (هَلُمَّ).

واحتج البصريون بالسماع، حيث زعموا أنَّ العرب نطقوا به، فقالوا: (هَا لُمَّ)، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال(١).

وتابع هذا المذهبَ، ابنُ السراج وأبو عليٍّ الفارسيّ، وابن جنيّ، وابن سيدة، وابن يعيش، والأشموني، وغيرهم(٢).

الثاني: قال الفراء: أصله: (هَلْ أُمَّ)، أي: اقصد(٣)، وقد خففت الهمزة بأنْ ألقيت حركتها على اللام، وحذفت فصارت (هَلُمَّ)(٤).

وهذا القول منسوب -كذلك- إلى الكوفيين بعامة(٥)، ونسبه ابنُ جنيّ في (سرّ الصناعة)(٦) للبغداديين، ووافق الفراءَ ابنُ دريد، وابنُ الأنباري، وابنُ فارس(٧).

وقد استُضعِفَ ما ذهب إليه الفراء، وحُكِمَ بفساده؛ لأنَّ (هلْ) لا يخلو من أحد أمرين: إما أنْ يكون بمعنى (قدْ)، وهذا يدخل في الخبر، وإمَّا أنَّ يكون بمعنى الاستفهام، وليس لمعنى الاستفهام، ولا لمعنى (قد) فيما ادَّعاه الفراءُ مدخلٌ(٨).

قال ابن النَّحاس: "واستضعف بعضُهم ذلك، وقال: إنَّ (هلْ) للاستفهام، ولا مدخل للاستفهام هنا"(٩).

والمقصود بـــ(بعضهم) في كلام ابن النَّحاس ، هو: أبو عليٍّ الفارسيّ، قال ابن جنيّ: "... وأنَّكر أبو عليٍّ عليه ذلك، وقال لا مدخل هنا للاستفهام"(١٠).

---

(١) ينظر: الارتشاف ٥/ ٢٣٠٥، والمساعد ٢/ ٦٤٥، والهمع ٣/ ٨٦، وحاشية الصبان ٣/ ٢٠٦.

(٢) ينظر: الأصول ١/ ١٤٦، وسر الصناعة ٢/ ٧٤٥، والخصائص ٣/ ٣٥، والمخصص (هَلُمَّ) وابن يعيش ٤/ ١٩٤، والأشموني ٣/ ٢٠٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن له ١/ ٢٠٣، والتعليقة ٢/ ١٠٤٩.

(٤) ابن يعيش ٤/ ١٩٣.

(٥) ينظر: المفصل ١٩٧، وشرح الرَّضيّ على الكافية ق٢ جـ١/ ٣١٤.

(٦) ٢/ ٧٤٥.

(٧) ينظر: جمهرة اللغة (هَلُمَّ) ، والزاهر ٢/ ٢٥٣، والصاحبي ٢٧٩.

(٨) ينظر: المخصص لابن سيده (هَلُمَّ) والخزانة ٦/ ٢٥٩.

(٩) التعليقة ٢/ ١٠٤٩.

(١٠) الخصائص ٣/ ٣٦، وانظر: الخزانة ٦/ ٢٥٩.

وقد أجاب عن اعتراض الفارسيّ على الفراء شيخُ ابنِ النَّحاس ابنُ عمرون الحلبيّ، وقد سبق هذا الجواب في نصِّ ابن النَّحاس السابق[١].

ثالثًا: قال الكوفيون: أصله: (هلا أم)، و(هلا): كلمة استعمال، فغيرت إلى (هل)؛ لتخفيف التركيب، ونقلت ضمة الهمزة إلى اللام وحذفت كما هو القياس في نحو: (قد أفلح)، إلا أنَّه ألزم هذا التخفيف هاهنا؛ لثقل التركيب[٢].

رابعًا: ذكر مكيٌّ القيسيُّ أنَّ أصل (هَلُمَّ): (ها المُم)، فألقيت حركة الميم الأولى على اللام، وأدغمت في الثانية، فلما تحركت اللام استغنى عن ألف الوصل، فاجتمع ساكنانِ ألف (ها)، ولام (الم)؛ لأنَّ حركتها عارضة، فحذفت ألفها لالتقاء الساكنين، فاتصلت الهاء باللام مضمومة، وبعدها ميمٌ مشددة فصارت (هَلُمَّ)[٣]، وهذا القول فيه تكلُّفٌ واضحٌ، وهو قريبٌ من قول الخليل والبصريين إلا أنَّ قول البصريين أسهل.

خامساً: ذكر الشوكانيُّ أنَّ هناك من قال: (هَلُمَّ): أصلها: (هلْ) زيدت عليها الميم، ولم ينسبه إلى أحد[٤]. ولا يخفى ما فيه من ضعفٍ؛ إذْ لا دليلَ يعضده.

تنبيه:

على الرغم من القول بالإجماع على تركيب (هَلُمَّ) إلا أنَّ هناك من يقول ببساطتها وعدم تركيبها.

قال أبو حيانَ كأنَّه يُومِئ إلى شيخه ابنِ النَّحاس الذي ذكر أنَّها مركبة إجماعًا – في نصِّه السابق–: "وذكر بعض من عاصرَنا أنَّ تركيبها إجماعٌ، وذكر في (البسيط) أنَّ

---

(١) وانظر أيضًا: المخصص (هَلُمَّ) والخزانة ٦/ ٢٥٩، والخصائص ٣/ ٣٦، ينظر: المسائل العضديات ٢٢٣، والمسائل الشيرازيات ٤/ ١١، وأيضًا الشعر ٨٨، ٨٩.

(٢) ينظر: شرح الرَّضيّ على الكافية ق٢ جـ١/ ٣١٤.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٧٧، ٢/ ٥٧٥.

(٤) فتح القدير ٢/ ٢٥٦.

منهم من قال: ليست مركبة، وهو قول لا بأس به؛ إذِ الأصل البساطة حتَّى يقوم دليل واضح على التركيب"[١].

ولعلَّ هذا يوضح دقة ابن عقيل عندما قال: "وهي مركبةٌ عند الجمهور"[٢]، ولم يُطلق القول بتركيبها.

موقف ابن النَّحاس:

ذكر ابن النَّحاس قولين فقط في المسألة، ثم أوردَ اعتراض أبي عليٍّ على الفراء، ثم أجاب عن هذا الاعتراض بوجهين نقلهما عن شيخه ابن عمرون، وكأنَّه بهذا الصنيع قد ارتضى هو وشيخه قولَ الفراء من أنَّ أصل (هَلُمَّ): (هلْ أُمَّ)، أي: اقصد.

ولكنَّ قول الخليل والبصريين مُستنِدٌ إلى سماع يدلُّ لأصلهم الذي نصُّوا عليه، والحكم النحويُّ مداره السماعُ، فلعله يكون أقربَ إلى الصَّواب. قال ابن مالك:" قول البصريين أقربُ إلى الصواب"[٣].

وقال السيوطيّ نقلاً عن (البسيط): "ويدل على صحته أنَّهم نطقوا به فقالوا: "هَا لُمَّ"[٤].

****

---

(١) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٠٥.

(٢) المساعد ٢/ ٦٤٥.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩١.

(٤) الهمع ٣/ ٨٦، وانظر: حاشية الصبان ٣/ ٢٠٦.

حكاية المعارف غير الأعلام

الحكاية في كلام العرب: عبارةٌ عن رَدِّ كلامِ المُخْبَرِ عنه على ما سمعته، معربًا بإعرابه الذي سمعته عنه، لا بإعرابك أنت، بل تؤديه على ما هو عليه(١).

وقدْ اختلفوا في حكاية غير الأعلام من المعارف(٢)، وأشار ابن النَّحاس إلى ذلك الخلاف فقال:" قوله – يعني ابن عصفور –: (وبعض العرب يحكي سائر المعارف)، في (المقتضب) للمبرد: كان يونس يجري الحكاية في جميع المعارف، ولمْ يحك ذلك سيبويه، قال السيرافي: ما أدري من أين لأبي العباس هذه الحكاية، قال ابن عصفور في (شرح الجمل) له: وبعض العرب يحكي سائر المعارف، وإنْ لمْ تكنْ أعلامًا، وذلك قليل إنَّما يكون على لغة منْ قال: (دعْنا من تمرتَان، وليس بقرشيًا). قال شيخنا ابن عمرون: وعلى قول من قال: (دعْنا من تمرتَان، وليس بقرشيًا)، فلا يختص بالمعارف، وهو قليل".

رأي ابن عمرون:

يرى ابن عمرون أنَّ حكاية المعارف غير الأعلام قليلٌ، وهذا إنما يكون على قول من قال: (دعْنا من تمرتَان، وليس بقرشيًا).

المناقشة:

المعارف إمَّا أعلام، وإمَّا غيرها، فغير الأعلام فيها ثلاثة أقوال في حكايَتُها:

الأول: أنَّه لا حكاية فيها، وهو أشهرها(٣). قال الشاطبي:" فلو كان الاسم غير علَمٍ لمْ تجزْ حكايته. فإذا قيل: (رأيتُ أخاك) قلت: مَنْ أخوك؟ أو (مررت بالرجل) قلت: مَنْ الرَّجلُ؟ فترفعه لا غير، ... والفرق أنَّ الأصل والقياس ألا يجوز، ولذلك قال سيبويه:

---

(١) ينظر: شرح الحدود النحوية ٤٠٩، والمحرر في النحو ٢٧٨/٤، والكشاف ٨٥/١.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٠٩/٢، وابن يعيش ١٩/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٣/٢، والتسهيل ٢٤٨، وشرح الكافية الشافية ١٧١٩/٤، وشرح الرضي ق٢ج٢٨٥/١، والمقاصد الشافية ٣٣٨/٦، وتوضيح المقاصد ٣٤٥/٤، والتصريح ٤٨٦/٢، وشرح الأشموني ٩٣/٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ق٢ج٢٨٥/١، ٢٨٤، وشرح ابن عقيل ٣٩٢/٢.

وأمَّا بنو تميم فيرفعون على كلِّ حال، وهو أقيس الوجهين، غيرَ أنهم أرادوا أنْ يحكوا كلام المسئول لئلا يُتوهم أن السؤال عن غير مَنْ قُدِّمَ، وأيضًا الحكاية تغيير، والأعلام كثرت في كلامهم، فأجازوا فيها لذلك ما لمْ يُجيزوا في غيرها، كالترخيم، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين، فلذلك اشترطوا العلمية"(١).

الثاني: أنَّ بابها وباب الأعلام واحد عند يونس، فتجري الحكاية عنده في جميع المعارف قياسًا على العلم، فيجوز على هذا أنْ يُقال: مَنْ غلامَ زيد؟ ومَنْ صاحبِ عمروٍ؟ لمن قال: رأيت غلامَ زيدٍ، ومررتُ بصاحبِ عمروٍ. حكى ذلك عن يونس المبردُ(٢)، قال ابن النَّحاس:" ولمْ يحك ذلك سيبويه عن يونس"(٣)، وإنما حكى عنه أنه إذا قيل: رأيت زيدًا وعمرًا، أو زيدًا وأخاه، أو زيدًا أخا عمروٍ، فالرفع يردُّه إلى القياس"(٤).

قال الشاطبي:" وما ذهب إليه يونس غير مرضي عند سيبويه والمحققين، وإنَّما ذلك عندهم كقوله: (دَعْنا من تمرتان)، وأيضًا فهو غير مسموع، وإنَّما لم يرتضِه الناظم إمَّا لضعف النقل عن يونس؛ إذْ حكاه المبرد عن يونس في (مُقتضبه)، ولمْ يحكه عنه سيبويه، فغمزه السيرافي بأنْ قال: لا أدري من أين له هذه الحكاية؟ وإمَّا لضعف الجواز في القياس، فإنَّ للأعلام من التغيير ما ليس لغيرها"(٥).

الثالث: أجاز سيبويه، والمبرد ما نُسب إلى يونس من إجراء الحكاية في جميع المعارف ولكنْ على غير وجه الاختيار، وإنَّما على قول من قيل له: رأيت قرشيًا، فقال: ليس بقرشيًا(٦).

---

(١) المقاصد الشافية ٣٣٨/٦، وانظر: الكتاب ٤١٣/٢، وابن عقيل ٣٩٢/٢، والأشموني ٩٣/٤.

(٢) المقتضب ٣٠٩/٢، وانظر: المقاصد الشافية ٣٣٨/٦، وشرح الرضي ق٢ج٢٨٥/١.

(٣) التعليقة ١٠٥٥/٢، وانظر: الكتاب ٤١٣/٢، المقاصد الشافية ٣٣٨/٦، وابن عقيل ٣٩٢/٢، والأشموني ٩٣/٤.

(٤) الكتاب ٤١٣/٢، ٢١٤.

(٥) المقاصد الشافية ٣٣٩/٦، وانظر:الكتاب ٤١٣/٢، ٢١٤، وشرح السيرافي ١٨٠/٣.

(٦) السابق، والمقتضب ٣٠٩/٢، وانظر: شرح الرضي ق٢ج٢٨٥/١،والمقاصد الشافية ٣٣٩/٦.

قال سيبويه:" ...فأمَّا أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلَّم به المسئول، كما قال بعض العرب: دعنا من تمرتان، على الحكاية لقوله: ما عنده تمرتان، وسمعت عربيًا مرَّة يقول لرجل سأله فقال: أليس قرشيًا؟ فقال: ليس بقرشيًّا، حكاية لقوله، فجاز هذا في الاسم الذي يكون علمًا غالبًا على ذا الوجه، ولا يجوز في غير الاسم الغالب، كما جاز فيه؛ وذلك أنه الأكثر في كلامهم، وهو العَلَم الأول الذي به يتعارفون"(١).

وقال المبرد:" ... وقد يجوز ما قاله يونس، وليس بالوجه، وإنَّما هو على قول من قيل له: عندي تمرتان، فقال: دعني من تمرتان، وقيل له: رأيت قرشيًا. فقال: ليس بقرشيًا"(٢).

وذهب إلى ذلك ابن عصفور، وابن عمرون كما سبق. وهذا ليس بكلام مختار عند الحجازيين، كما يختارون الحكاية في الأعلام(٣).

موقف ابن النَّحاس:

ذكر ابن النَّحاس نقل المبرد عن يونس، وأخبر أنَّ سيبويه لم يَحْكِهِ، كما أوْردَ اعتراض السيرافي على حكاية المبرد هذه، ثمَّ نقل قولَ ابن عصفور، وأتبعه بموافقة شيخه له، ولم يُعقب بشيء، وهذا يدل على موافقته شيخَه فيما ذهب إليه، وبالتالي فابن عمرون، وتلميذه ابن النَّحاس يوافقان سيبويه فيما ذهب إليه من جواز حكاية المعارف غير الأعلام، ولكنْ بقلة.

والذي يترجح عندي: القول بالحكاية في الأعلام خاصة، -كما هو عند الحجازيين - وذلك لعلة وهي: أنهم قد تحرزوا بالحكاية لما قد يعرض في العلم من التنكير بالمشاركة في الاسم فجاءوا بلفظه لئلا يتوهم المسئول أنه يسأل عن غير مَنْ ذكره من الأعلام(٤)،

---

(١) الكتاب ٤١٣/٢.

(٢) المقتضب ٣٠٩/٢.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ١٨٠/٣

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥٩/٤، ١٦٠.

وأنَّ الحكاية في سائر المعارف قليل جدًّا، وإنْ كان فهو على قول منْ قال: (دعنا من تمرتان ...) [١].

قال ابن النَّحاس:" وذلك قليل جدًّا، يعني: حكاية سائر الأعلام؛ لأنَّ المشهور إنَّما هو حِكاية الاسم العلم في لغة أهل الحجاز، لما تقدم من احتمال الأعلام التغيير"[٢].

****

(١) قال ابن النَّحاس معلقًا على هذا القول:" وإنما جَعل أهل العربية مِثل هذا شاذًّا؛ لأنَّه إذا كانت الأعلام مع كثرة ما يدخلها من التغيير ترَك بنو تميمٍ حكايتُها، وكرِهوا ذلك، فألا يُحكى مثل هذا أجدرُ وأولى". التعليقة ١٠٥٣/٢.

(٢) التعليقة ١٠٥٣/٢، ١٠٥٥.

المبحث الثاني

مسائلُ المخالفات

-حقيقةُ الاسمِ والمسمَّى.

-الضابط في جواز الابتداء بالنكرة.

- حكمُ العطفِ على الجملة الصغرى في بابِ الاشتغال.

-تنوينُ العلمِ الموصوف بـــ (ابن).

-إدغام الشين في السين، والعكس.

حقيقةُ الاسمِ والمسمَّى

اختلفَ النَّاسُ في المُسمَّى والاسم، هلْ هُمَا شيءٌ واحدٌ، أمْ شيئانِ؟[١]

عرَضَ هذا الخلافَ ابنُ النَّحاس ذاكرًا رأيَ شيخِهِ فيه فقال:" قال شيخُنا ابن عمرون: قيل: الاختلافُ لفظيٌّ، ثمَّ قال: ولا حاجةَ إلى الخوضِ في ذلك، بل أقولُ: بدل الاسم: العبارة، وبدل المسمَّى: المُعَبر عنه، وهذا لا نزاع فيه"[٢].

رأي ابن عمرون:

يرى ابنُ عمرون أنَّ الاختلافَ بين الاسم والمسمَّى لفظيٌّ، وأنَّه لا حاجة إلى الخوض في هذا الخلاف، ثم رأى أنْ يُقال مكان الاسم: (العبارة) ومكان المسمَّى: (المُعبر عنه)[٣].

المناقشة:

اختلفَ العلماءُ حولَ حقيقةِ الاسم، والمُسمَّى على النحو الآتي:

أولاً: ذهب بعضُهم إلى أنَّ الاسمَّ غيرُ المسمَّى؛ لأنَّه لو كان الاسمُ هو المسمَّى لاحترق من نطق بالنار[٤].

وهذا ما ذهب إليه ابنُ جنيّ، قال: "اسم معنى (زيد) هو (زيد) واسم معنى (بكر) هو (بكر)؛ لأنَّ الاسم غيرُ المسمَّى، وإنَّما الاسمُ ألفاظٌ مؤلفةٌ تدلُّ على المعنى المقصود

---

(١) ينظر في هذا الخلاف: المنصف لابن جنيّ ٣/ ١٣٥، والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ١/ ٤٤٢ وفتح القدير للشوكاني ١/ ١٨، وكشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام ١/ ٥٤، وشرح مختصر الروضة للطوفي ٣/ ٤٤٤، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون للقاضي الأحمدي ١/ ٦٠، والتقريب لحدّ المنطق لابن حزم ١/ ٢٠٩.

(٢) التعليقة ٢/ ٦٨٢.

(٣) انظر تحقيق رأي ابن عمرون في: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ١/ ٤٤٣.

(٤) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه ١/ ٤٤٢.

بها، ويدل على أنَّ الاسم غير المسمَّى وجودك الاسم مع عدمك المسمَّى، فلو كان الاسم هو المسمَّى لوجب من هذا أنَّ يكون الشيء موجودًا معدومًا في حال، وهذا محالٌ"[١].

ثانيًا: ذهب قومٌ إلى أنَّ الاسم والمسمَّى شيءٌ واحدٌ، ومدلولهما واحدٌ، وهذا ما ذهب إليه علاءُ الدين البخاري[٢].

واحتجَّ مَنْ قال بأنَّ الاسم هو المسمَّى بقول الله تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾[٣] قال: ولا يَجوز أنْ يُقال تبارك غيرُ الله، فلو كان الاسم غير المسمَّى ما جاز أنْ يُقال: تبارك اسم ربك، كذلك احتجَّ بقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾[٤][٥].

ثالثًا: قال بعضُ الأئمة: التحقيق أنَّ الاسم هو المسمَّى من حيث المدلول، وهو غير المسمَّى من حيث الدلالة، فإنَّ الدلالة تتغير وتتبدل وتتعدد، والمدلول يتعدد ولا يتبدل[٦].
يتبدل[٦].

رابعًا: قال الشيخ بهاءُ الدين بن النَّحاس:" قلت: والذي ظهر لي أنَّ هذا الخلافَ الصحيحُ فيه أنْ يُحمل على اختلاف الحالات، فإذا قلنا: ضربتُ زيدًا، وأكرمتُ زيدًا، لاشك أنَّ المراد هنا بـــ(زيدًا) ليس هذه الحروف بل المسمَّى.

وإذا قلنا: كتبتُ زيدًا، ومحوتُ زيدًا، ليس المراد به إلا هذه الحروف لا المسمَّى، فعرفنا أنَّ الخلاف يرجع إلى اختلاف حالاتٍ هذا ما ظهر لي"[١].

---

(١) المنصف ٣/ ١٣٥.

(٢) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام ١/ ٥٤.

(٣) الآية ٧٨ من سورة الرحمن.

(٤) الآية الأولى من صورة الأعلى.

(٥) انظر: التقريب لحد المنطق لابن حزم ١/ ٢٠٩.

(٦) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ١/ ٤٤٢، ٤٤٣.

موقف ابن النَّحاس:

نصَّ ابنُ النَّحاس على أنَّ شيخه يرى أنَّ الخلافَ في المسألة لفظيٌّ، وأنَّه يقول بدل الاسم العبارة، وبدل المسمَّى: المعبر عنه. أقول: وهذا مما انفرد به ابن عمرون – فيما اطلعت–.

وقد خالف ابن النَّحاس شيخه –هنا– حيث رأى أنَّ بين الاسم والمسمَّى خلافاً يرجع إلى اختلاف حالات، وهذا ممَّا انفرد به ابن النحاس أيضًا – فيما علمتُ – .

والذي يظهر لي ما ظهر لابن النَّحاس؛ لأنَّ الاسم الذي هو أصوات مقطعةٌ، وحروف مؤلفة غير المسمَّى الذي هو مدلوله.

****

---

(١) التعليقة ٢/ ٦٨٢، وانظر: البحر المحيط في أصول الفقه ١/ ٤٤٣.

الضابط في جواز الابتداء بالنكرة

لمَّا كان الغرضُ من الكلام حصولَ الفائدة، وكان الإخبارُ عن غير معيَّنٍ لا يُفيد، كان أصلُ المبتدأ التعريفَ، ولهذا إذا أُخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على أمرٍ زائد سوى التعريف، بخلاف النكرة فإنَّ الفائدة في الإخبار عنها تتوقف على أمرٍ زائدٍ[١]. وقد اختلفتْ عباراتُ النحويين في ضابط جواز الابتداء بالنكرة.

وأشار إلى ذلك ابنُ النَّحاس فقال: "اعلم أنَّ تنكير المبتدأ اختلفت فيه آراءُ النحويين، فقال ابن السراج: المعتبر في الابتداء بالنكرة حصول الفائدة، متى حصلت الفائدة في الكلام جاز الابتداء بالنكرة، وجد شيء من الشرائط أو لم يوجد.

وقال الجرجانيُّ: يجوز الإخبار عن النكرة بكلِّ أمرٍ لا تشترك النفوس في معرفته نحو: رجل من بني تميم شاعر، أو: فارس، فالمجوِّز عنده شيء واحد، وهو جهالة بعض النفوس ذلك.

وقال شيخُنا الإمام العلامة جمال الدين بن عمرون الحلبيّ: الضابط في جواز الابتداء بالنكرة قربُها من المعرفة لا غيرُ، وفسَّر قربَها من المعرفة بأحد شيئين: إمَّا باختصاصها كالنكرة الموصوفة، أو بكونها في غاية العموم كقولنا: (تمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ)[٢]. فعلى هذه الضوابط لا حاجة لنا بتعداد الأماكن، بل يُعتبر كلُّ ما يرد، فإنْ كان جاريًا على الضابط أجزناه، وإلا منعناه"[٣].

---

(١) ينظر في ذلك: الكتاب ١/ ٣٢٩، ٣٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٣، والتذييل ٣/ ٣٣٤، وتمهيد القواعد ٢/ ٩٢٠، ومغني اللبيب ٢/ ٩١، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٤، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٥. وشرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٢٥٨.

(٢) قائله: عمر بن الخطاب –رضى الله عنه– (موطأ الإمام مالك بن أنس ١/ ٢٧٨، دار الريان) كتاب الحج، باب (فدية مَنْ أصاب شيئًا من الجراد وهو محرمٌ).

(٣) التعليقة ١/ ٣٠٢، ٣٠٣ نقل عن ابن النَّحاس هذا الكلام بنصِّه ناظر الجيش في: تمهيد القواعد ٢/ ٩٢٠، ٩٢١.

رأي ابن عمرون:

ذكر ابن النَّحاس بعض الأقوال في المسألة، ونقل عن شيخه ابنِ عمرون أنَّه يرى أنَّ ضابط المسألة هو: قرب النكرة من المعرفة، ثم وضَّح معنى هذا القرب بأحد أمرين -كما سبق-.

المناقشة:

يُشترط في المبتدأ أنْ يكون معرفة، قال الشريف الكوفي: "وإنَّمَا وجب أنْ يكون معرفة؛ لأنَّك تريد أنْ تخبر عن مختصٍّ لتستفيد فائدة، ومتى تنكَّر المبتدأ لم تكن فيه فائدةٌ، ألا ترى أنَّك لو قلت: رجلٌ قائمٌ، ما استفدت شيئًا؛ لأنَّه لا تخلو الدنيا من رجل قائم، فإذا قلت: زيدٌ قائمٌ، أو عمروٌ قائمٌ، استفدت فائدة، فإنْ قرَّبت النكرة من المعرفة حتَّى تجعلها متخصصة جاز أنْ تقع مبتدأة، نحو قولنا: (رجل من الكوفة عالم) أو ما أشبه ذلك"(١).

وفي ضابط الابتداء بالنكرة اختلفتْ كلمةُ النحويين على النحو الآتي:

أولاً: ذهب المتقدمون من النحويين إلى أنَّ ضابط الابتداء بالنكرة هو حصول الفائدة، ولم يُعوِّلوا على شيء أكثر من هذا الشرط، فالفائدة عندهم هي المعتبرة في الابتداء بالنكرة، فمتى وقعت جاز الابتداء بها، وُجد شيء من الشرائط أو لا؛ إذ لا حصرَ.

قال سيبويهِ:" ولو قلت: رجلٌ ذاهبٌ، لم يحسن حتَّى تُعرِّفه بشيء، فتقول: راكبٌ من بني فلانٍ سائرٌ، وتبيع الدار فتقول: حَدٌّ منها كذا، وحَدٌّ منها كذا، فأصل الابتداء للمعرفة ..."(٢).

ونصَّ ابن السراج على أنَّ المعتبر حصولُ الفائدة، فمتى حصلت في الكلام جاز الابتداء بالنكرة وُجد شيء من الشروط أو لم يوجد.

---

(١) شرح اللمع له ٨٥، ٨٦، وانظر: التبصرة والتذكرة للصميري ١/ ١٠١، والبسيط ١/ ٥٣٧، وابن يعيش ١/ ٨٥.

(٢) الكتاب ١/ ٣٢٩، وانظر أيضًا في الكتاب: ١/ ٥٤، ٥٥، ٥٦، (هذا باب تخبر فيه عن النكرة بالنكرة)، وانظر أيضًا ١/ ٣٢٨، ٣٣٤.

قال: "وإنَّما يُراعى في هذا الباب وغيرِه الفائدةُ ..."(١).

وكذا قال عبد القاهر الجرجانيُّ:" يجوز الإخبار عن النكرة بكلِّ أمرٍ لا تشترك النفوس في معرفته ..."(٢).

كما نصَّ ابن الدهان على ذلك أيضًا فقال: "إذا حصلت الفائدة فأخبرْ عن أي نكرة شئت، وذلك لأنَّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا"(٣).

وابن عمرون نصَّ على ذلك كذلك كما سبق، وقد بيَّن تلميذُه ابنُ النَّحاس جهة الإفادة عنده.

وقد استحسن العلامة الرَّضيُّ ما ذهب إليه ابنُ الدَّهان ومَن وافقه(٤)، وكذلك ناظرُ الجيش استحسن ما ذهب إليه ابنُ السراج، قال: "وما ذكره ابن السراج أولى؛ لأنَّه أضبط وأعمُّ، وهو الذي اعتبره سيبويهِ فإنَّه لم يشترط في الابتداء بالنكرة إلا شيئًا واحدًا وهو حصول الفائدة"(٥).

وقد عقَّب ناظر الجيش بهذا الكلام بعد أنْ ذكر في المسألة كلام كلٍّ من: ابن السراج، والجرجانيّ، وابن عمرون.

وبالتالي فالاعتبار في ذلك وما أشبهه الإفادة، فإنْ عدمت ثبت المنع، وإنْ وجدت فلا منع(٦).

---

(١) الأصول ١/ ٦٣، وانظر: التبصرة ١/ ١٠٢، وتمهيد القواعد ٢/ ٩٢٠.

(٢) ينظر: المقتصد ١/ ٣٠٥، وانظر: تمهيد القواعد ٢/ ٩٢٠.

(٣) ينظر: شرح الرَّضيّ ق١ جـ١ / ٢٥٨، ٢٥٩.

(٤) شرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٢٥٨.

(٥) تمهيد القواعد ٢/ ٩٢١.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٦٥.

قال ابن هشام:" كم يُعوِّل المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة"[١] وقال الأشموني: "ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد كما هو الغالب، فإنْ أفادت جاز الابتداء بها، ولم يشترط سيبويهِ والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة"[٢].

ولا يدخلُ على سيبويهِ والمتقدمين جوازُ ما أجمع النحويون على أنَّه ليس من لسانِ العرب، وهو: رجلٌ في الدارِ، لاعتقاد أنَّ فائدته وفائدة (في الدار رجلٌ) واحدة؛ لأنَّ امتناع (رجلٌ في الدار) إنَّما هو لعروض اللبس الحاصل بتأخر (في الدار) أهو صفة أمْ خبر، وأنَّه ينبغي حمله على الصفة لاحتياج النكرة إليها لشدة إبهامها، وذلك بخلافه إذا تقدم[٣].

ولا يَردُ على هذا التعليل نحو: (زيد القائم)، فيقال: هو يحتمل الصفة والخبر فينبغي منعه؛ لأنَّ النكرة أحوج من النَّعت إلى المعرفة؛ فلذلك كان اللبس إليها أسرع منه إلى المعرفة.

قال ابنُ عصفورٍ: "وقد يَجُوز دخولُ امتناعِ: (رجلٌ في الدار) تحت عموم قول سيبويهِ: إنَّه لا يُخبر عن النكرة إلا حيثُ كان فيها فائدة؛ لأنَّه إذا أدَّى إلى اللبس صار غير مفيد؛ لأنَّه لا يعلم المراد به"[٤].

وقال بعضهم: الابتداء بالفعل فيه إنباء بأمرٍ وقع في زمانٍ، فيُتشوق الذهن عند سماعه إلى محل الفعل، فإذا أتيت بما أتيت حصل غرض السائل. وكذلك إذا قدمت المجرور، بخلاف تقديم النكرة[٥].

---

(١) مغني اللبيب ٢/ ٩١.

(٢) شرح الأشموني ١/ ٢٠٤.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٣، والتذييل ٣/ ٣٣٤، وتمهيد القواعد ٢/ ٩٢١.

(٤) شرح الجمل ١/ ٣٣٦، وانظر: تمهيد القواعد ٢/ ٩٢١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٣٣٥.

وقيل: المجرور نائبٌ عن عاملٍ في الخبر بحيث لا يذكر معه، وإذا ناب عن عامل صار بمنزلة تقديم الفعل، والفعل يكون فاعله نكرة، ولم يكن ذلك في (قائمٌ زيدٌ)؛ لأنَّ (قائم) لم ينبْ عن عامل كالمجرور(١).

ولا يَرِدُ أيضًا على رأي المتقدمين مجيء الفاعل نكرة مثل: (جاء رجلٌ)، مع أنَّه مُخبَرٌ عنه في المعنى؛ لأنَّه لا يقع نكرة صِرفة أصلاً، بل مخصصة بوجوب تقديم الفعل عليه(٢).

ثانيًا: سبق أنْ ذكرنا أنَّ المتقدمين من النحويين لم يُعنوا في المسألة بتعديد الأماكن التي يسوغ الابتداء فيها بالنكرة، وإنَّما ذكروا ضابطاً كليًّا هو أنَّه متى حصلت الفائدة جاز الإخبار عن النكرة.

إلا أنَّ المتأخرين رأوا أنَّه ليس كلُّ أحد يهتدي إلى مواضع الفائدة فتتبعوها، فمن مقلٍّ مخلٍّ، ومن مكثرٍ موردٍ ما لا يصحُّ، أو معددٍ لأمورٍ متداخلة(٣).

وقد أنْهاها ابنُ النَّحاس إلى نيفٍ وثلاثين موضعاً قال: "وإنْ سلكنا مسلك تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة، كما فعل هذا المصنف – يقصد ابن جنيّ– وجماعة ممَّن تقدمه من النحاة، فنقول: الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة تنيف على الثلاثين، وإنْ لمْ أرَ أحداً من النحاة بلغ بها زائداً عن أربعة وعشرين –فيما

---

(١) السابق ذاته.

(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن حاجى عوض ٤٢٥، وحاشية الصبان ١/ ٢٠٤.

(٣) ينظر في ذلك: التعليقة لابن النَّحاس ١/ ٣٠٤، والنهاية لابن الخباز ٣/ ٦٦١، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٥٣٧، والمحرر في النحو ٢/ ٤٥٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٩، والتذييل والتكميل ٣/ ٣٢٢، وشرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٢٥٨، وتوضيح المقاصد للشاطبي٢/ ٣٥، والمغني ٢/ ٩٢، وتمهيد القواعد ٢/ ٩٢٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٢٠٣، والتصريح ١/ ٢٠٩، والأشموني ١/ ٢٠٤، وحاشية الخضري ١/ ٩٨.

علمته-"[١]. ورحم اللهُ ابنَ النَّحاسِ عندما قال: فيما علمته؛ لأنَّ بعضَهم قد أوصلها إلى ما أوصلها هو[٢]، وبعضهم أوصلها إلى نيف وأربعين[٣].

موقف ابن النَّحاس:

نقل ابنُ النَّحاس عن شيخه أنَّه سلك مسلك المتقدمين في المسألة.

أمَّا هو فأقرَّ ضابط المتقدمين فيها، مع أخذه بمسلك المتأخرين، حيث ذكر اثنين وثلاثين موضعًا من مسوغات الابتداء بالنكرة[٤].

والذي يترجح عندي: أنَّه إذا تقرَّرَ ضابط المسألة بأمرٍ كليٍّ فلا حاجة إلى تعدد الأماكن؛ لأنَّ الصور الجزئية لا تكاد تنحصر، ولكنَّ المصنفين قصدوا ذكرها تنبيهًا على بيان حصول الفائدة، وحرصًا على التعليم.

وبناءً على ذلك فما قصده المتأخرون من تَعْداد الأماكن أولى؛ لأنَّه ليس كلُّ أحد يهتدي إلى مواضع الفائدة[٥]، وبخاصةٍ في زمن غربة اللغة وضعفها بين أهليها.

****

---

(١) التعليقة ١/ ٣٠٤، وما بعدها.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٢١٢.

(٣) ينظر: فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك للغزي ٢٠٤.

(٤) التعليقة ١/ ٣٠٤ - ٣١٢.

(٥) ينظر: المغني لابن هشام ٢/ ٩٢، والأشموني ١/ ٢٠٤.

حكمُ العطفِ على الجملة الصغرى في بابِ الاشتغال

الجملة المعطوفةُ إمَّا أنْ يكون فيها ضميرٌ راجعٌ إلى الاسم الأوَّلِ في الجملة الكبرى أو لا، فإنْ كان فيها ضميرٌ عائدٌ على الاسم الأوَّلِ في الجملة الكبرى، أو عطفت الجملة الصغرى بالفاء فلك الخيار في العطف على أيِّهما شئت، الكبرى أو الصغرى بلا خلافٍ لحصول الربط لما فيها من السبب نحو: زيدٌ ضربتُه، وهندٌ أكرمتُها في داره.

وإنْ لم يُوجد في الجملة المعطوفة ضميرٌ يعود على الجملة الكبرى، نحو: المغربُ صليتها، والسنةُ أديتُها، فاختلف النحويون في عطف جملة الاشتغال على الجملة الصغرى(١).

وقد عَرض ابن النَّحاس لبعض هذا الخلاف في أثناء شرحه قول ابن عصفور في المقرب: (وإمَّا أنْ يكون العطف على جملة ذات وجهين، فيستوي الرَّفع على الابتداء، والحمل على إضمار فعل). قال: "... قالوا: لا يَجوز فيها الحملُ على الفعل أصلاً ورأسًا، وقد أجابَ ابن النَّحاس عن هذا بأجوبة منها ما أجاب به ابن خروف من أنَّه ليس المراد هنا العطف الحقيقي الذي يوجب التشريك، بل المراد هنا إنَّما هو تواخي الجمل، قال: وإلى هذا الجواب مال شيخُنا ابن عمرون في (شرحه المفصل)(٢).

رأي ابن عمرون:

نقل ابنُ النَّحاس عن شيخه أنَّه من القائلين بجواز العطف على الجملة الصغرى مطلقًا، سواء أكان في الجملة المعطوفة ضميرٌ يعود على الجملة الأولى أم لا، بدليل ميله إلى ردِّ ابن خروف لمَن منع ذلك العطف – كما سيتضح في مناقشة المسألة(٣).

---

(١) تنظر: المسألة في: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٤٣، وشرح الرَّضيّ على الكافية ق١ جـ١ ٥٥٤، والتذييل والتكميل ٦/ ٣٢٩، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٧٠، والمساعد ١/ ٤١٧، وأوضح المسالك ٢/ ١٧١، والتصريح ١/ ٤٥٥، والأشموني ٢/ ٨٠.

(٢) التعليقة ١/ ٣٧٨، وما بعدها.

(٣) ينظر: تحقيق رأي ابن عمرون في: تمهيد القواعد ٤/ ١٣٩٢.

المناقشة:

للنحاة في هذه المسألة أربعة مذاهب، بيانُها كالآتي:

المذهب الأول: منعُ عطفِ جملة الاشتغال على الجملة الصغرى؛ لعدم صلاحية جعل ما بعد العاطفة خبرًا، وهو مذهب الأخفش(١) والزيادي(٢)، والسيرافي(٣)، ونقل ابن مالك عنهم ترجيح الرَّفع، قال: "وإنْ ولي العاطفَ جملةٌ ذاتُ وجهين، أي اسمية الصدر فعليه العجز، استوى الرَّفع والنَّصب مطلقًا، خلافاً للأخفش ومَن وافقه في ترجيح الرَّفع، إنْ لم يَصلح جعل ما بعد العاطف خبراً"(٤).

ويوضح ابن النَّحاس مذهب الأخفش ومن وافقه فيقول: ".....؛ لأنَّ الحمل على الفعل يؤدي إلى محذور، بيانه: أنَّك إذا حملته على إضمار فعلٍ، تكون قد عطفته على الجملة الفعلية التي هي: (ضربته) في نحو قولهم: (زيدٌ ضربته وعمرو أكرمته)، وهي خبر عن (زيد) والمعطوف على الخبر خبرٌ، فيؤدي إلى أنْ يكون (عمرو أكرمته)، خبراً عن (زيد) وهو جملة؛ ولا ضمير فيه، فلا يجوز لذلك أنْ نقول: (زيدٌ ضربته وعمرًا أكرمته) بنصب (عمراً)(٥)، وقد اختار هذا القولَ ابنُ هشام(٦)؛ لأنَّ المعطوف على الخبر خبرٌ، ولابد فيه من رابط، وهو مفقودٌ، فالرَّفع واجبٌ(٧).

---

(١) انظر: مذهب الأخفش في: المسائل البصريات ٢١١، والانتصار ٦٠، والمحتسب ٢/ ٣٠٢، والتذييل ٦/ ٣٣٣، والارتشاف ٤/ ٢١٧٠.

(٢) انظر رأي الزيادي في: الحاشية السابقة عدا المحتسب، و راجع: المساعد ١/ ٤١٩، وتمهيد القواعد ٤/ ١٦٩٣.

(٣) ينظر: شرح الكتاب له ٣/ ١٢٨– ١٣٠، وهامش الكتاب ١/ ٤٧، (بولاق)، وأوضح المسالك ٢/ ١٧١.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٤٣، وانظر: تمهيد القواعد ٤/ ١٦٨٧، والتذييل والتكميل ٦/ ٣٢٩.

(٥) التعليقة ١/ ٣٧٨، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٦٧، وشرح ابن يعيش ٢/ ٣٣.

(٦) أوضح المسالك ٢/ ١٧١.

(٧) ينظر: التصريح ١/ ٤٥٥، وحاشية الصبان ٢/ ٨١.

واحتج الرَّضيّ للأخفش كذلك بأنَّه لا يجوز عطفُ جملة لا محلَّ لها من الإعراب على جملة لها محلٌّ[١].

وما ذهب إليه الأخفش ومن تبعه لم يَرُقْ لابن النَّحاس، ولا لشيخه، فردَّه ابن النَّحاس بنقل إجابات بعض الأئمة عنه، ومن هذه النقول:

١- ما رَدَّ به أبو على الفارسيّ وحاصله: أنَّه لمَّا لم يظهر الرَّفع في الجملة التي هي خبر المبتدأ، صارت كأنَّها غير خبر، فجاز أنْ يُعطف عليها ما لا يصح أنْ يكون خبراً[٢]، ووافقه ابن جنيّ على هذا الجواب[٣].

قالا - يعنى: الفارسيّ وابن جنيّ-: "ونظيره الضمير في اسم الفاعل لمَّا لم يظهر لم يعتد به، فثنى الاسم وجمع، ولو ظهر لم يُثنَ ولم يُجمع"[٤].

وما ردَّ به أبو عليٍّ وتلميذُه ابنُ جنيّ لم يرتضِه ابن عمرون، بل ناقشهما فيه. قال ابن النَّحاس في ذلك: "وأمَّا جواب أبي عليٍّ فإنَّ شيخَنا ناقشه فيه، وقال: "ما تمسكا به من عدم ظهور الإعراب يبطله تجويز سيبويهِ النَّصب في: (هذا ضاربُ عبد الله وزيدًا يمُرُّ به)[٥] فجوَّز النَّصب مع ظهور الإعراب، ولا ضمير في الجملة"[٦].

٢- رَدَّ ابنُ خروفٍ على الأخفش بما معناه: أنَّه ليس المراد هنا العطف الحقيقي الذي يوجب التشريك، بل المراد هنا إنَّما هو تواخي الجمل، بدليل أنَّ سيبويهِ ذكر من جملة مسائل الكتاب العطف بـ(حتَّى) نحو قولك: القوم أكرمتهم حتَّى زيد أكرمته، قال:

---

(١) شرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٥٥٥، وانظر: ابن يعيش ٢/ ٣٣.

(٢) المسائل البصريات ١/ ٢١٣.

(٣) المحتسب ٢/ ٣٠٣.

(٤) ينظر: الحاشيتان السابقتان، والتعليقة ١/ ٣٧٩.

(٥) ينظر: الكتاب ١/ ٤٨، (بولاق).

(٦) التعليقة ١/ ٣٨١، وانظر: تمهيد القواعد ٤/ ١٦٩٢.

و(حتَّى) لا يُعطف بها في الجمل[١] فعلمنا أنَّ المراد "التواخي لا العطف التشريكي، فلا تحتاج حينئذٍ الجملة المعطوفة إلى ضمير.

قال ابن النَّحاس:" وإلى هذا الجواب مالَ شيخُنا ابن عمرون في (شرحه المفصل)"[٢].

وما مالَ إليه ابن عمرون لم يرُقْ لتلميذه ابنِ النَّحاس قال: وأمَّا جوابُ ابن خروف ففيه نظرٌ، وذلك أنَّ مبناه على أنَّ (حتَّى) لا يُعطف بها في الجمل، وفي هذه المسألة خلافٌ"[٣].

٣- أمَّا الرُّمانيُّ فإنَّه أجاب عن ذلك بأنْ قال ما معناه: إنَّ الجملة المعطوفة لا تحتاج هنا إلى ضمير؛ لأنَّ العطف هنا إنَّما هو بالنظر إلى المعنى، وقولنا: (زيد ضربته) أولاً، في معنى قولنا: (ضربت زيدًا)، فلم تنظر إلى كونها مبتدأ وخبراً في اللفظ بل إلى المعنى، فكأنَّها جملةٌ فعليةٌ، فكأننا قلنا: ضربت زيدًا وعمراً أكرمته، ولو قلنا ذلك لم تحتجِ الجملةُ الثانية إلى ضمير، فلم نجعل فيها ضميراً؛ إذْ كانت في معنى ما لا يحتاج إلى ضمير[٤].

قال ناظر الجيش: "وأضعف هذه الأجوبة جواب الرُّمانيّ"[٥].

وأحسنُ هذه الأجوبة وأقربُها إلى الصَّواب جوابُ ابنِ خروفٍ، وهو ما اختاره ابن عمرون، وأحسنُ منه ما أجاب به بعضُ المتقدمين، وهو أنَّ العطف إنَّما هو على الجملة الكبرى رفعت، أو نصبت، لكننا في النَّصب نلاحظ الصغرى طلباً للمشاكلة؛ ولا يلزم من ملاحظتها أنْ يكون العطف عليها، قالوا: فكأنَّه نوعٌ من التوهم، واختار هذا القولَ جماعةٌ منهم ابنُ عصفور[٦].

---

(١) الكتاب ١/ ٩٦، وينظر: شرح جمل الزجَّاجى ١/ ٣٦٨.

(٢) التعليقة ١/ ٣٨٠، وانظر: تمهيد القواعد ٤/ ١٦٩١.

(٣) التعليقة ١/ ٣٨١، وانظر هذا الخلاف في: شرح جمل الزجَّاجي ١/ ٣٦٨، والجنيّ الداني ٥٥١.

(٤) التعليقة ١/ ٣٨٠، وانظر: تمهيد القواعد ٤/ ١٦٩١.

(٥) تمهيد القواعد ٤/ ١٦٩٢.

(٦) شرح الجمل ١/ ٣٦٨، وانظر: التذييل والتكميل ٦/ ٣٣١، وتمهيد القواعد ٤/ ١٦٩٢.

المذهب الثاني: ذهب هشام الضرير من الكوفيين إلى جوازِ عطف جملة الاشتغال على الجملة الصغرى بالواو، معللاً بأنَّها كالفاء في حصول الرَّبط؛ لأنَّ فيها معنى الجمعية، كما أنَّ الفاء فيها معنى السببية بدليل: هذانِ زيدٌ وعمروٌ، وإنْ كان العطفُ بغيرهما (الواو والفاء) لم يجزْ[١].

وما ذهب إليه هشامٌ مردودٌ بما يأتي:

١- أنَّ الواو تكون للجمع في المفردات لا في الجمل، فيجوز أنْ نقول: أولئك أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، ولا يجوز محمدان يقومُ ويقعدُ[٢].

٢- أنَّ يونس وغيره من أئمة النحو حكوا أنَّ الأمر في الواو كالأمر في غيرها من حروف العطف في اختيار النَّصب، وإنْ خلت الجملة من ضمير[٣].

المذهب الثالث: جواز العطف على الجملة الصغرى، وإنْ لم يكن في جملة الاشتغال ضميرٌ يعود على الاسم في الجملة الأولى بشرط أنْ يكون العطف بـ(ثمَّ)، كقولك: صلاة العشاء صليتها ثم الراتبة أديتها.

وقد نَسب أبو حيانَ هذا القولَ إلى الجمهور في (الارتشاف)[٤]، وكذلك في (التذييل) نسبه إلى الجمهور، إلا أنَّه شرَط أنَّ يكون العطف بـ(الفاء) لا بـ(ثمَّ)[٥].

وهذا القول مردودٌ؛ لأنَّ تخصيصَ العطف بثمَّ أو الفاء، فيه تحكمٌ بدون دليلٍ يُخصِّص لنا هذانِ الحرفانِ دون غيرهما من حروف العطف الأخرى ثم في نسبة هذا القولِ إلى الجمهور فيه بُعْدٌ.

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٦٨، والتذييل ٦/ ٣٣٤، والارتشاف ٤/ ٢١٧١، وأوضح المسالك ٢/ ١٧١.

(٢) ينظر: مغنى اللبيب لابن هشام ٦٥١، والتصريح ١/ ٤٥٦.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٦٨.

(٤) ٤/ ٢١٧١.

(٥) التذييل ٦/ ٣٣٤، وانظر: تمهيد القواعد ٤/ ١٦٩٣.

قال ناظر الجيش معقبًا على نسبة أبي حيانَ هذا القول للجمهور:" ثم لا أعلمُ كيف يكون مذهب الجمهور ما ذكره، وقد ذكر أنَّ الظاهر من كلام سيبويهِ: الجواز دون تقييد بفاء ولا غيرها، وكون ذلك مذهب الجمهور – مع أنَّ المصنف لم يتعرض إلى ذكر شيء من ذلك في تصانيفه – فيه بعدٌ كبيرٌ"[١].

ثم هذا التناقضُ الموجود في كلام أبي حيانَ في كتابيه السابقين فيه دلالة كذلك على إبطاله، وعدم صحة نسبته إلى الجمهور.

المذهب الرابع: جواز العطف على الجملة الصغرى مطلقًا، سواء أكان في الجملة المعطوفة ضميرٌ يعود على الجملة الأولى أم لا، فلك أنْ تقول: (محمد رأيته وخالداً أكرمته)، فتنصب – خالداً– على الاشتغال، وإنْ لم يُوجد في الجملة المعطوفة ضميرٌ يعود على الاسم الأوَّلِ في الجملة الأولى.

ولك أنْ تقول: محمد رأيته وخالداً أكرمته بسببه، فتأتى بضمير في الجملة المعطوفة يعود على الاسم الأول في الجملة الكبرى.

وهذا مذهبُ جماعةٍ كثيرة من المتقدمين، منهم: ابنُ السراج[٢]، والنَّحاس[٣]، والفارسيّ[٤]، والعكبريّ[٥]، وابنُ أبي الربيع[٦]، وابنُ الحاجب[٧]، وابنُ عصفورٍ[٨]، وهو كذلك مذهبُ ابن مالك[٩]، والرَّضيّ[١٠]، والسيوطيّ[١١].

---

(١) تمهيد القواعد ٤/ ١٦٩٣.

(٢) الأصول في النحو ٢/ ٢٥٣.

(٣) إعراب القرآن له ٤/ ٣٠٤.

(٤) المسائل البصريات ١/ ٢١١- ٢١٦، والتعليقة له ١/ ١٢٢.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٩٧.

(٦) البسيط ٢/ ٦٥٠.

(٧) الكافية بشرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٥٥٤.

(٨) شرح الجمل ١/ ٣٥١.

(٩) شرح التسهيل ٢/ ١٤٣، ١٤٤.

(١٠) شرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٥٥٤.

(١١) الهمع ٣/ ١٠٦.

وهو ظاهر قول سيبويهِ: "هذا بابٌ يُحمل فيه الاسم على اسمٍ بُني عليه الفعل مرة، ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل، أيَّ ذلك فعلت جازَ، فإنْ حملته على الاسم الذي بني عليه الفعل كان بمنزلته إذا بنيت عليه الفعل مبتدأ، ويجوز فيه إذا قلت: زيد لقيته، وإنْ حملته على الذي بني عليه الفعل اختير فيه النَّصب، كما اختير فيما قبله، وجاز فيه ما جاز في الذي قبله، وذلك قولك: عمرو لقيته وزيدٌ كلمته، إنْ حملت الكلام على الأول، وإنْ حملته على الآخر قلت: عمرو لقيته وزيدًا كلمته"(١)، فكلام سيبويهِ صريح في أنَّه يُحيز النَّصب.

قال الشيخ خالدٌ تعليقاً على قول سيبويهِ هذا:" يعنى بالنَّصب – أي: وزيدًا – فصرَّح بأنَّك إنْ حملت على الآخر، نصبت وليس في هذا المثال الذي ذكره ما يقتضي كون ما بعد العاطف خبراً"(٢).

وقد أنكر الزياديُّ وغيره من النحويين هذا على سيبويهِ(٣) قال ابن النَّحاس ناقلاً عن السيرافي إنكاره على سيبويهِ، واعتذاره له: "أمَّا السيرافي فأجاب عن ذلك بأنْ التزم السؤال، وقال ما معنا: إنَّ سيبويهِ لم يمثِّل بهذا المثال على أنَّه صحيحٌ، بل ليريك كيف صورة العطف في الجملة ذات الوجهين. واعتمد في المسألة على أنَّه إنْ وجد باقي الشروط صحت المسألة، وإلا فلا، وتبعه في هذا الجواب ابن يعيش(٤).

واعتذار السيرافي هذا ردَّه ابن النَّحاس، فقال: "جوابُ السيرافي فيه نظرٌ؛ وذلك لأنَّ القرآن الكريمَ قد وردَ فيه ما هو على صورة الثاني الذي ذكره سيبويهِ من غير ضمير ولا زيادة، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ وَٱلسَّمَآءَ

---

(١) الكتاب ١/ ٩١، وانظر: البسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٦٤٩، وشرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٥٥٤، والتذييل ٦/ ٣٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٦٧.

(٢) التصريح ١/ ٤٥٥.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٢/ ٤٩٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٦٨.

(٤) التعليقة ١/ ٣٧٩، وانظر: الاعتذار لسيبويهِ في: شرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٥٥٥، وهامش الكتاب الكتاب ١/ ٤٧، (بولاق)، وشرح ابن يعيش ٢/ ٣٣.

﴿رَفَعَهَا[١] برفع (السماء) ونصبها[٢] فإذا نصبت كانت كالمثال الذي ذكره سيبويهِ من غير زيادة ولا نقص، فهل نقول أيضًا في القرآن كما قال في المسألة، لا يجوز هذا القول، فبقي المكان يحتاج إلى جواب السؤال المذكور ضرورة[٣].

وإلى هذا **المذهب الرابع**: ذهب ابنُ هشامٍ في كتابه (الجامع)[٤]، وبهذا يُخالف ما ذهب إليه في (أوضح المسالك) حيث وافق الأخفش والسيرافي -كما سبق-.

موقف ابن النَّحاس:

يبدو واضحًا أنَّ ابنَ النَّحاس متَّبعاً مذهب سيبويهِ والمتقدمين في المسألة، وهو بذلك يوافق شيخه ابن عمرون فهو كذلك من المتبعين هذا المذهب حيث مال إلى ردِّ ابن خروف على الأخفش وموافقيه، إلا أنّ ابنَ النَّحاس لمْ يرتضِ ميلَ شيخه لما ذكره ابن خروف في ردِّه على الأخفش، وقدْ سبق بيانُه.

والذي يظهرُ لي: القول بجواز العطف على الجملة الصغرى مطلقًا، سواءٌ وُجِدَ في الجملة المعطوفة على الجملة الصغرى ضميرٌ عائدٌ على الاسم الأول من الجملة الأولى أمْ لا؛ لما يأتي:

أ- وردَ في القرآن الكريم العطف على الجملة الصغرى مع خلو جملة المشتغل عنه المعطوفة من ضمير يعود على الأولى، كما في آية سورة الرحمن السابقة، وكما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾[٥] على قراءة نصب (القمر) فجملة:

---

(١) سورة الرحمن آية ٥-٦.

(٢) النَّصب إجماع القراء، والرَّفع قراءة أبي السمال، ينظر: المحتسب ٢/ ٣٠٢، والبحر المحيط ٨/ ١٨٩، والمقاصد الشافية ٣/ ١٠٤ والبسيط ٢/ ٦٥٠.

(٣) التعليقة ١/ ٣٨٠، ٣٨١، وانظر: تمهيد القواعد ٤/ ١٦٩٢.

(٤) ينظر: مجيب النداء إلى شرح قطر الندا ٢/ ٨٨.

(٥) سورة يس آية ٣٩، وانظر قراءة النَّصب في: السبعة ٥٤٠، وحجة القراءات ٥٩٩، والكشف ٢/ ٢١٦.

(والقمر قدرناه) معطوفة على قوله (تجرى) من قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِى لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ﴾ مع خلوها من ضمير يعود على الشمس[١].

ب- لا يلزم قيام المعطوف مقام المعطوف عليه؛ إذْ يجوز عربيةً أنْ تقول: (محمد كلمته وعمراً) فتعطف (عمراً) على الضمير في (كلمته)، ولو حذفت الضمير وجئت بالاسم الظاهر المعطوف عليه، وقلت: (محمد كلمت عمراً)، لم يجزْ لخلو جملة الخبر من ضمير يربطها بالمبتدأ[٢].

جـ- هذا القول ليس لازمًا في الجملة المعطوفة، وإنْ كان واجباً في الجملة الواقعة خبراً؛ لأنَّ ذلك أكثريٌّ لا كليٌّ، فقد يغتفرون في الثواني ما لا يفتقرون في الأوائل[٣].

****

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٣/ ١٠٤.

(٢) ينظر: شرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٥٥٥.

(٣) ينظر: حاشية يس على الفاكهي ٢/ ٨٨.

تنوينُ العَلَمِ الموصوف بـــ (ابن)

هناكَ نوعٌ من الأسماءِ أذهبَ العربُ منه التنوينَ على غيرِ القياس، وكان القياسُ أنْ يثبُت التنوينُ فيه؛ إذا لم يُذهبوا تنوينه لإضافة، كـــ(غلام عمرو)، ولا لدخول الألف واللام، كالغلام، ولا للمنع من الصرف كأحمد، وإبراهيم، وإنَّما أذهبوا تنوينـــه لكثـــرة الاستعمال تخفيفًا، وهذا النوع ما اجتمع فيه شروط أربعة:

الأول: أنْ يكون علماً، و**الثاني**: أنْ يكون موصوفاً بابن، و**الثالث**: أنْ يكون ابن مضافاً إلى علم، و**الرابع**: أنْ يكون ابنُ متصلاً بموصوفه(١).

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط الأربعة قولك: (هذا زيدُ بنُ عمرو)، وكان القياس في هذا النوع أن لا يحذفَ منه التنوينُ لالتقاء الساكنين (نون التنوين، وباء ابن)، وإنَّما يُحرَّك الساكن الأول للتخلص من التقائهما، كما قالوا: (هذه هندٌ امرأةُ زيد)، و(هذا زيدٌ امرؤُ عمرو)، و(هذا عمرٌ الطويل)، إلا أنَّ العرب التزموا حذفَ التنوين منـــه لكثـــرة استعمالهم له تخفيفًا(٢)، وهم ممَّا يحذفون الأكثر في كلامهم.

ومع ذلك فإنَّ للشاعر أنْ يُحرِّك الساكن الأول: وهو نون التنـــوين، ولا يحذفـــه (إجراءً على القياس) للضرورة الشعرية، وقد نازع في ذلك بعضهم.

أشار إلى ذلك ابن النَّحاس في أثناء شرحه قولَ الزمخشريّ في (مفصله): (ومن العرب من يَحذف لمجرد كثرة الاستعمال، ومَنْ لُغتُه ذلك يحذف التنوين من (هند) وإنْ كانت لغتُه الصَّرفَ، فأمَّا قوله:

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٥٠٣- ٣٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك مالك ٣/ ٣٩١، والإرشاد في علم الإعراب ٢٧٩، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٨٩، وشرح الرَّضيّ ق١ جـــ١/ ٤٤١، وشرح المفصل للجندي ١/ ٤١٨، وشرح الكافية لحاجى عوض ٥٢٧.

(٢) وكما خففوه لفظًا خففوه كتابة بحذف (ألف ابن)، فإن فُقد شرط أو أكثر من الشروط الأربعة لـــم يحذف التنوين، ولا ألف ابن خطأً، وانظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٧٩، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٨٩.

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ ابْــنِ ثَعْلَبَــةْ[١]

بتحريك التنوين فضرورة[٢]

قال: قوله: (فضرورة) لعله خرجه الزمخشريّ، وقال شيخنا (ابن عمرون): (وحمله الزمخشريّ على الوصف وجعله ضرورة).

قلت: وكذلك أنشده سيبويهِ على الضرورة، ثم قال شيخنا (ابن عمرون): أتراه يظن أنَّ العرب كانت تعرف أوضاع النحاة، من الوصف، والبدل، وغير ذلك، فكيف يُحمل على الضرورة؟ بل يجب على النحويِّ أنَّه إذا وَجد محملاً صحيحًا حمل عليه، ولا يُعدل إلى الضرورة إلا إذا عجز عن غيرها، وحملُه على البدل، أو عطف البيان أولى؛ لعدم الضرورة، ورجح جانب الوصف، فإنَّ الغالبَ استعمالُ الصفة، ويدفعه كثرة استعماله غير صفة، كقولنا: (هذا ابنُ زيدٍ مقبلٌ)[٣].

رأي ابن عمرون:

حمل الزمخشريّ تحريك التنوين في (رجز الأغلب) السابق على الضرورة، كمَا أنَّه جعل (ابن) صفة لــ(قيس).

ولم يرتضِ ابنُ عمرون ما ذهب إليه الزمخشريّ بل عارضه بلهجة قوية، وقال: لا ينبغي أنْ يُحمل تحريك التنوين -هنا- على الضرورة، ولا يُجعل (ابن) صفة لــ(قيس)، بل هو بدلٌ أو عطفُ بيان.

المناقشة:

اختلفتْ كلمةُ النحويين في تنوين العلم الموصوف بابن في الشعر على قولين:

---

(١) الرجز للأغلب العجلي وهو من شواهد الكتــاب ٣/ ٥٠٦، وانظــر: ابــن الســيرافي ٢/ ٢٧٢، والنَّحاس ٢٤٨، وضرائر ابن عصفور ٢٨، والخصائص ٢/ ٤١٩، والمقتضب ٢/ ٣١٥، وابــن الشجري ١/ ٣٨٢، وتحصيل عين الذهب ٥١٦، وشرح شواهد الشــافية ٢٥٤، والارتشــاف ٤/ ٢١٨٩، والتصريح ٢/ ٢١٩.

(٢) المفصل بشرح ابن يعيش ٢/ ٢٨٦، وشرح الجندي ١/ ٤١٨.

(٣) التعليقة ٢/١٠٨٠.

الأول: ذهب سيبويهِ إلى أنَّه ضرورة شعرية، قال: "هذا بابُ ما يَذهب التنوينُ فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام، ولا لأنَّه لا ينصرف وكان القياس أنْ يَثبت التنوينُ فيه، وذلك كلُّ اسم غالبٍ وُصف بابن، ثم أضيف إلى اسم غالبٍ، أو كنية أو أُمٍّ، وذلك قولك: (هذا زيدُ بنُ عمرو)، وإنَّما حذفوا التنوينَ من هذا النحو حيث كثُر في كلامهم ... وإذا اضطر الشاعر في الأول -أيضًا- أجراه على القياس.

سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت:

هِيَ ابْنَـتُكمْ وأُخْـتُكمْ زَعَمْـتُم ∴ لِثَعْلَبَـةَ بْـنِ نَوْفَـلٍ ابْـنِ جَسْـرِ[1]

وقال الأغلب:

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ ابْنِ ثَعْلَبَهْ"[2] أ. هـ

هـ

استشهد سيبويهِ على هذه الضرورة - وهي إبقاءُ التنوين في العلم الموصوف بابن مع وجود شروط الحذف اللازم في الكلام -، ببيتين من الشعر، وما دام التنوينُ قد ثبت لضرورة الشعر لزم إثبات الألف في (ابن) خطًا[3].

وقد تابع كثيرٌ من العلماء سيبويهِ في القول بالضرورة -هنا- منهم: الزمخشريّ، وابن مالك، والرَّضيّ، والكيشي، وأبو حيانَ، والمرادي، والشيخ خالد الأزهري[1]، وغيرهم[2].

---

(١) البيت من الوافر: لفارعة بنت معاوية بن قشير القشيرية، كما في ابن السيرافي ٢/ ٢٥٧، وانظره في: ابن ابن النَّحاس ٢٤٧، والنكت ٩٥٨، والأمالي الشجرية ٢/ ٤٧، وتحصيل عين الذهب ٥١٦، والشاهد فيه: كما قال الأعلم في (تحصيل عين الذهب ٥١٦): (تنوين (نوفل) ضرورة، والمستعمل في الكلام حذف التنوين من الاسم العلم إذا نعت بابن مضاف إلى علم).

(٢) الكتاب ٣/ ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، وقال عنه الأعلم في (تحصيل عين الذهب ٥١٦): (الشاهد فيه: تنوين (قيس)، والقول فيه كالقول في الذي قبله.

(٣) ينظر: الأشموني بحاشية الصبان ٣/ ١٤٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٢٠.

الثاني: حاول بعضُ النحاة إخراجَ البيتين السابقين في كلام سيبويهِ ونحوهما عن الضرورة الشعرية، فرأوا أنَّ (ابنًا) في نحو ما تقدم من الشعر ليس وصفاً للعلم السابق، وإنَّما هو بدلٌ منه، ولذا لم يُجعل معه كالشيء الواحد، فوجب أنْ ينوى انفصال (ابن) ممَّا قبله؛ لأنَّه في التقدير من جملة ثانية؛ إذْ البدل على نية تكرار العامل، وعلى ذلك تقول: (كلمت زيدًا ابنَ بكر)، وكأنَّك قلت: كلمت ابن بكر، وكأنَّك قلت: كلمت زيدًا كلمت ابن بكر(٣).

وهذا مذهب ابن جنيّ(٤)، واختاره ابن يعيش، قال: "ومن فعل ذلك لزمه إثبات الألف في الخط، والجيِّد في البيتين أنْ يكونَ أراد البدل لا الوصف ليخرج عن عهده الضرورة"(٥).

وكذلك هو مُختار ابن عمرون، وحجته: أنَّ النحوي إذا وجد محملاً صحيحًا حمله عليه، ولا يُعدل عن الضرورة إلا إذا عجز عن غيرها، وبيَّن أنْ حمله على البدل، أو عطف البيان أولى لعدم الضرورة(٦).

وعلى هذا فالضرورة الشعرية عند ابن عمرون: ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وهذا صريح كلامه: (.... ولا يعدل إلى الضرورة إلا إذا عجز عن غيرها)، ولعلَّ ابن مالك متابع له في هذا فهو شيخه وأستاذه؛ إذْ يرى ابنُ مالكٍ أنَّ الضرورة ما ليس

---

(١) تنظر: مراجع هؤلاء مرتبة حسب ترتيبهم على النحو الآتي: المفصل ٣٥٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٩١، وشرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٤٤٢، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٧٩، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٨٩، وتذكرة النحاة ٤٣١، وشرح التسهيل للمرادي ٨٣٠، والتصريح ٢/ ٢١٩، ٢٢٠.

(٢) ينظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان ٣/ ١٤٣، ١٤٤.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٧/ ٣٥٥١، والخصائص ٢/ ٤٩١.

(٤) الخصائص ٢/ ٤٩١، وانظر: تمهيد القواعد ٧/ ٣٥٥١، والخزانة ٢/ ٢٣٦.

(٥) شرح المفصل ٢/ ٢٧٠.

(٦) ينظر: التعليقة لابن النَّحاس ٢/ ١٠٨٠.

للشاعر عنه مندوحة، اعتمادًا على أنَّها مشتقةٌ من الضرر، وهو النازل الذي لا مـــدفع عنه[١]، وبناءً على ذلك فابن مالك مسبوقٌ في مذهبه في الضرورة بشيخه ابن عمرون.

وهما بهذا الفهم يخالفانِ الجمهورَ في مفهوم الضرورة؛ إذ هي عندهم: ما وقع في الشعر ممَّا لا يجوز نظيره في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا[٢].

هذا وقد ردَّ ابنُ الحاجب على ابن جنيّ، ومَنْ وافقه، فقال في (الإيضاح في شرح المفصل): "وزعم قوم أنَّ (ابن ثعلبة) بدل، وقصدُه أنْ يُخرجه عن الشذوذ، وهو بعيـــدٌ؛ لأنَّ المعنى على الوصف كغيره، وأيضًا فإنْ خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال (ابن) بدلاً"[٣].

موقف ابن النَّحاس من شيخه:

لابن النَّحاس مع شيخه في المسألة موقفان: الأول: موافقته له في حملـــه البيـــتَ على البدل، أو عطف البيان، وإخراجه عن باب الضرورة، وهما بذلك يخالفـــانِ إمـــام النحاة.

الثاني: مخالفته له في اعتراضه على الزمخشريّ، بأنَّه يظن أنَّ العرب تعرف أوضاع النحاة من الوصف والبدل، وغير ذلك.

قال ابن النَّحاس:" قلتُ: ما ذكره شيخنا من تخريج البيت ومناقشته للزمخشري في غاية الحِلِّ، ولا مَعدِلَ عنه، لكنْ عندي في قوله: (إنَّ العرب لا تعرف أوضاع النحـــاة من الوصف والبدل) نظر. فإنَّ الزمخشريّ لم يُرد أنَّ العرب تقـــول: هـــذا وصـــفٌ، وتجرى عليه أحكام الصفة، ولا هذا بدلٌ، وتجرى عليه أحكام البدل، بل تعتقد في هـــذا حكم المعنى الذي يعبر عنه النحاة بالصفة، وتعامله معاملة ما يقتضيه ذلـــك المعنـــى،

---

(١) ينظر: خزانة الأدب ١/ ٣١، والضرائر للألوسى ٦.

(٢) ينظر: المرجعين السابقين ذاتهما.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٦٩، وانظر: خزانة الأدب ٢/ ٢٣٦.

ويعتقد في هذا المعنى الذي يُعبر عنه النحاة بالبدل، وتُعامله معاملة ما يقتضي ذلك المعنى، هذا ما لا يشك فيه أحدٌ، وأمَّا أنْ تعبِّر عن تلك المعاني بهذه الألفاظ فلا"[1].

أقول: وفهمُ ابنِ النَّحاس لكلام الزمخشريّ هو الذي يتوافق ومقصدَ الزمخشريّ، بخلاف فهم شيخه له.

وهذا يدلُّ على دقة ابن النَّحاس، واستقلال شخصيته، ومناقشته شيخَه مناقشةً علمية هادئة، تنُمُّ عن كبير أدبِ هذا الشيخ حيث يقول: (... لكنْ عندي نظر).

وقول سيبويهِ أقرب في المسألة، لما ردَّ به ابنُ الحاجب سابقاً.

****

---

(١) التعليقة ٢/ ١٠٨٠.

إدغامُ الشِّين في السِّين، والعكس

الأصلُ في الإدغام في كلام العرب: أنَّ الحرفين إذا كانا من مَخرج واحد (مثلين أو متجانسين) ثقل النطق بهما على اللسان، فقصدوا التخفيفَ، فأسكنوا الأول وأدغموه في الثاني، كقولهم: (مَدَّ) و(شَدَّ) وأصله: (مَدَدَ)، و(شَدَدَ)، فلمَّا ثقل هذا الاستعمال أسكنُوا الدال الأولى، وأدغموها في الثانية[١].

وقد ذكر النحويون البصريون أنَّ الشين لا تدغم إلا في مثلها نحو: (أَقْمِشْ شِيحًا)[٢]، وتَعترِضُ قولَهم قراءةُ أبي عمروٍ، التي أشار إليها ابنُ النَّحاس فقال: "وأمَّا الشين فإنَّها لا تدغم في شيء؛ لمَا فيها من زيادة التفشي، فإدغامها يُذهب ذلك، هذا ما يقوله النحاة، وقد رَوى أبو عمرو إدغامَها في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾[٣] كما رُوى عنه إدغام السين فيها في قوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[٤]؛

---

(١) ينظر: الإتحاف ٢١، والخصائص ١/ ١٥٩، والمزهر ١/ ١٩١، والنشر ١/ ٢٧٩، ٢/ ١٩، والمحرر في النحو ٤/ ٤٥٠، وشرح ألفية ابن معطٍ ٢/ ١٣٦٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٤٨، والمقتضب ١/ ٣٤٦، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٩٥٢، والبديع ٢/ ٢/ ٦٣٦، والتخمير ٤/ ٤٦٢، وشرح المفصل ١٠/ ٥١٧، والممتع ٦٨٨، وشرح ألفية ابن معطٍ ٢/ ١٣٧٥، والإقليد في شرح المفصل ٤/ ٢١٦٥.

(٣) سورة الإسراء آية ٤٢، والإدغام رواه منصوصاً ابن الزيدي عن أبيه عن أبي عمرو، قال الداني: "وبذلك قرأ من طريق اليزيدي وشجاع، وروى عنه غيره ذلك بالإظهار من أجل التفشي الذي في الشين". جامع البيان ١٧٢، وانظر: الإدغام الكبير (عن أبي عمرو بن العلاء) ٦٨، والتذكرة ١/ ١٠٥، والإدغام الكبير للداني ١٢٩، والإقناع ٢١٥، ورواية أبي عمر ١٣٧، والنشر ١/ ٢٩٢، والإدغام للسيرافي ٤٢٨، والارتشاف ٢/ ٧٠٥.

(٤) سورة مريم آية ٤، روى الإدغام ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو، قال الداني: "وبذلك قرأت، وعليه أكثر أهل الأداء عن اليزيدي وعن شجاع، وبلغني عن ابن مجاهد أنه كان يُخَيِّرُ في ذلك بين الإظهار والإدغام، جامع البيان ١٧٣، وانظر: الإدغام الكبير عن أبي عمرو بن العلاء، ٧٠، والتذكرة ١/ ١٢١، والإدغام الكبير للداني ١٤٧، والإقناع ٢١٥، ورواية أبي عمرو ١٤٣، والنشر

لأنَّهما متواخيتان في الهمس والرخاوة والصوت، بما في السين من الصفير، وفي الشين من التفشي، قال ابن يعيش: "وليس هذا مذهب البصريين؛ لأنَّ للشين فضلَ استطالة في التفشي وزيادةَ صوت على السين"(١).

قلت: ما قاله شيخنا -(ابن عمرون)؛ وشيخ شيخنا ، موفق الدين بن يعيش من إنكار إدغام الشين في السين شيء لم ينفرد به، بل هو قول النحاة، ويزيدون في النكير على ما قال، وتتَّقَمَ العلماءُ منهم ذلك؛ لأنَّ رواية أبي عمرو وغيره من السبعة صحيحةُ الإسناد عن رسول الله ﷺ، فكيف يَسَعُ إنكارها؟ بل هي حجةٌ على من خالفها"(٢).

رأي ابن عمرون:

يرى ابن عمرون أنَّ الشين لا يجوز أنْ تدغم في السِّين، وهو قول النحاة كما قال ابن النَّحاس بل هو قول البصريين منهم.

المناقشة:

يجوز أنْ تدغم الشين في الشين بإجماع، ولم يلتق في القرآن شينانِ(٣)، أمَّا إدغامُهما في السين، وإدغام السين فيها فالذي عليه النحويون البصريون أنَّ السين لا تدغم في الشين، ولا الشين في السين(٤).

والعلةُ في عدم جواز هذا الإدغام عندهم - كما ذكر ابن النَّحاس-: أنَّ الشين فيها زيادة من التفشي، ومدة ليست في الجيم، فبالإدغام في مقاربها وهو السين تَبطُل هذه

١/ ٢٩٢، والإدغام للسيرافي ٤٢٨، والمساعد ٤/ ٢٦٨، والممتع ٢/ ٧٢٦، وشفاء العليل ٣/ ١١٢١.

(١) شرح المفصل ١٠/ ٥١٧، وفيه ما ذكره ابن النَّحاس نصًّا.

(٢) التعليقة ٢/ ١٠٦٦، ١٠٦٧.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٢١٧.

(٤) ينظر: الإدغام للسيرافي ٤٢٨، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٩٥٢، والممتع ٧٢٦، وراجع مراجع الحاشية الثانية في المسألة.

الزيادةُ فيمتنع هذا الإدغام لئلا يلزمَ الإجحافُ[١]، وقد وضَّح ابن النَّحاس طريق إنكار النحاة ذلك، وأنَّه من جهة القياس، لا من جهة السماع، فقال: "وطريق إنكار النحاة ذلك، شذوذُه من جهة القياس، لا السماع، كشذوذ قوله تعالى: (استَحوذَ)[٢]، فمتى رأيت من كلامٍ ما يدلُّ على إنكار في أحد الروايات السبعة المنقولة عن الأئمة الثقات.

فوجهه ما ذكرنا، ولا تظنُّ بهم إنكار الرواية – معاذ الله– وإنْ كان في ظنِّي أنَّ شيخنا (ابن عمرون) قال لي حين سألته عن إنكار بعض النحاة على أحد القراء السبعة، وكان ذلك النحوي ممَّن يُنسب إلى الاعتزال.

(إنَّما ينكر هذا النحويُّ على القارئ؛ لأنَّ من مذهب المعتزلة، جوازَ القراءة بالرأي، فأنكر بناءً على ما يقتضيه مذهبه في ظنه)[٣].

وقد أشار ابن النَّحاس إلى أنَّ في روايةِ أبي عمروٍ – السابقة – شيئًا آخر يمنعه البصريون وهو أنَّ ما قبل المُدغَم ساكنٌ صحيح، قال: ويضعفه –أيضًا– من جهة القياس: سكون ما قبل الشين، فيؤدى إلى التقاء ساكنين على غير حدِّهما"[٤].

وما ذهب إليه النحاة – كمَا عند ابن النَّحاس– والبصريون – كمَا عند غيره – معترضٌ ومردودٌ بما رواه أبو عمرو في قوله تعالى:﴿إِلَىٰ ذِى ٱلۡعَرۡشِ سَبِيلاً ﴾ بإدغام الشين في السين، وقوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبًا ﴾– بإدغام السين في الشين – كما سبق.

قال أبو سعيد السيرافي: "والذي عليه النحويون البصريون أنَّ السين لا تُدغم في الشين، ولا الشين في السين.

---

(١) ينظر: شرح المفصل للجندي ٤/ ٢١٦٥، وشرح الجمل لابن الضائع ٢/ ١١٥٢، والنشر ١/ ٢٩٣، والتعليقة ٢/ ١٠٦٦.

(٢) سورة المجادلة من الآية ١٩، وهو فصيح استعمالاً، انظر: الممتع ٢/ ٤٨٢.

(٣) التعليقة ٢/ ١٠٦٧.

(٤) السابق ٢/ ١٠٦٨.

وقد رُوى عن أبي عمروٍ إدغامُ كلِّ واحدة منهما في الأخرى، كقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ ذِى ٱلۡعَرۡشِ سَبِيلاً﴾، وأظنه ذهب إلى أنَّهما متآخيتانِ في التفشي، والصوت، فكأنَّهما من مَخرج واحد وإنْ تباعد مُخْرجَاهُما؛ كما أنَّ حروف المدِّ واللين -على تباعد مخارجها- متآخيةٌ في قلب بعضها إلى بعض، وبدل بعضها من بعض"(١).

والتفشي في الشين، والصوت (الصفير) في السين يؤدى إلى التكافؤ.

يقول الداني: "والإدغام لا يمتنع -هنا-؛ لأجل صفير السين، وهو زيادة صوت كالتفشي، وما تكافأ في المنزلة من الحروف المتقاربة فإدغامه جائز ..."(٢).

موقف ابن النَّحاس:

عرَض ابنُ النَّحاس المسألة، وأوردَ رواية أبي عمرو في الآيتين السابقتين، ثم ذكر أنَّ مِنْ مذهب النُّحاة منعَ مثل هذا الإدغام، للعلة التي ذكرها هناك، ثم بيَّن أنَّ ابن يعيش خصَّ هذا المنعَ في نحاة أهل البصرة، ثم ذكر أنَّ ابن يعيش، وشيخَه ابن عمرون تلميذ ابن يعيش قد وافقا أهلَ البصرة في منع إدغام الشين في السين، والسين في الشين.

وقد عارض ابنُ النَّحاس شيخَه في منعه هذا الإدغامَ، وبيَّن أنَّ العلماء تَقَبَّلُوا مثلَ هذا المنعِ؛ لأنَّ جواز الإدغام - هنا- مدعومٌ بقراءة سبعية متواترة، يقول: "لأنَّ رواية أبي عمرو، وغيره من السبعة صحيحة الإسناد عن رسول الله ﷺ، فكيف يَسعُ إنكارها؟ بل هي حجةٌ على من خالفها"(٣).

وقد أحسن ابن النَّحاس وأصاب حيث عارض شيخَه في منعه هذا، وأنَّ قراءة أبي عمروٍ تدلُّ على جواز هذا الإدغام، وما ذهب إليه هو القولُ السديد المتَّجه، الذي يتناسب وجلال القراءة السابقة؛ لأنَّ القراءة من القراءة بمنزلة الآية من الآية، ثم ما

---

(١) الإدغام ٤٢٨، ٤٢٩، وانظر: شرح المفصل ١٠/ ٥١٧، والتعليقة ٢/ ١٠٦٦.

(٢) جامع البيان ١٧٢، وانظر: الإدغام الكبير ١٢٩، ١٤٨، وشرح الجمل لابن الضـــائع ٢/ ١١٥٣، والنشر ١/ ٢٩٣.

(٣) التعليقة ٢/ ١٠٦٦، ١٠٦٧.

احتجَّ به المانعون من أنَّ الإدغام يبطل زيادة التفشي مردودٌ؛ لأنَّ الإدغام لا يبخس الحروف شيئًا[1].

****

(١) ينظر: الإدغام للسيرافي ١٣٢، حاشية رقم (٣).

المبحث الثالث

المسائل التي سكت عنها

-عاملُ الرَّفعِ في الخبر.

-الخلافُ في عاملِ الرَّفع في الفاعل.

-حكمُ ظروف الزمان المضافة إلى جملة اسمية أو فعلية معربة من حيث الإعرابُ والبناءُ.

- استعمال (هَلُمَّ) بين الاسمية والفعلية.

- إسناد (هَلُمَّ) إلى نون النِّسوة.

عاملُ الرَّفعِ في الخبر

أجمعَ الجمهورُ من النَّحويين على رفع الخبر[١]، فإذا جاء مبنيًّا فهو مرفوعُ المحلِّ، وإنْ كان منقوصًا أو مقصورًا فيكون مرفوعًا بضمة مقدَّرة على آخره، لكنَّهم اختلفوا في رافعه على أقوالٍ متباينة[٢].

وقد أشار ابنُ النَّحاس إلى هذه الأقوالِ، فقال: "واختلف النَّاس في عامل المبتدأ والخبر ... وأمَّا العامل في الخبر، فقد نُقل عن الكوفيين ما ذكرناه أولاً من أنَّ العامل فيه المبتدأ، وللبصريين فيه أقوالٌ، منها: أنَّ الابتداء عاملٌ في المبتدأ والخبر معًا ... ومنها: أنَّ الابتداء عاملٌ في المبتدأ، وهو والمبتدأ يعملانِ في الخبر ... ومنها: أنَّ العامل في المبتدأ الابتداء، والمبتدأ وحدَه عمل في الخبر ....، وفهمَ شيخُنا ابنُ عمرونَ من كلام الزمخشريّ في قوله: (هما الاسمانِ المجردانِ للإسناد)، وقوله بعد ذلك: (وكونهما مجردين)[٣]، أنَّ العاملَ في الخبر معنويٌّ غير الابتداء، وهو تجردٌ آخرُ .... قال ابن عمرون: وذا عندي أجود ما يقال"[٤].

رأي ابن عمرون:

من واقع نقل ابن النَّحاس عن شيخه نلاحظ أنَّه يرى أنَّ العامل في الخبر معنويٌّ، وهو تجرد آخرُ غيرُ الابتداء، فعامل المبتدأ تجرد المبتدأ، وعامل الخبر تجرد الخبر،

---

(١) قال الشريف الكوفي: "ولمَّا كان المبتدأ يفتقر إلى خبر يحدث به عنه، ويكون مسنداً إليه استحقَّ الخبرُ أن يكون مرفوعًا؛ إذْ كان لابدَّ في الكلام منه" انظر: شرح اللمع له ٨١.

(٢) تنظر المسألة في: الكتاب ٢/ ١٢٦، ١٢٧، والمقتضب ٢/ ٤٩، ٤/ ١٢، ١٢٦، والأصول ١/ ١٨، والمرتجل لابن الخشاب ١١٤، وعلل النحو لابن الوراق ٢٦٤، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٣٩٤، والإنصاف ١/ ٤٤، وأسرار العربية ٦٧، والتبيين ٢٢٤، والخصائص ٢/ ٣٨٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٦٩، وشرحه لأبي حيان ٣/ ٢٥٧، وشرحه لناظر الجيش ٢/ ٨٥٣.

(٣) ينظر: المفصل ٢٣، وشرحه لابن يعيش ١/ ٨٤، ٨٥.

(٤) التعليقة ١/ ٢٩٨- ٣٠١.

كما نرى أنَّه استنبط هذا الرأي من كلام الزمخشريّ في (مفصله). ولهذا مزيدُ توضيحٌ في أثناء المناقشة.

المناقشة:

بالبحث في أمَّات كتب النحو وجدت اختلافًا كثيرًا بين النحويين في المسألة، ونتج عن هذا الاختلاف الأقوال الآتية:

القول الأول: أنَّ الخبر ارتفع بالمبتدأ؛ لأنَّه مبنيٌّ عليه فارتفع به كمَا ارتفع المبتدأ بالابتداء، وهو مذهب سيبويهِ(١)، والمبرِّدِ في أحد قوليه(٢)، قال أبو حيانَ: "وبقول سيبويهِ قال جمهور البصريين"، وهو اختيار أبي على الفارسيّ(٣)، وابن جنيّ في كتابه (اللمع)(٤) وابن مالك(٥)، وناظر الجيش(٦)، وهو قول الكوفيين(٧).

قال ابن النَّحاس: "واستنبطوا ذلك من قول سيبويهِ: فأمَّا الذي يبنى عليه شيء هو هو فإنَّ المبنيَ عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء"(٨)، فقالوا قد نصَّ في قوله: (إنَّ المبنيَ عليه يرتفع به) على أنَّ المبتدأ يعمل في الخبر، وجعلوا الضمير في (به) عائدًا على المبتدأ.

---

(١) الكتاب ٢/ ١٦٠، ١٢٦، ١٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٦٩، ٢٧٠.

(٢) المقتضب ٤/ ١٣، وانظر: التذييل والتكميل ٣/ ٢٥٧، والارتشاف ٣/ ١٠٨٥.

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٥٥، ٢٥٦، وشرح الرَّضيّ ق١ جـ١/ ٢٥٤، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ٢/ ٨١٧، وشرح الكافية له ١١٥.

(٤) اللمع ٢٦، وشرحه للأصفهاني ١/ ٢٨٧، وشرح الرَّضيّ ق١جـ١/ ٢٥٤.

(٥) شرح التسهيل ١/ ٢٧٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٤.

(٦) تمهيد القواعد ٢/ ٨٥٣.

(٧) ينظر: معاني الفراء ٣/ ١٨٥، والحلل في إصلاح الخلل ١٤٩، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ٨٤، ٨٧، ١١٣، ١٤٤، ١٦٥، ٢٣٩، ٣٠٨، والإنصاف ١/ ٤٤، وابن يعيش ١/ ٨٤، والتعليقة لابن النَّحاس ١/ ٣٩٨، والتبيين ٢٣٠، والهمع ١/ ٣١١.

(٨) الكتاب ٢/ ١٢٧، وانظر: شرح التسهيل ١/ ٢٧٠، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٥٣.

وقال بعضُ من تعرَّض لهذا المكان: إنَّ الضمير في (به) يعود إلى الابتداء، لا إلى المبتدأ، فيكون حينئذٍ مذهبه موافقاً لقول من قال: إنَّ الابتداء عامل في الجزأين معًا"[١].

والمقصود بـ (بعضهم) في كلام ابن النَّحاس هو الأنْباريُّ؛ حيث نسب إلى سيبويهِ القول بأنَّ عامل الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعًا[٢].

وما نسبه الأنباريُّ وغيرُه إلى سيبويهِ مردودٌ لوضوح مذهب سيبويهِ من خلال كلامه، قال ابن مالك: "ومذهبُ سيبويهِ أنَّ المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وأنَّ الخبر مرفوعٌ بالمبتدأ، صرَّح بذلك في مواضع كثيرة، منها قوله: (المبتدأ كل اسم ابتُدِئ به ليبنى عليه كلام)، ثم قال: فالمبتدأ الأول، والمبني عليه ما بعده، فهو مسندٌ ومسندٌ إليه، ثم قال: (واعلم أنَّ المبتدأ لابدَّ أنْ يكون المبني عليه شيئًا هو هو، أو يكون في مكان أو زمانٍ، وهذه الثلاثة يُذكر كلُّ واحدٍ منها بعد ما يُبتدأ، فأمَّا الذي بني عليه شيء هو هو فإنَّ المبني يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع (عبد الله)؛ لأنَّه ذكر ليبنى عليه (المنطلق)، وارتفع (المنطلق)؛ لأنَّ المبني على المبتدأ بمنزلته[٣] هذا نصُّه"[٤].

وقد استدلَّ ابن القواس لمذهب سيبويهِ بما يأتي:

١- أنَّ المبتدأ لقربه من الخبر لا يؤثر فيه غيره.

٢- عدم اقتضاء الابتداء له؛ لأنَّ الابتداء ليس وصفاً للخبر[٥].

---

(١) التعليقة ١/ ٢٩٩، وانظر: تعليق الفرائد ٣/ ١٧.

(٢) أسرار العربية ٧٦.

(٣) هذا الكلام بنصِّه في الكتاب ٢/ ١٢٦، ١٢٧.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٢٦٩، ٢٧٠، وانظر: التذييل والتكميل ٣/ ١٥٧، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٥٣.

(٥) شرح ألفية ابن معطٍ له ٢/ ٨١٧.

وقد رُدَّ مذهبُ سيبويهِ ومَنْ وافقه بأوجهٍ:

أحدها: أنَّ المبتدأ قد يرفع فاعلاً، نحو: القائم أبوه ضاحك، فلو كان رافعاً للخبر لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحدٍ في معمولين رفعاً من غير أنْ يكون أحدهما تابعاً للآخر، وذلك لا نظير له.

الثاني: أنَّ المبتدأ قد يكون اسمًا جامداً نحو: (زيد)، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجزْ تقديم معموله عليه، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه؛ بل يجب في بعض المواضع، فدلَّ ذلك على أنَّه غير عامل فيه.

الثالث: أنَّ المبتدأ قد يكون ضميراً، والضمير لا يرفع إذا كان ضمير ما يعمل، فكيف إذا كان ضمير ما لا يعمل.

قال الأبذيُّ وابنُ الضائع: هذا الذي رُدَّ به على سيبويهِ لا يلزم:

أمَّا **الأول:** فلأنَّ طلبه للفاعل مخالفٌ طلبَه للخبر، فقد اختلفت جهتا الطلب، ويجوز عملُ رفعين أو نصبين من وجهين مختلفين؛ أمَّا من جهة واحدة فلا.

وأمَّا **الثاني:** وهو أنَّ العامل إذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله؛ فإنَّما ذلك فيما كان من العوامل محمولاً على الفعل ومشبهاً به.

والمبتدأ ليس من هذا القبيل؛ لأنَّ عمله متأصلٌ؛ لأنَّه إنَّما يعمل فيه لطلبه له، كما يعمل الفعل في الفاعل لطلبه له.

وأمَّا **الثالث:** فلا يلزم إلا لو كان المبتدأ يَعمل بالحمل على الفعل أو بالنيابة منابَه، أمَا وهو يعمل بحق الأصالة فلا فرق فيه بين الظاهر والمضمر والجامد والمشتق، وإنَّما يعتبر هذا الذي ذكروه بالنسبة إلى الأفعال أو لمَا ينوب مناب الأفعال من الأسماء[1].

المذهب الثاني: أنَّ الخبر مرفوعٌ بالابتداء: لأنَّه رفع المبتدأ فيجب أنْ يرفعَ الخبر؛ لأنَّه مقتضٍ لهما فهو كالفعل لمَّا عَمل في الفاعل عمِل في المفعول[2].

---

(١) تنظر هذه الردود والجواب عنها في: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٦، ٣٥٧، والتذييل ٣/ ٣٥٧، ٣٥٨، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٥٣، ٨٥٤.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ٤٦، وشرح المفصل ١/ ٨٥، والتصريح ١/ ١٩٦، والأشموني ١/ ١٩٣.

قال ابن النَّحاس:" وإلى ذلك يشير كلامُ الزمخشريّ في تشبيهه الابتداء بـ(كان)؛ لأنَّه لمَّا اقتضت مُشبَّهاً ومُشبَّهاً به كانت عاملة في الجزأين فكذلك الابتداء لمَّا اقتضاهما عمل فيهما"[١].

وهو مذهب الأخفش[٢]، والرمانِي[٣]، والأنباريّ[٤]، وابن معطٍ[٥]، ونسبه العكبريّ[٦]، وأبو حيانَ[٧]، وابن عقيل[٨]، وناظر الجيش[٩] إلى ابن السراج.

وما في (أصول) ابن السراج مخالفٌ لهذه النسبة، قال: "هما مرفوعانِ أبدًا، فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما، أي: بالمبتدأ والابتداء، نحو قولك: الله ربُّنا، ومحمدٌ نبيُّنا"[١٠].

وكون الابتداء رافعاً الخبرَ لا يصحُّ لأربعة أوجه:

أحدها: أنَّ الأفعال أقوى العوامل، وليس فيها ما يعمل رفعين دون إتباع، فالمعنى إذا جعل عاملاً كان أضعفَ العوامل، وكان أحقَّ بألا يعمل رفعين دون إتباع.

الثاني: أنَّ المعنى الذي يُنسب إليه عملٌ، ويمنع وجوده دخولَ عاملٍ على مصحوبه كالتمني والتشبيه أقوى من الابتداء؛ لأنَّه لا يمنع وجوده دخولَ عاملٍ على مصحوبه،

---

(١) التعليقة ١/ ٢٩٨، ٢٩٩، وانظر: المفصل ٢٤، وشرحه لابن يعيش ١/ ٨٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن له ص٩، والمساعد ١/ ٢٠٥، ونتائج التحصيل ٣/ ٩٤٩، وشفاء العليل ١/ ٢٧٢.

(٣) ينظر: مراجع الحاشية السابقة، وشرح كتاب سيبويهِ للرماني ١/ ٥١٧ (رسالة).

(٤) أسرار العربية ٧٦.

(٥) شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ٢/ ٨١٤.

(٦) التبيين ٢٢٩، واللباب ١/ ١٢٨.

(٧) التذييل والتكميل ٣/ ٢٥٩، والارتشاف ٣/ ١٠٨٥.

(٨) المساعد ١/ ٢٠٥.

(٩) تمهيد القواعد ٢/ ٨٥٤.

(١٠) الأصول ١/ ٦٣.

والأقوى لا يعمل إلا في شيء واحد وهو الحال، فالابتداء الذي هو أضعف أحقُّ بـألا يعملَ إلا في شيء واحد.

الثالث: أنَّ الابتداءَ معنًى قائمٌ بالمبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ مشتقٌ منه، والمشتقُّ يتضمن معنى ما اشتُقَّ منه، وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائزٌ بإجماعٍ من أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملاً في الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنويّ الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنويّ الأقوى ممتنع، فما ظنك بالأضعف؟

الرابع: أنَّ رفع الخبر عملٌ وُجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذي تضمنه، فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذي تضمنه، كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ(١).

وقد رَدَّ أبو حيانَ هذه الأوجه، قال ناظرُ الجيش: "وردَّ الشيخ الأوجهَ بما لا يقوى، فأضربت عنه خشية الإطالة"(٢).

المذهب الثالث: الذي رفع الخبر الابتداء والمبتدأ معًا، وهو مذهب المبرد في قوله الآخر(٣)، وأبي إسحاق الزجَّاج(٤)، وابن السراج(٥)، وابن جنيّ في (الخصائص)(٦)، قال قال ابن النَّحاس عن هذا المذهب: "وربَّما قيل: إنَّ هذا مذهب سيبويهِ، استنباطًا، وإلا فليس مصرحاً به في كتاب سيبويهِ"(٧).

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٠، ٢٧١، وانظر: التذييل ٣/ ٢٥٩، والمساعد ١/ ٢٠٥، وتمهيد وتمهيد القواعد ٢/ ٨٥٥.

(٢) تمهيد القواعد ٢/ ٨٥٥، وانظر ردود أبي حيان على ابن مالك مفصلة في التذييل ٣/ ٢٥٩، ٢٦٠، وقد أضربت عنها أيضًا خشية الإطالة.

(٣) المقتضب ٢/ ٤٩، ٤/ ٢٦، وانظر: شرح الكافية لابن القواس ١١٥، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٥٦.

(٤) ينظر: شفاء العليل ١/ ٢٧٢، ونتائج التحصيل ٣/ ٩٥٢.

(٥) الأصول ١/ ٥٨.

(٦) ٢/ ٣٨٥.

(٧) التعليقة ١/ ٢٩٩.

وهو كما قال ابن النَّحاس ليس مصرحًا به في الكتاب، ومذهب سيبويهِ ما ذُكر أولاً من أنَّ العامل في الخبر هو المبتدأ.

وحجة هذا المذهب: أنَّ الابتداءَ ضعيفٌ فلا يعمل في شيئين إلا بمقوٍّ، كما قويَ حرفُ الشرط بفعله حين عملا جميعاً في الجزاء عند طائفة(١).

وهذا القول أيضًا مردود؛ لأنَّه يقتضي كون العامل معنًى متقوياً بلفظ، والمعروف كون العامل لفظًا متقوياً بلفظ، كتقوي الفعل بواو المصاحبة، أو كون العامل متقوياً بمعنى، كتقوي المضاف بمعنى اللام أو بمعنى مِنْ، فالقول بأنَّ الابتداء عامل مقوًّى بالمبتدأ لا نظير له، فوجب ردُّه.

وأمَّا قولهم: كما قوي حرفُ الشرط بفعله .... إلخ، فليس كما زعموا؛ لأنَّ أداة الشرط وفعله لفظانِ، فإذا قوي أحدهما بالآخر لم يكن بدعاً، وأما الابتداء والمبتدأ فمعنى ولفظ، فلو قوي اللفظ بالمعنى لكان قريباً، بخلاف ما يحاولونه من العكس، فإنَّه بعيدٌ ولا نظيرَ له(٢).

فائدة:

قال السيوطيُّ: "وقيل: العامل فيه الابتداء والمبتدأ معًا، وعلى هذا، هل العامل مجموع الأمرين، أو الابتداء بواسطة المبتدأ. قولان"(٣).

قال ابن يعيش: "والذي أراه أنَّ العامل في الخبر هو الابتداء وحدَه على ما ذكر – كما كان عاملاً في المبتدأ، إلا أنَّ عمله في المبتدأ بلا واسطة، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ"(٤).

---

(١) السابق، وعلل النحو لابن الوراق ٢٦٥، والتصريح ١/ ١٩٦.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧١، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٧، والتذييل ٣/ ٢٦١، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٥٦، ونتائج التحصيل ٣/ ٩٥٢، والنهاية لابن الخباز ٣/ ٦٧٥.

(٣) الهمع ١/ ٣١١.

(٤) شرح المفصل ١/ ٨٥.

وقال ابن مالك: "وأمثل من قول من قال: الابتداء رفع المبتدأ والخبر معًا قول أبي العباس: الابتداء رفع المبتدأ بنفسه، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ"(١).

المذهب الرابع: أنَّ رافعه: هو التجرُّد للإسناد، والمراد بالتجرد: التعري عن العوامل اللفظية، وهذا مذهب الجرمي(٢)، والسيرافي(٣)، وكثيرٍ من البصريين(٤)، وذكر الفراءُ أنَّه مذهب الخليل(٥).

قال أبو حيانَ:" وأصحابُ الخليل لا يعرفون هذا"(٦)، وهو اختيارُ الزمخشريّ، وابنِ عمرون.

قال الزمخشريّ – في تعريف المبتدأ والخبر –: "هما الاسمان المجرَّدان للإسناد نحو قولك: زيدٌ منطلقٌ ... وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما؛ لأنَّه معنًى قد تناولهما معًا تناولاً واحدًا من حيث إنَّ الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسندٍ ومسندٍ إليه، ونظير ذلك أنَّ معنى التشبيه في (كأنَّ) لما اقتضى مشبهاً ومشبهاً به كانت عاملة في الجزأين"(٧).

قال ابنُ النَّحاس: "وفهمَ شيخُنا ابن عمرون من كلام الزمخشريّ في قوله: (هما الاسمان المجردان للإسناد)، وقوله بعد ذلك: (وكونهما مجرَّدين): أنَّ العامل في الخبر معنويٌّ غيرُ الابتداء، وهو تجردٌ آخرُ، لأنَّه قال في (شرحه المفصل): وقوله:

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٧١، وانظر: تمهيد القواعد ٢/ ٨٥٦.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ٤٩، وإصلاح الخلل ١١٨، والتذييل ٣/ ٢٦١، والمساعد ١/ ٢٠٦، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٥٦.

(٣) انظر: الحاشية السابقة، وشرح كتاب سيبويهِ للسيرافي ٢/ ٦٤ – ٦٧.

(٤) انظر: إصلاح الخلل ١١٩، وابن يعيش ١/ ٨٣، والتذييل ٣/ ٢٦١، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٥٦، والمساعد ١/ ٢٠٦.

(٥) ينظر: إصلاح الخلل ١١٩، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٦٢.

(٦) التذييل والتكميل٣/ ٢٦٢، والارتشاف ٣/ ١٠٨٥.

(٧) المفصل ٢٣، ٢٤.

(وكونهما) يقتضي أنَّ عامل المبتدأ تجرد المبتدأ، وعامل الخبر تجـرُّد الخبـر؛ لأنَّـه أضاف الكون لهما، وكون أحدهما غير كون الآخر، فيلزم أنْ يكـون للمبتـدأ عامـلٌ، وللخبر عاملٌ غير عامل المبتدأ، وحينئذٍ لهما عاملان.

قال ابن عمرون – أيضًا– وإلى ذا أشار السيرافي في (شرح كتاب سيبويهِ)، فقال: (في كلِّ واحدٍ منهما تعريةٌ)[١] فقوى ذلك بأنَّ خبر المبتدأ قد يتقدم عليه، ويرتفع بمـا كـان يرتفع به.

قال السيرافي: (ويقوي هذا قول سيبويهِ: (لأنَّ المبني على المبتدأ بمنزلته)[٢].

قال ابن عمرون: (وذا عندي أجود ما يُقال).

وإنْ كان ما ذكره الزمخشريّ في أثناء المفصل من تشبيهه بـ(كان) يُعلم منه، أنَّ العامل عنده واحدٌ، وقوى ابن عمرون هذا المذهب: بأنْ قال: (وكذا قول سيبويهِ أنَّ (لا) لا تعمل في الخبر، بل هو مرفوعٌ بما ارتفع به إذا كان خبراً[٣] مع أنَّ الابتـداء فـي المبتدأ قد أزالته (لا) بعملها، فلو كان ذاك هو العامل، وقد زال لبقي خبـر (لا) بغيـر عامل عند سيبويهِ"[٤].

وهذا المذهب صحَّحه الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[٥]، قال أبو حيانَ: "وصحَّحه "وصحَّحه بعض شيوخنا، وزعموا أنَّ التعري عن العوامل رافعاً للاسم بشرط أنْ يكون المُعرَّى قد ركب من وجه ما، حكى سيبويهِ أنَّهم يقولـون: واحـد، واثنـانِ، وثلاثـة، وأربعة، إذا عدوا، ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ولا عنهما، وذلك مـع التركيـب بالعطف، فإنْ لم يُعطف بعضها على بعضٍ كانت موقوفة، فقلت: واحد، اثنان، ثلاثـة،

---

(١) شرح السيرافي ٢/ ٦٤ – ٦٧.

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٧.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٧٤– ٢٧٦.

(٤) التعليقة ١/ ٣٠٠، ٣٠١.

(٥) شرح الجمل له ١/ ٣٥٦، ٣٥٧، وانظر: التذييل ٣/ ٢٦٣، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٥٧.

فلذلك المبتدأ والخبر ارتفعا مع تركيب المبتدأ بالإخبار عنه، وتركيب الخبر بالإخبار عنه"(١).

وهذا المذهب مردودٌ، قال ابن مالك:" وهو مردودٌ -أيضًا- بما رُدَّ به قولُ مَنْ قال: هما مرفوعان بالابتداء، وفيه رداءةٌ زائدة من ثلاثة أوجه: أحدها: أنَّه جعل التجرد عاملاً، وإنَّما هو شرطٌ في صحة عمل الابتداء، والابتداء هو العامل عند سيبويهِ وغيره من المحققين.

والثاني: أنَّه جعل تجردهما واحدًا، وليس كذلك، فإنَّ تجرد المبتدأ تجردُ الإسناد إلى ما يسدُّ مسدَّ مسندٍ إليه، وتجرد الخبر إنَّما هو ليسند إلى المبتدأ، فبين التجريدين بَونٌ، فكيف يتحدانِ؟(٢)

والثالث: أنَّه أطلق التجرد ولم يقيدْه، فلزم من ذلك ألا يكون مبتدأ ولا خبراً ما جُرَّ منهما بحرف زائد، نحو: ما فيهما من أحدٍ"(٣).

وذهب ابن كيسان إلى أنَّ هذا المذهب يفسده كون ذلك مؤدياً إلى أنْ يكون وجود العامل أضعف من عدمه إنْ قدرت التعرية عن عامل نصب أو خفض؛ لأنَّ التعرية تعمل رفعاً، ووجود العامل الذي قدرت التعرية عنه يعمل نصباً أو خفضاً، وعامل الرَّفع أقوى من عامل النَّصب والخفض؛ إذ قد يعمل النَّصب والخفض معنى الفعل وليست كذلك الرَّفع، وإنْ قدرت التعرية عن عامل رفع كان وجود العامل وعدمه سواء، وإنَّما ينبغي أنَّ يكون الشيءُ موجوداً أقوى منه معدوماً(٤).

قال ابن عصفور: "وهذا باطلٌ لأنا لا نعني بالتعري أكثر من أنَّ الاسم المبتدأ لا عامل له، وإنَّما يلزم ما ذكر لو قدرنا أنَّه قد كان له عامل ثم حذف"(٥).

---

(١) التذييل ٣/ ٢٦٣، وانظر: الكتاب ٣/ ٢٦٥، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٥٧.

(٢) هذا ما أشار إليه ابن عمرون في نصِّ ابن النَّحاس السابق، من أن لكلٍّ منهما تجردًا.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٢٧١، ٢٧٢.

(٤) وينظر: التذييل والتكميل٣/ ٢٦٣، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٥٨.

(٥) شرح الجمل ١/ ٣٤١، وانظر: الحاشية السابقة.

وذهب ابن الخباز إلى أنَّ هذا المذهب فاسدٌ من وجهين:

أحدهما: أنَّهم قالوا: إنَّ التعرية عدمُ العامل، وعدم العامل لا يكون عاملاً، ولا جزءً من العامل.

والثاني: أنَّ كل معمول لا يتحقق بدون العامل، والخبر لا يتحقق بدون الإسناد، لأنَّه إنَّما يكون خبراً إذا أسند إلى المبتدأ"[١].

موقف ابن النَّحاس:

عرضَ ابنُ النَّحاس رأي الكوفيين في رافع الخبر، وهو المبتدأ، كما عرضَ أقوال البصريين في المسألة، ثم نقل فهمَ شيخه ابنِ عمرونَ لكلام الزمخشريّ، واتَّضح من كلام ابن عمرون أنَّه من القائلين بأنَّ رافع الخبر معنويٌّ غيرُ الابتداء، وهو التجرد للإسناد، ثم استدلَّ لرأيه بكلام السيرافي في شرحه للكتاب، وبكلام سيبويهِ نفسه، وقد سبق بيان ذلك.

وبهاءُ الدين بن النَّحاس اكتفى بعرض الآراء دون اختيار أو ترجيح، ودون نسبة واحتجاج في الغالب.

والذي أميلُ إليه في عامل الرَّفع في الخبر هو المبتدأ، كما يرى سيبويهِ والكوفيون؛ لأنَّ هذا المذهبَ سالمٌ مِمَّا يرد على غيره من موانع الصحة، صرَّح بذلك ابن مالك[٢]، ولأنَّ أصل العمل للفظ، قال أبو حيانَ: "وكان في ذلك بقاء على أنَّ العامل لفظيٌّ دون ادِّعاء مالا يصح من أنَّ يكون العامل معنوياً ... والمعاني لم يثبت لها عمل في موضع باتفاق، فيحمل عليه هذا المختلف فيه[٣]. قال الشيخ ابن عقيل: "وأعدلُ هذه المذاهب مذهبُ سيبويهِ"[٤].

---

(١) النهاية له ٣/ ٦٧٦.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٧٠.

(٣) التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٠، وانظر: تمهيد القواعد ٢/ ٨٥٩.

(٤) شرح الألفية له ١/ ١٨٩.

ويُمكن أنْ يقال: إنَّ السببَ الذي من أجله ارتفع المبتدأ هو وقوعه في أولِّ الكلام، لذا أعطى أقوى الحركات وهي الضمة؛ لأنَّ النطق بها يحتاج إلى مجهود عضليٍّ، ولمَّا كان الخبر ملازماً للمبتدأ فإنَّه في حركته الإعرابية.

****

الخلافُ في عاملِ الرَّفع في الفاعل

إعرابُ الفاعلِ الرَّفعُ [١]، وإنَّمَا خُصَّ بالرَّفع دونَ النَّصب، لأنَّ الرَّفع أثقلُ من النَّصب، والفاعلُ أقلُّ من المفعول، لأنَّه لا يكون لفعلٍ واحدٍ إلا فاعلٌ واحدٌ وقد يكونُ له مفاعيلُ كثيرةٌ، فالأولى أنَّ يُخصَّ الفاعلُ بالأثقلِ ، والمفعولُ بالأخفِّ، لتكون قلةُ الفاعل موازنةً لثقل الرَّفع، وخفة النَّصب موازنةً لكثرة المفعول. وكذلك لأنَّ الفاعل يشبه المبتدأ، والمبتدأ مرفوعٌ، فكذلك ما أشبهه ، وأيضًا، لأنَّ الفاعل أقوى من المفعول، لأنَّه هو الذي يُحدث الفعلَ به ويُحله فيه وكذلك، لأنَّ الفاعل أوَّلُ، والرَّفع أوَّل، والمفعول آخرُ، والنَّصب آخر، فأعطى الأولُ الأولَ، والآخرُ الآخرَ[٢]. وقد اختلف النحاة في رافع الفاعل.

وقد أشار إلى هذا الخلاف ابنُ النَّحاس فقال:"واختلف الناس في رافع الفاعل. فذهب المحققون من النحاة: أنَّ الرَّافع له ما أسند إليه من الفعل أو ما قام مقامه. ونقل جماعةٌ من المغاربة: أنَّ مذهبَ طائفة من الكوفيين: أنَّ الفاعل يرتفع بإحداثه الفعلَ.... ونقل ابن عمرون أنَّ مذهب خلف الأحمر: أنَّ العامل في الفاعل معنى الفاعلية ... ونقل ابن الدهان أنَّ مذهب عيسى بن عمر وهشام، والكسائيّ ، وابن سعدان: أنَّ الفاعل يرتفع بالوصف، والمفعول ينتصب بخروجه عن الوصف .... ونقل غيرهم أنَّ مذهبَ هشام: أنَّ الفاعل يرتفع بالإسناد، وهو الذي يشير إليه كلام ابن جنيّ في (اللمع)[٣] حيث قال:" وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه".[٤]

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٣/١، والمقتضب ١٤٦/١، والمقتصد ٣٢٥/١. والبسيط لابن أبي الربيع ٢٦١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٥/٢.

(٢) انظر هذه التعليلات في: الإيضاح للفارسيّ ١٦٣، وأسرار العربية ٨٧,٨٨، واللباب للعكبريّ١٥٢/١، والدرر في شرح الإيجاز للكيذري ٨٦، والنهاية لابن الخباز٨٤٢/٣، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ١٥٧٨/٤.

(٣) اللمع٨٨، وشرحه للشريف الكوفي ٩٨، وشرحه للباقولي الأصفهانيّ ٣١٣/١.

(٤) التعليقة ١٦١/١-١٦٣.

رأي ابن عمرون:

ذكر بهاءُ الدِّين بن النَّحاس الحلبيّ أقوالاً في رافع الفاعل من بينها أنَّ ابن عمرون نسب إلى خلف الأحمر القول بأنَّ العامل في الفاعل معنى الفاعلية. (١) وما نسبه ابن عمرون إلى خلفٍ أحد ثلاثة أقوال نُسبتْ إليه، فقد نسب إليه القتبيُّ أنَّ رافع الفاعل عنده: كونه فاعلاً في المعنى(٢) ونَسب إليه ابنُ مالكٍ القولَ بأنَّ رافعه الإسنادُ.(٣)

المناقشة:

تعددتِ الأقوالُ في رافع الفاعل على سبعة أقوال. بيانُها كالآتي:

الأول: أنَّ عامل الرَّفع في الفاعل: هو المسند إليه مِنْ فعلٍ أو ما ضُمِّنَ معناه. وهذا قولُ الجمهور. (٤) وذكر ابنُ النَّحاس أنَّه مذهبُ المحققين من النحاة. قال سيبويهِ: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولٍ، وذلك قولك: ضربَ عبدُ الله زيدًا، فـ (عبد الله) ارتفع هاهنا كما ارتفع في (ذهب) وشغلت(ضرب) به كما شغلت به (ذهب)".(٥)

وكلامُ سيبويهِ صريحٌ في أنَّ الرَّافع للفاعل هو ما تقدمه من فعل أو شبهه ،وليس كما فهم ابن أبي الربيع من أنَّ الرَّافع عنده هو الإسناد.(٦)

قال أبو حيانَ موضحًا مذهب سيبويهِ من واقع كلامه:" وذهب سيبويهِ إلى أنَّ الرَّافع هو الفعل المسند إليه مفرغًا له، أي: مفتقرًا، وذلك أنَّ الفعل أبدًا، لا يستقرُّ منه مع المفعول كلامٌ حتَّى يكون فاعلٌ، فإذا أخذ الفاعلَ استقل به، ولم يفتقر إلى المفاعيل

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر ٢/٢٤٤، والهمع ١/٥١١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٦/١٨٢، والارتشاف ٣/١٣٢١، والهمع ١/٥١١.

(٣) التسهيل ٧٥، وشرحه له ٢/١٠٥، وشرحه لأبي حيان ٦/١٨٢، وناظر الجيش ٤/١٥٨٠، والتصريح ١/٣٩٥، والمساعد١/٣٨٦، وشفاء العليل ١/٤١٢.

(٤) ينظر: الكتاب ١/٣٣، والمقتضب ١/١٤٧، والأصول ١/٥٤، والإيضاح العضدي ١٠٦، والمفصل ١٨، والتسهيل ٧٥.

(٥) الكتاب ١/٣٤، وانظر: تمهيد القواعد ٤/١٥٧٩.

(٦) البسيط ١/٢٦.

.... ثم نقل كلام سيبويهِ المتقدم، ثم قال: فظاهرُ كلامِ سيبويهِ أنَّه مرفوعٌ بالفعل المفرَّغ، ولما لم يكن مفرغًا للمفعول لم يرتفع، فإذا فُرِّغ له ارتفع[١].

واستدل الجمهور بما يأتي:

أولاً: أنَّ الفعل بنفسه هو الذي يقتضي الفاعل والمفعول، فكان هو العامل فيه.[٢]

ثانيًا: أنَّ العاملَ اللفظيَّ مجمعٌ عليه، والمعنويَّ مُختلفٌ فيه، والمصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى المختلَف فيه.[٣]

ثالثًا: أنَّ الفعلَ مفرغٌ للفاعل، ومختصٌ به فهو عامل فيه قياسًا على كل مختصٍّ عمل لاختصاصه.[٤]

القول الثاني: أنَّ رافع الفاعل كونُه فاعلاً في المعنى، ذهب إلى ذلك خلفٌ في أحد أقواله الثلاثة السابقة، والكوفيُّونَ.[٥]

وأبطل هذا المذهبَ أبو عليٍّ الفارسيّ بالنفي، وذلك أنَّك تقول: ما قام زيدٌ، فيرتفع (زيد). وأنت لا تعلم أنَّه لم يفعل شيئًا ، وإنَّما ارتفع، لأنَّ الفعل أسند إلية، وبُنيَ للإخبار عنه. [٦]

الثالث: أنَّ رافعه هو الإسنادُ إليه، نسب ذلك ابنُ مالكٍ[٧] إلى خلفٍ ، وذكر ابنُ النَّحاس أنَّه منقولٌ عن هشام بن معاويةَ الضريرِ[٨] وهو اختيار ابن جنيّ- كما سبق- وابن أبي الربيع.[٩] وحجة هذا الفريق: أنَّ الفاعل يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب.[١٠]

---

(١) التذييل ١٨٢/٦، وانظر: ارتشاف الضرب ١٣٢١، وتمهيد القواعد ١٥٧٩/٤، والتصريح ٣٩٥/١.

(٢) النهاية لابن الخباز ٨٤٣/٣.

(٣) ينظر: المغني في النحو لابن فلاح ١٣٧/٢.

(٤) السابق، والهمع ٥١٠/١.

(٥) ينظر: الكافي لابن أبي الربيع ٥٨٩/٢، والبسيط له ٢٦١/١.

(٦) الإيضاح العضدي ٦٤/١ ، وانظر: البسيط ٢٦٢/١، وتمهيد القواعد ١٥٨٠/٤.

(٧) شرح التسهيل ١٠٥,١٠٧/١.

(٨) انظر : نصَّ ابن النَّحاس السابق، وراجع: الهمع ٥١٠/١.

(٩) البسيط ٢٦١/١.

(١٠) ينظر: أسرار العربية ٨٨.

وهذا المذهبُ مردودٌ، لأنَّه بذلك يقدم العامل المعنويّ، وهو الإسناد، على العامل اللفظيّ، ولاشك أنَّ العامل اللفظيَّ أولى بالعمل، لأنَّه أقوى من العامل المعنويِّ.

قال العكبريُّ:" والعامل في الفاعل: الفعل المسند إليه، وهو أسدُّ من قولهم: العامل إسناد الفعل إليه، لأنَّ الإسناد معنًى، والعامل هنا لفظيٌّ"(١). وقد رمى ابن عصفورٍ هذا المذهبَ بالفساد فقال:" لأنَّ الإسناد هو الإضافة في المعنى، والفعل مسندٌ إلى الفاعل والمفعول، فلو كان الإسناد يوجب الرَّفع، لوجب رفعُ المفعول أيضًا.(٢) وردَّه ابنُ مالك بأنَّ الإسناد نسبةٌ بين المسند والمسند إليه، وليس عملها في أحدهما بأولى من عملها في الآخر ولأنَّ العمل لا يُنسب إلى المعنى إلا إذا لم يُوجد لفظٌ صالحٌ للعمل، والفعل موجود فلا عدول عنه(٣). وأمَّا استدلالُ أصحاب هذا المذهب بأنَّ الفاعل يرتفع في النفي النفي كما يرتفع في الإيجاب، فأرى أنَّه لا يجوز الاستدلال بهذا الكلام، لأنَّه ليس من شرط الفاعل أنَّ يكون قد أحدث شيئًا.

يقول الشيخ عبد القاهر الجرجانيُّ: " وليست الشريطة أنْ يكون قد أحدث شيئًا، ألا ترى أنَّك تقول: طاب الخبر، وليس للخبر فعلٌ، كما يكون لـ (زيد) في قولك: (قام زيد)، وكذلك تقول: لم يقم زيد، فترفعه وقد نفيت عنه الفعل، كما ترفع إذا قلت: يقوم زيد".(٤)

الرابع: أنَّ الفاعل ارتفع بإحداثه الفعلَ. نقل ذلك ابن عمرون عن بعض الكوفيين.(٥) وذكر ابنُ النَّحاس أنَّ ذلك نقلُ جماعةٍ من المغاربة عن طائفة من الكوفيين- كما سبق- يقول : قالوا فإنْ قلت: تحركتِ الشجرةُ، وأهلكنا الدَّهرُ، ومرِضَ زيدٌ، وما أشبه ذلك، فإنَّ الفاعلين هاهنا لم يُحدثوا شيئًا، وقد رفعوا. أجابوا عن ذلك: بأنَّه لما صَدرَ من

---

(١) اللباب ١/١٥١، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٤.

(٢) شرح الجمل ١/١٦٥.

(٣) شرح التسهيل ٢/١٠٧، وانظر: تمهيد القواعد ٤/١٥٨٠.

(٤) المقتصد ١/٣٢٧.

(٥) ينظر :الهمع ١/٥١٠.

(الشجرة) ما يشبه حركة المتحرك بإرادة، وجعل(الدهر) قائما مقام الممتلك، و(زيد) متعاطياً الأسباب الموجبة للمرض، صاروا كأنَّهم محدثونَ لهذه الأفعالِ"[١] وأرى أنَّ هذا القولَ مردودٌ أيضًا بنحو: مات زيدٌ. وما قام عمروٌ، حيث ارتفع الفاعل هنا ولم يُحدث شيئًا.

الخامس: أنَّ العامل في رفع الفاعل معنى الفاعلية، وهذا ما نقله ابن عمرون عن خلف الأحمر في نصٍّ ابن النَّحاس- السابق- قال: "وهذا يقرب من المنقول عند الكوفيين".[٢] وهذا القول فاسدٌ من عدة أوجه.

١-أنا نقول: مات زيد. وزيد في الحقيقة مفعول به.

٢- أنا نقول: رَخُصَ السِّعرُ، واشتدَّ البرد، وقد علمنا أنَّ هذه الأشياءَ ليس لها فاعلٌ.

٣- أنا نقول: لم يقم زيدٌ، ولا فاعلية مع النفي.

٤- أنا نقول: إنَّ فيها زيدًا، فتُعمل(إنَّ) في (زيدًا)، فإذا أعملنا (إنَّ) مع أنَّها حرفٌ، فإعمالُ الفعل أولى.[٣]

٥- أنَّ الفعل لفظٌ مختصٌّ بالاسم، والاختصاص مؤثر في المعنى، فوجب أنْ يُؤثر في اللفظ كعوامل الفعل.

٦- أنَّ الموجب لمعنى الفاعلية هو الفعل، فكان هو الموجب للعمل في اللفظ[٤].

السادس: أنَّ رافعه كونُه داخلافي الوصف. ذكر ابن النَّحاس في نصِّه - السابق- أنَّ ابن الدَّهانِ نسب هذا المذهب إلى عيسى بن عمر، وهشام الكوفي. والكسائيّ[٥] وابن

---

(١) التعليقة ١/١٦١.

(٢) التعليقة ١/١٦٢، وانظر اللهمع ١/٥١١.

(٣) ينظر: النهاية لابن الخباز ٣/٨٤٢.

(٤) ينظر: اللباب للعكبريّ ١/١٥١-١٥٢.

(٥) ينظر: الهمع ١/٥١٠.

سعدان الكوفي.[١] قال ابن النَّحاس شارحًا هذا القول:" وشرح الكسائيّ ذلك، فقال: إذا قلنا: ضرب زيدٌ عمراً. فالفعل هو الوصف، والفاعل هو الموصوف، والمفعول خارجٌ عن الوصف والموصوف فهو فضلة فانتصب. وهذا يقرُب مِنْ قول مَنْ قال : العامل فيه الفعل أو ما قام مقامه. فإنَّه قال: إنَّه يرتفع بالوصف، ثم قال: والفعل هو الوصف، فكأنَّه قال يرتفع بالفعل"[٢] .

السابع: أنَّ رافعه هو شبهه بالمبتدأ، لأنَّه مُخبرٌ عنه، كما أنَّ المبتدأ مخبَرٌ عنه بالخبر، نقل ذلك ابنُ عصفورٍ[٣] وأبو حيانَ[٤]، وناظرُ الجيش[٥] والسيوطيُّ[٦] عن قوم لم أقف على تسميتهم. ويُرَدُّ هذا بأنَّ الشبه معنًى، والعمل لا ينسب إلى المعنى مع وجود لفظ يُمكن عمله. قال ابن عصفور موضحًا فساد هذا القول: لأنَّ الشبه معنًى، والمعاني لم يستقرَّ لها العمل في الأسماء".[٧]

موقف ابن النَّحاس من شيخه ابن عمرون:

من خلال نصِّ ابن النَّحاس السابق نَجدُ أنَّه نقل عن شيخه ابنِ عمرونَ أنَّه ذكر أنَّ مذهب خلف الأحمر أنَّ العامل في الفاعل معنى الفاعلية. واكتفى بهذا النقل دون تعقيب، وقد بيَّنتِ الدراسةُ أنَّ خلفاً نُسِبَ إليه في المسألة ثلاثة أقوالٍ. كما أنَّ ابن النَّحاس

---

(١) قال ابن سعدان في (مختصر النحو) ص ٤٠، : تقول: دخل عبد الله دارك ، رفعت (عبد الله)؛ لأنه فاعلٌ" ومن هذا النصِّ يَتبينُ أنَّ العامل في الفاعل كونه فاعلا في المعنى، لا كونُه داخلا في الوصف كما نسب إليه ابن النَّحاس.

(٢) التعليقة ١٦٢/١-١٦٣.

(٣) شرح الجمل ١٦٥/١.

(٤) التذييل والتكميل ١٨١/٦، والارتشاف ١٣٢/٣.

(٥) ١٥٨٠/٤.

(٦) الهمع ٥١٠/١.

(٧) شرح الجمل ١٦٥/١.

لم يذكر كلَّ الآراء في المسألة فذكر منها أربعةً فقط، والآراء سبعة، ثم هو لم يـــذكر أدلة هذه الأقوال، ولم يخترْ منها شيئًا.

وأرى: أنَّ الاختيار هو ما ذهب إليه سيبويهِ والجمهور من أنَّ رافع الفاعل إنَّمـــا هو الفعل، أو ما ضُمِّنَ معناه، لكون الأقوال الأخرى لم تسلم من الرَّد، ولقول ابن مالك: "العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظٌ صالح للعمل، والفعل موجود فلا عدول عنه"(١).

قال ناظر الجيش: "وأما الرَّافع للفاعل فهو ما أُسند إليه من فعلٍ أو مُضمَّنٍ معناه، هذا هو المذهب الصحيح، وعليه التعويل وهو رأي سيبويهِ"(٢).

****

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٠٧.

(٢) تمهيد القواعد ٤/ ١٥٧٩.

حكمُ ظروف الزمان المضافة إلى جملة اسمية أو فعلية معربة من حيث الإعرابُ والبناءُ

يُضاف الظرفُ إلى جملة فإنْ كانت مصدَّرة بالماضي، نحو: (كيَومَ ولدَتهُ أمُّه)[١] جاز فيه الإعرابُ على الأصل، وجاز فيه البناءُ؛ لإضافته إلى المبنيّ باتفاقٍ[٢]، والبناء هو الرَّاجح للتناسب عند البصريين[٣]، أو لشبه الظرف بحرف الشرط عند ابن مالك في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه[٤].

وإذا كانتِ الجملة مصدرةً بالمضارع المُعرَب؛ أو كانت اسميةً فقد اختلف فيه البصريون والكوفيون، فأوجب البصريون الإعرابَ لعدم التناسب، وجوَّز الكوفيون الإعرابَ والبناءَ.

وهذا ما أشار إليه بهاء الدين بن النَّحاس حيث قال موضحًا مذهبَ شيخه ابنِ عمرون في الأمرين السابقين:" فأسماءُ الزمان متى أضيفت إلى الجمل، فلا يخلو إما أنْ يكون صدر الجملة فعلاً ماضيًا، أو مضارعًا، أو تكون الجملة اسمية، فإنْ كان ماضيًا، جاز الإعرابُ على الأصل، والبناءُ لكنَّ البناء أرجح، لمناسبة ما أضيف إليه على ما أخذنا من شيخنا، وكذلك نقله ابن مالك.

وإنْ كان مضارعًا، فمذهب البصريين الإعراب ليس إلا، ومذهب الكوفيين، جواز البناء والإعراب. وقال لنا شيخنا وقت قراءتي عليه: إذا أُضيف اسم الزمان إلى جملة صدرها مضارع، جاز الإعرابُ في اسم الزمان والبناء، والإعرابُ أحسن، ولم يذكر

---

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب (فضل الحج المبرور) والحديث رواه أبـــو هريرة، ٢/ ٦٣٩.

(٢) ينظر: البسيط ١/ ٤٩٨، ٤٩٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٥٣، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٢٥، والارتشاف ٤/ ١٨٢٩. وشرح الرَّضيّ ق٢ جـــ١/ ٤١٧.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ١٣٣، والتصريح ١/ ٧٠٥.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٥٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٤٢، والتعليقة ٢/ ١٠٢٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٦٦.

هذا في كتابه (شرح المفصل) بل نقلَ ما ذكرناه عن مذهب البصريين لا غيرُ، ووجدت ابن مالك قد قال ما نقله عن الشيخ وقت القراءة[١]، فلا أعلم أهو رأي رأيَاه، أمْ نقلٌ وقفا عليه لم يصل إليَّ من غيرهما، وإنْ كانت الجملة اسمية، فالإعراب عند البصريين لا غيرُ، كالفعل المضارع، وجوَّز الكوفيون فيه البناءَ، كما في الفعل المضارع"[٢].

رأي ابن عمرون:

يرى ابنُ عمرونَ أنَّ ظرفَ الزمان إذا أضيف إلى جملة فعلية فعلها ماضٍ، جاز في الظرف الإعرابُ على الأصل، والبناءُ، لكنَّ البناءَ أرجحُ.

وإذا أضيف إلى جملة فعلية فعلها مضارع مُعربٌ، جاز الإعرابُ في اسم الزمان والبناء، والإعرابُ أحسن.

المناقشة:

اختلف النحويون في ظروف الزمان، إعرابًا وبناءً، إذا أضيفت إلى جملة فعلية فعلها معرب، أو جملة اسمية، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أنَّ الظرف إذا أضيف إلى جملة اسمية، أو فعلية مصدرة بفعل مضارع معرب جاز فيه البناء، والإعراب، وكون الإعراب أحسنُ منقولٌ عن الكوفيين[٣]، وليس كما استفهم عنه ابن النَّحاس في نصِّه السابق وتابع الكوفيين الأخفشُ من البصريين[٤] وأبو على الفارسيّ[٥] وابن عمرون[٦] وابن مالك[٧] وأبو حيانَ[٨].

---

(١) ملحوظة: ما ذكره ابن النحاس يدل على تلمذة ابن مالك لابن عمرون، وفي هذا ردٌّ على أبي حيان الذي ادَّعى أنَّه لمْ يجدْ لابن مالك شيخًا. وانظر: نفح الطيب ٢/٢٢٩.

(٢) التعليقة ٢/ ١٠٢٠، ١٠٢١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٤٤، ٢٤٥ن وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٠٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٥، وشرح الرَّضيّ ق٢ جـ١/ ٤١٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٢٨.

(٤) التصريح ١/ ٧٠٦، وشرح الرَّضيّ ق٢ جـ١ / ٤١٧.

(٥) السابق ذاته.

(٦) التعليقة ٢/ ١٠٢٠، ١٠٢١.

(٧) شرح التسهيل ٣/ ٢٥٥، وشرخ الكافية الشافية ٢/ ٩٤٢.

(٨) منهج السالك ٢٨٨.

واستدلوا على ذلك بما يأتي:

١- قول الله تعالى: ﴿هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[١]، حيث قرأها الجمهور برفع (يوم) من غير تنوين، وقرأها نافع بنصب (يوم) من غير تنوين كذلك[٢]، كذلك[٢]، وعلى هذه القراءة الأخيرة يكون (يوم) مبنيًّا مع أنَّه مضاف إلى جملة فعلية فعلها مضارع معربٌ.

ولا يُمكنُ أنْ تكونَ الفتحةُ في (يوم) فتحةَ إعرابٍ؛ لأنَّ المشارَ إليه هو اليوم، لاتفاق الستةٍ على الرَّفع، فلو جُعلت الفتحةُ فتحةَ إعرابٍ لامتنع أنْ يكون المشارُ إليه اليوم؛ لاستلزام ذلك اتحاد الظرف والمظروف[٣].

٢- قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ﴾[٤]، حيثُ قُرئت بضم الميم الميم في (يوم) كما قُرئت بالفتح[٥].

ومسمَّى (يومُ لا تملك) في قراءة الضم هو يوم الدين، فلا يكون غيره في قراءة الفتح، فيلزم من ذلك كونُ الفتحة بنائيةً، وكونُ ما هي فيه مرفوع المحلِّ، ولا يقدر (أعني)؛ لأنَّ تقدير (أعني) لا يصلح إلا بعد ما لا يدل على المسمَّى دلالة تعيين، ويوم الدين دالٌّ على مسمَّاه دلالة تعيين، فتقدير (أعني) غير صالح[٦].

٣- قول الشاعر:

---

(١) سورة المائدة الآية ١١٩.

(٢) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٥١، والسبعة ٢٥٠، ومعاني الفراء ١/ ٣٢٦، والكشاف ١/ ٦٥٨، والبحر المحيط ٤/ ٤٢١.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٥.

(٤) سورة الانفطار، الآية ١٩.

(٥) ينظر: معاني الفراء ٣/ ٢٤٤، وإعراب النَّحاس ٥/ ١٧٠، وإعراب القراءات ٢/ ٤٤٩، والكشاف والكشاف ٤/ ١٩٣، والبحر المحيط ١٠/ ٤٢٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٥.

عَلَى حِينَ مَنْ تَلْبَثْ عَلَيْهِ ذنوبُــه ∴ يَجِدْ فقْدَها إذْ في المقَــام تَــدَابُرُ[١]

حيث بنيت (حين) على الفتح مع أنَّها مضافة إلى الجملة الاسمية، وهي معربة.

٤- قول الآخر:

إذَا قلتُ هذا حينَ أَسْلُو يَهيجُنِي ∴ نَسيمُ الصَّبَا مِنْ حيثُ يَطْلُــعُ الفَجْــرُ[٢]

فقد روى بفتح (حين) مع أنَّه ظرفٌ مضافٌ إلى جملة فعلية فعلها مضارع مُعربٌ.

وقد أورد ابنُ مالكٍ في (شرح التسهيل) ستةَ أبياتٍ شاهدةً على بناء الظرف قبل الجملة الاسمية، وقال بعدها: "هكذا نقلت هذه الأبيات بالفتح بناءً مع أنَّ الإضافة فيها إلى جمل مصدرة بمعرب إعرابًا أصلياً"[٣].

٥- قياس الفعل المضارع على الفعل الماضي في إجازة بناء الظرف المبهم المضاف إليهما، يقول ابن الشجري: "ووجه إجازة الفراء الفتح في (يوم ينفع) حمله الفعلَ على الفعلِ"[٤].

الثاني: أوجب جمهورُ البصريين إعرابَ الظروف المضافة إلى الجمل المعربة، سواء أكانت اسمية أم فعلية فعلها مضارع معرب [٥].

---

(١) قائله لبيد، انظر: ديوانه ٢١٧، والكتاب ٣/ ٧٥، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٧، والإنصاف ١/ ٢٩١، والخزانة ٩/ ٦٤.

(٢) قائله أبو صخر الهذليّ، وهو من الطويل، وانظره في: شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧، والكامــل ٢/ ٥٠، وأساس البلاغة (طلع)، وشرح الحماسة ٣/ ١٩، وشرح التسهيل ٣/ ٢٥٦، وشرح أبيات المغني ١/ ٣٣٨.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٥٦، ٢٥٧.

(٤) أمالي ابن الشجري ١/ ٦٩.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٥٣، والارتشاف ٤/ ١٨٢٨، وشرح الرَّضيّ ق٢ جـ١/ ٤١٧، ٤١٧، والتعليقة لابن النَّحاس ٢/ ١٠٢١، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/ ٥٨، وإعراب النَّحــاس ٥/ ١٧١، وشرح الرَّضيّ ق٢ جـ١/ ٢١٧، ٢١٨، والتصريح ١/ ٧٠٦، وحاشية الخضــري ٢/ ١٠.

وحجتهم: أنَّ الظرف لا يبنى إلا إذا أضيف إلى مبنيّ بعده، مثل أنْ يضاف إلى فعل ماضٍ، أو حرفٍ موصول، أو (إذْ)، فعندها يبنى، أمَّا في حالة إضافته إلى جملة مصدَّرة بفعل مضارع معرب، أو باسم، فلا يجوز إلا الإعراب حتَّى يحصل التناسب(١).

ومن ثَمَّ حمل مَنْ أوجب إعرابَ الظرف المضاف إلى جملة معربة، على أنَّ النَّصب فيه على الظرفية، فيكون التخريج في آية المائدة السابقة: هذا واقعٌ، أو يقع في يوم ينفع، ومنهم من خرَّجه على أنَّ (هذا) منصوب بـــ(قال)، وأشير به إلى المصدر، فنصبه على المصدر، وقيل: بل أشير به إلى الخبر والقصص المتقدمة(٢).

وأجابوا عن فتحة (يوم) في (يوم لا تملك ...) بأنَّها فتحةُ إعراب لا بناء، لأنَّ (يوم لا تملك) بدل من (يوم) في الآية السابقة لها(٣)، وأمَّا الأبياتُ الشعرية فهي على إضمار (كان) الشانية، واسمها(٤)، فلا حجة فيها حينئذٍ للكوفيين ومن وافقهم.

موقف ابن النَّحاس:

عرض ابنُ النَّحاس قولَيْ البصريين والكوفيين في المسألة، كما ذكر موقفَ شيخه ابن عمرون أيضًا، بيد أنَّه توقف ولم يبد رأيًا، كما أنَّه لم يذكر أدلة لكلا الفريقين.

والذي يترجح عندي: قول الكوفيين ومن وافقهم كابن عمرون، وابن مالك، وهو جواز الإعراب والبناء في ظروف الزمان المضافة إلى الجمل المعربة مع كون الإعراب أحسنُ وأرجح، وذلك؛ لصحة الدلالة على ذلك نقلاً وعقلاً، كما يقول ابن مالك(٥).

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٦٩، وإعراب النَّحاس ٥/ ١٧١، وشرح الرَّضيّ ق٢ جـــ١/ ٢١٧، ٢١٨، والتصريح ١/ ٧٠٦، وحاشية الخضري ٢/ ١٠.

(٢) ينظر: إعراب القراءات السبع ١/ ١٥١، والبحر المحيط ٤/ ٤٢١، والدر المصون ٤/ ٥٢٠.

(٣) شرح الكافية للرضي ق٢ جـــ١/ ٤١٨.

(٤) ينظر: حاشية يس على التصريح ٢/ ٤٢.

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٢٥٥.

والمُرجِّح لذلك الأدلة المسموعة السابقة وغيرها التي استدل بها من أجاز البناء، ومنها أمثلة أضيف فيها الظرف إلى جمل مصدرة بمعرب إعرابًا أصليًّا، وهي الجمل الاسمية، فلأنْ يثبت بناء ما أضيف إلى جملة مصدرة بمعرب أصله البناء أحق وأولى[١]، والمقصود بذلك الجمل المصدرة بفعل معرب.

ثمَّ إنَّ القول بأنَّ إيجابَ بناء الظرف المضاف إلى الجملة المصدرة بفعل مبنيّ، القصد منه إيجاد المشاكلة بين المضاف والمضاف إليه، أمرٌ غير مُسلَّم بل هو مَحِلُّ نزاعٍ[٢].

هذا بالإضافة إلى بُعد المعنى الذي يؤول إليه عند حمل الأمثلة السابقة – ومنها آيتا المائدة والانفطار السابقتان – على ما أوله بها الموجبون للبناء، وما لا تأويل فيه أولى بالقبول ممَّا فيه تأويلٌ حسب القاعدة المشهورة.

وقد صحَّحَ قولَ الكوفيين ابنُ هشام[٣]، واختاره ابن عقيل، لورود السماع به، وما ورد من تأويله فهو مُتكلَّفٌ[٤]، ورجَّحه اليمنيُّ، قال: "ومذهب الكوفيين أرجحُ وأسلم"[٥]، واختاره الأشمونيُّ[٦].

****

---

(١) السابق ذاته.

(٢) انظر: المرجع السابق، والتصريح ١/ ٧٠٦.

(٣) المغني ٢/ ٥٩٥.

(٤) المساعد ٢/ ٣٥٥.

(٥) ائتلاف النصرة ٧٢.

(٦) شرح الأشموني على الألفية ٢/ ٢٥٧.

استعمال (هَلُمَّ) بين الاسمية والفعلية

للعرب في (هَلُمَّ) لغتانِ:

الأولى: إلزامُها طريقةً واحدة كبقية أسماء الأفعال، فلا يلحق بها ضميرُ المخاطب المسندة إليه. فيقال: (هَلُمَّ يا زيدُ، هَلُمَّ يا زيدانِ ..... إلخ).

الثانية: معاملتها معاملةَ فعل الأمر، وذلك بإلحاق الضمائر البارزة بها حسب المُسنَدِ إليه، فيقال: هَلُمَّ يا زيدُ، هَلُمَّا يا زيدانِ ..... إلخ، ونُسبت اللغة الأولى إلى الحجازيين، ونُسبت الثانية إلى التميميين، وقد اختلف فيها والحالة هذه بين الاسمية والفعلية(١).

وقد أشار إلى هذه المسألة ابنُ النَّحاس ذاكرًا قولَ شيخه فيها فقال:" واختلفَ العربُ فيها، فأهل الحجاز يجعلونها بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، والتذكير والتأنيث، وبنو تميم يُبرزون فيها الضمير في التثنية، والجمع والتذكير والتأنيث، فيقولون: (هَلُمَّا، وهَلُمَّوا، وهَلُمِّي، وهَلْمُمْنَ، .... قيل: منْ لمْ يُبرز فيها ضميرًا اعتقدها اسمَ فعلٍ، ومن أبرز فيها الضمير اعتقدها فعلاً، وقال شيخنا (ابن عمرون) من أبرز الضمير غلَّب فيها جانب الفعلية، وكان القياس فيمن اعتقد فيها الفعلية، أو غلَّب فيها جانب الفعلية أنْ يُجريها مُجرى (رَدَّ) في تحريكها بثلاث الحركات، لكنَّهم التزموا فتحها طلبًا للتخفيف"(٢).

رأي ابن عمرون:

يرى ابن عمرون أنَّ (هَلُمَّ) في لغة بني تميم – الذين يُبرزون الضمير معها – يَغلُب فيها جانب الفعلية، وهي عندهم اسمٌ مستدلاً على ذلك بالتزامهم الفتحَ لميمها إذا لم يَبرز فيها ضمير"(٣).

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٢٩، والمقتضب ٣/ ٢٥، ٢٠٥، والخصائص ٣/ ٣٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٠، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٠٦، والأشموني ٣/ ٢٠٦، ولغة تميم ٤٩٠.

(٢) التعليقة ٢/ ١٠٤٩، ١٠٥٠.

(٣) ينظر: في تحقيق قول ابن عمرون: تذكرة النحاة ٣٦٨.

المناقشة:

اختلفتْ كلمة النحويين في حقيقة (هَلُمَّ) من حيث الاسمية والفعلية على النحو الآتي:

أولاً: حكم سيبويهِ بفعليتها على لغة (بني تميم)؛ لقولهم: هَلُمِّي، وهَلُمَّا، وهَلْمُمْنَ، وحَكم باسميتها على لغة الحجازيين؛ لأنَّهم يُلزمونها التجريدَ كلزومه عند الجميع في (دَرَاكِ) وأخوتها.

قال في باب: (مالا تجوز فيه نونٌ خفيفة ولا ثقيلة): "وذلك الحروف التي للأمر والنهي، وليست بفعلٍ، وذلك نحو: (إيهْ، وصهْ، ومه) وأشباهها، و(هَلُمَّ) في لغة أهل الحجاز كذلك، ألا تراهم جعلوها للواحد والاثنين، والجميع، والذكر والأنْثى سواء ... وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في (هَلُمَّ) في لغة بني تميم؛ لأنَّها عندهم بمنزلة: (رُدَّ، ورُدَّا، ورُدِّي، وارْدُدْنَ) كما تقول: (هَلُمَّ، وهَلُمَّا، وهَلُمِّي، وهَلْمُمْنَ)[١].

وهذا قول أكثر النحاة[٢] قال المبرد: "فأمَّا بنو تميم فيجعلونها فعلاً صحيحًا، ويجعلون الهاء زائدة"[٣].

وممَّا يدلُّ على فعلية (هَلُمَّ) عند بني تميم، أنَّه قد وردتْ لها صيغةُ المضارع، فقد حكى الأصمعيُّ أنَّ الرجل يُقال له: هَلُمَّ، فيقول: لا أَهَلُمَّ إليه- بفتح الهمزة والهاء وضم اللام وكسرها[٤] - والمعروف أنَّ أسماء الأفعال لا تتصرف[٥].

ومنْ أدلة الفعلية أيضًا: أنَّهم يؤكدونها بالنون، فيقولون (هَلُمَّنَّ)[٦].

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٢٩، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٠

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٠٦، والمحرر في النحو ٢/ ٤٣٨، والإيضاح في شرح المفصل ٤٩٨، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٨٤٧، والأشموني ٣/ ٢٠٦، والهمع ٣/ ٨٦.

(٣) المقتضب ٣/ ٢٠٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٩٤، وشرح الرَّضيّ ق٢ جـ١/ ٣١٥، والخصائص ٣/ ٢٣٠، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٧٢٩، ومعاني الفراء ١/ ٢٠٣، والهمع ٣/ ٨٦.

(٥) ينظر: التسهيل لابن مالك ٢١٠.

(٦) ينظر: شرح الأشموني ٣/ ٢٠٦.

ثانيًا: ذهب ابنُ عمرون إلى أنَّ مَنْ أبرز الضمير غلَّب فيها جانبَ الفعلية، ثم حكم باسميتها عند بني تميم بدليل إلزامهم الفتحَ لميمها إذا لم يَبرز فيها ضميرٌ[١]، والذي يُفهمُ من قول ابن عمرون: (غلَّب فيها جانب الفعلية) أنَّ هناك رأيًا يقول باسمية (هَلُمَّ) وفعليتها عند إبراز الضمير معها، ولكنَّ جانب الفعلية حينئذٍ أرجح، وفي الوقت نفسه أقرَّ باسميتها عند بني تميمٍ مستدلاً بما سبق، وهذا الذي فهمته من كلام ابن عمرون لم أره – فيما اطلعت – عند غيره.

ثالثًا: ذهب ابن جنيّ إلى أنَّها اسمٌ عند بني تميم سُمِّي به الفعل، وليست مُبقَّاةً على ما كانت عليه قبل التركيب والضم، يدل على ذلك أنَّ بني تميم يختلفون في آخر الأمر من المضاعف، فمنهم من يُتبع فيقول: (مُدَّ، وفِرَّ، وعَضَّ)، ومنهم مَنْ يكسِر الميم ولا يضمُّها، فدلَّ ذلك على أنَّها قد خُلِجَتْ عن طريق الفعلية، وأُخلصت اسمًا للفعل بمنزلة (دونك، وعندك، ورويدك)[٢].

وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش مستدلاً على ذلك بما استدلَّ به ابن جنيّ[٣]، ويبدو أنَّ ابن عمرون متأثرٌ –هنا– بابن يعيش، إلا أنَّه انفرد بتغليب جانب الفعلية.

وما ذهب إليه ابن جنيّ ووافقه فيه ابن يعيش وابن عمرون مردودٌ بالآتي:

أ–أنَّ الحالة هنا تختلف؛ إذْ إنَّ الفعل هناك ثلاثيٌّ أمَّا هنا فهو رباعيٌّ.

ب–ما حكاه الجرميُّ من فتحٍ وكسرٍ عند بعض بني تميم في (هَلُمَّ)[٤].

موقف ابن النَّحاس:

عرض ابن النَّحاس الأقوالَ في المسألة، ولم يُبد لنا رأيًا، ولم يُعلق على ما ذهب إليه شيخه من القول باسميتها، وفعليتها مع تغليب جانب الفعلية، وأمَّا عن التفضيل بين هاتين اللغتين في (هَلُمَّ)، فاللغة الفصيحة هي لغة الحجازيين، وبها جاء التنزيل، قال

---

(١) ينظرك التعليقة ٢/ ١٠٥٠، وتذكرة النحاة ٣٨٦.

(٢) الخصائص ٣/ ٣٦، ٣٧، وانظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٠٦.

(٣) شرح المفصل ٤/ ١٩٤.

(٤) ينظر: المحكم واللسان والمصباح (هَلُمَّ)، ولغة تميم ٤٩٠.

تعالى: ﴿قُلۡ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾[١]، فـ(هَلُمَّ) في الآية الكريمة مسندٌ إلى ضمير المخاطبين، ولم يَبرز ذلك الضمير معه فدلَّ على أنَّه اسم فعل أمر، ومثله هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَٱلۡقَآئِلِينَ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ هَلُمَّ إِلَيۡنَاۖ﴾[٢].

قال العلامة الرَّضيّ: "وبنو تميم يُصرِّفونَه، نظرًا إلى أصله، وليست بالفصيحة"[٣].

****

(١) سورة الأنعام من الآية ١٥٠.

(٢) سورة الأحزاب من الآية ١٨.

(٣) شرح الرَّضيّ على الكافية ق٢ جـ١/ ٣١٤، وانظر في تفصيل لغة الحجازيين: المخصص ١٤/ ٨٧، واللسان (هَلُمَّ) ومعاني الفراء ١/ ٢٠٣، ومعاني الزجَّاج ٢/ ٣٣٣، والصاحبي ٢٧٩، وإصلاح المنطق ٢٩٠، والإفصاح ١٠٨، والمحرر في النحو ٢/ ٤٣٨.

إسناد (هَلُمَّ) إلى نون النِّسوة

(هَلُمَّ) عند بني تميم تُستعمل متصلة بضمائر الرَّفع البارزة، فيقولون: (هَلُمَّا، وهَلُمُّوا، وهَلُمِّي) أما إسنادها إلى نون النسوة فقد اختُلف في كيفيته[١].

قال ابن النَّحاس مجليًا هذا الخلاف، وذاكرًا رأي شيخه فيه:" و(هَلْمُمْنَ) – بضم الميم الأولى، وإسكان الثانية – وهذا على رأي البصريين وأكثر الكوفيين، وقال الفراء: الصواب: (هَلُمَّنَّ) – بفتح الميم والنون وتشديدهما – وحكى عن بعضهم: (هَلُمِّينَ يا نسوة)، بجعل الزائد للوقاية ياءً، قال الشيخ (ابن عمرون) وذا شاذٌّ"[٢].

رأي ابن عمرون:

رَدَّ الشيخ ابنُ عمرون حكاية بعض العرب (هَلُمِّينَ) – بكسر الميم مشددة، وزيادة ياء ساكنة بعدها نون الإناث، وحكم عليها بالشذوذ.

المناقشة:

من خلال نصِّ ابن النَّحاس السابق نجد في كيفية إسناد (هَلُمَّ) إلى نون النسوة مذاهب ثلاثة:

الأول: مذهب البصريين، وأكثر الكوفيين[٣]: (هَلْمُمْنَ)، بفتخ الهاء، وتسكين اللام، وضم الميم الأولى، وإسكان الثانية، وفتح نون النسوة مخففة[٤]، وقد ذكر ابن النَّحاس مُستنَد هذا المذهب بقوله: "لاتصال ضمير الفاعل المتحرِّك به كـ (ضَرَبْنَ)، وعدم الإدغام لسكون الميم الثانية، وتخفيف النون"[٥].

وذكر غيرُ ابن النَّحاس أنَّه إنَّما قيل: (هَلْمُمْنَ)؛ لأنَّ لام الكلمة تَسكن عند اتصال هذه النون بها إذا كانت ضمير مرفوع، كما تقول: (ضَرَبْنَ وخَرَجْنَ)، وإذا سكن ما

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٩٤، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٠٥، والتذكرة ٣٦٨، وشرح الرَّضيّ ق٢ جـ١/ ٣١٥، والمساعد ٤/ ٢٥٨.

(٢) التعليقة ٢/ ١٠٤٩.

(٣) ينظر: مراجع الحاشية الأولى في المسألة، والتعليقة ٢/ ١٠٤٩.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٩٤.

(٥) التعليقة ٢/ ١٠٤٩. والأصول في النحو ١/ ١٤٢.

قبلها، بطل الإدغام، وصار بمنزلة: (اشدُدْ، واردُدْ)، نقول فيهما: اشْدُدْنَ، وارْدُدْنَ، وأصلهما: شَدَّ وردَّ[١].

الثاني: مذهب الفراء أنَّ الصواب أنْ يقال: (هَلُمَّنَّ)، -بفتح الهاء، وضم اللام، وفتح الميم وتشديدها، وفتح النون أيضًا مشددة[٢].

قال ابن النَّحاس موضحًا الذي دَعاه إلى ذلك: ".... لأنَّ هذه النون – أي نون النسوة– يلزم فيما قبلها السكون، فزادوا نونًا ساكنة قبلها، لتسلم فتحةُ الميم، وتكون النون وقاية لها"[٣].

وحَدا الفراءَ على ركوب هذه الطريق قياسُه (هَلُمَّنَّ) على حرفَيْ الجرِّ (مِنْ، وعَنْ) إذا زادثوا نوناً ثانية بعدهما عند إضافتهما إلى ياء المتكلم، وذلك لكي تسلم نونا (منْ وعنْ) من الكسر؛ لأنَّ ما قبل الياء مكسورٌ أبدًا[٤].

وقيل: بل قال الفراء ذلك؛ لأنَّ من العرب من يقول: (رَدَّاتُ) وهؤلاء إنَّما أدغموا في (رَدَدْتُ)، كما أدغموا قبل دخول التاء، ثم زادوا ألفاً قبل التاء، ليسكن ما قبلها كما هو الواجب[٥].

ثالثًا: يُروى عن بعض العرب: (هَلُمِّينَ)، بقلب النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل ياءً [٦]، وهذا ما حكاه ابن النَّحاس عن بعضهم، ولم يُحدد، وقد سبق أنَّ ابن عمرون جعل هذا المحكيَ شاذًّا[٧].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٩٤.

(٢) ينظر: ابن يعيش ٤/ ١٩٤، والارتشاف ٥/ ٢٣٠٥، وتذكرة النحاة ٣٦٨، وشرح الرَّضيّ ق٢ جـ١/ ٣١٤.

(٣) التعليقة ٢/ ١٠٤٩.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٩٤، وشرح الرَّضيّ ق٢ جـ١/ ٣١٥.

(٥) ينظر: شرح الرَّضيّ ق٢ جـ١/ ٢١٥، والمساعد ٤/ ٢٥٨.

(٦) ينظر: السابق ذاته، وتذكرة النحاة ٣٦٨، وابن يعيش ٤/ ١٩٤.

(٧) وكذا ابن يعيش حكم بشذوذه في شرح المفصل ٤/ ١٩٤.

وهذا المرويُّ عن العرب رواه أبو عمرو، قال أبو حيانَ: "وعن أبي عمرو: أنَّه سمع العرب تقول: (هَلُمِّينَ يا نسوة) – بكسر الميم مشددة، وزيادة ياء ساكنة بعدها نون الإناث، وعليه جاء قول أبي الطيب:

قَصَدْنَا لَهُ قَصْدَ الحَبِيبِ لِقَاؤُهُ ∴ إِلَيْنَا وَقُلْنَا لِلسُّيُوفِ هَلُمِّينَا[1]

وحُكيَ عن بعضهم (هَلُمُّنَّ) بضم الميم، وهو شاذٌّ وفي النهاية: ومن النحويين من يقول: (هَلُمَّيْنَ) في أمر المؤنث يزيد قبل نون الإناث ياءً، تبقى معها ميم (هَلُمَّ) على فتحها، وأظنه مرويًا عن العرب"[2].

موقف ابن النَّحاس:

بالنظر في نصِّ ابن النَّحاس في صدر المسألة، نرى أنَّه عدَّدَ الآراء، وذكر حجة الرأيين الأول والثاني، ونقل حكم شيخه على الثالث بالشذوذ، ولم يُعلِّق على حكم شيخه هذا، كما أنَّه لم يرجِّح قولاً على آخر.

والمشهور من هذه الأقوال الثلاثة هو الأول، وهو ما عليه البصريون، وأكثرُ الكوفيين، لأنَّه الأسهل، وقياسًا على نحو: (ضَرَبْتُ)؛ ولأنَّ القول الثالث حَكم عليه ابن يعيش، وابن عمرون بالشذوذ، وكذلك قولُ الفراء، وهو القول الثاني، حكم عليه أبو حيانَ بالشذوذ [3] – أيضًا– فلم يبقَ إلا الأوَّلُ.

****

---

(١) من الطويل، وهو منسوب للمتنبي في سر الصناعة ٢/ ٧٢٢، وكذا ابن يعيش حكم بشذوذه في شرح المفصل ٤/ ١٩٤.

(٢) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٠٥.

(٣) السابق ذاته.

إجمالٌ لموقفِ ابن النَّحاس من شيخه ابنِ عمرونَ النحويِّ الحلبيِّ

يُعَدُّ(شرحُ المقربِ) المسمَّى(التعليقة) لابن النَّحاس مصدرًا حافلاً لكثيرٍ من مسائل الخلاف النحوي، وما ذاك إلا لأنَّ ابن النَّحاس قرأ الخلافَ، واهتمَّ به، واعتنى بكتب النحو والأدب، ثمَّ هو تلمذ لأشهرِ وأبرز النُّحاة الذين عرفتهم حلبُ في القرن السابع الهجري، وهو: جمال الدِّين بن عمرون الحلبي، فقد قرأ عليه كتابَ سيبويه، وإيضاحَ الفارسي، ومفصلَ الزمخشري، كما سبق، فلا غروَ أنْ يُسجِّلَ كثيرًا من أقوال شيخه، لذا نجده حشدَ نقولاً كثيرة من (شرح المفصل) لشيخه، ولعلَّ (التعليقة) هي المصدر الوحيد في كثرة النقول عن هذا الكتاب، لدرجة أنه نقل منه بابًا كاملاً، وهو باب: (ما جرى من الأسماء في الإعراب مجرى الفعل)، معللاً ذلك بقوله:"... وهذا الباب قدْ أتقنه شيخنا الإمام المرحوم: جمال الدين محمد بن عمرون في (شرح المفصل) له إتقانًا جاوز الحدَّ، ولولا خوف النسبة إلى التعصب لقلتُ: إنه سبقَ فيه – مع تأخره – المتقدمين أجمعين؛ وإذْ أوافق عليه، فإنَّ مصداق ما قلتُ أنْ أذكره بلفظه، وألفاظ ما ذكره من كلام صاحب المفصل لا أزيد لفظًا، ولا أنقص، ولا أغير شيئًا من ألفاظه ...." (١).

وكان ابنُ النَّحاس – مع كثرة نقوله عن شيخه – شديدَ التقدير والاحترام والإعجاب له، فقد كان يستدلُّ لمَا يذهب إليه بكلامه، كما كان يَستعين بأقواله على دعْمِ فهمه لكلام الأئمة الكبار كسيبويه، وغيره، استمعْ إليه وهو يقول –واضعًا كلام شيخه المكانة العالية–:" وأمَّا البصريون فذكر النُّحاة عنهم أدلة كثيرة، لا تسلم عند التحقيق، وأجود ما قيل فيها ما ذكره شيخُنا جمال الدين بن عمرون ...." (٢)، ويقول:" وعندي أنَّ أحسنَ من هذه العبارة، ما قاله شيخُنَا ابنُ عمرونَ ..." (٣).

---

(١) التعليقة ٢/٩٠١، ثمَّ نقل الباب كاملاً كما وعد، حتى صـ١٠٠٤ .

(٢) السابق ١/٢٧٩، وانظر: البحث، مسألة (نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به).

(٣) السابق ١/٦١٩، وانظر: البحث، مسألة (العلة في عمل (لا) عملَ (إنَّ)).

ومن مظاهر اهتمامه البالغ بشيخه أنه كان يَرُدُّ على المذهب الذي لا يرتضيه بكلامه، ودليل ذلك قوله رادًّا على مَنْ جوَّز العطف بـ (حتى) في الجمل، وهما الربعي وابن بابشاذ:" قال شيخنا في قولهم: إنَّ (حتَّى) يُعطف بها في الجمل كالواو: هذا كلامٌ غيرُ محققٍ، وردَّ عليهم بما ذكره في شرح المفصل، ويطول الوقت بذكره"(١).

وعلى الرغم من هذه الحفاوة التي لقِيها ابنُ عمرون من تلميذه المُخلصِ ابنِ النَّحاس، والتي تمثلت في مظاهر مختلفة كما سبق، فإني رأيته في خمسة مواضع من هذا البحث قد ناقشة، وعارضَه فيما ذهب إليه، ومن اللَّافت للنظر أنَّه حين عارض شيخَه كان في غاية الأدب والاحترام الشديدين له، ولنستمع إليه وهو يَردُّ عليه معارضتَه الزمخشري، قال:" ... لكنْ عندي في قوله: إنَّ العرب لا تَعرف أوضاع النُّحاة من الوصف والبدل نظرٌ ..."(٢).

كذلك عارضه هو وشيخُه موفَّق الدين بن يعيش في مسألة (إدغام الشين في السين)، قال:" قلتُ: ما قاله شيخُنا، وشيخُ شيخِنا، مُوفَّق الدين بن يعيش من إدغام الشين في السين شيءٌ لم ينفرد به بل هو قول النحاة، ويزيدون في النكير على ما قال، وتَتقَّم العلماءُ منهم ذلك؛ لأنَّ رواية أبي عمروٍ وغيره من السبعة صحيحةُ الإسنادِ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكيف يَسعُ إنكارها؟، بل هي حجةٌ على من خالفها"(٣).

وفي معارضة ابنِ النَّحاس شيخَه – مع احتفائه به وبآرائه – دليلٌ قاطع على قوة شخصيته العلمية، وأنه ليس تابعًا، أو مُقلِّدًا، بلْ له آراؤه الخاصة به، وأنَّه لا يوافقُ غيرَه إلا إذا كان معه الدليلُ الواضح، والحجةُ القوية.

****

---

(١) السابق ٣٨٢/١، وانظر: البحث، مسألة (العطف بـ (حتى) في الجمل).

(٢) السابق ١٠٨٠/٢، وانظر: البحث، مسألة (تنوين العلم الموصوف بـ (ابن).

(٣) السابق ١٠٦٦/٢، ١٠٦٧، وانظر البحث مسألة (إدغام الشين في السين).

خاتمة البحثِ

الحمدُ للهِ ربِّ العَالمينَ، وصلاتُه وسلامُه على سيِّدنَا محمدٍ الأمينِ، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنَّني بعد هذا التَّطوافِ حولَ هذين العالِمَين الأستاذَين الجليلَين، ينتهي بيَ البحثُ إلى بعضٍ من النتائج التي يُمكنُ إيجازها فيما يلي:

أولاً: أظهر البحثُ أنَّ كتابَ (التعليقة) لابن النَّحاس هو الكتابُ الوحيدُ – حسبَ علمي – الذي كشف النقابَ عن سفرٍ مباركٍ من أسفار العربية، ألا وهو (شرح المفصل) لابن عمرون الحلبيِّ شيخِ ابن النَّحاس، وقريبِه، فقد نقل عنه ابنُ النَّحاس في (التعليقة) كثيرًا من الآراء والتعليلات المُعتبَرة في الدرس النَّحوي، لدرجة أنَّ ابن النَّحاس – من فرط إعجابه به – قد نقل منه بابًا كاملاً ، وهو باب: (الممنوع من الصرف)، كما سبق.

ثانيًا: أثبت البحثُ أنَّ ابن عمرون انفرد ببعض الآراء، والاجتهادات التي هي عبارةٌ عن تعليلٍ لبعض آراء مَنْ سبقه، أو تأويلٍ لها، وهي في الوقت ذاتِه تُفصِحُ عن عقلية متميزة، وبصيرة فذَّةٍ[1].

ثالثًا: أثبتَ البحثُ تأثرَ ابنِ النَّحاس الشديدَ شيخَهُ ابنَ عمرونَ، وحفاوته به، كما بيَّنَ أنَّ ابن النَّحاس – رغم هذا التأثُّر – كان ذا شخصيَّة علميَّة متميزة، وأنه ليس تابعًا أو مقلدًا بدليل وقفاتِه الاعتراضية مع شيخه.

رابعًا: وضَّح البحثُ أنَّ ابنَ النَّحاس من أكابر النُّحاة المتأخرين الذين ينافحون عن مذهب البصريين، وقدْ تجلَّى ذلك من خلال تصريحاته بهذا المذهب، ومن واقع ردوده على كبار أئمة الكوفيين كالكسائي والفراء وابن سعدان.

---

(١) ينظر على سبيل المثال المسائل الآتية: (حقيقة الاسم والمسمَّى)، (موضع (أيُّها)، و(أيَّتُها) من الإعراب)، (هلُمَّ بينَ الاسمية والفعلية)، (نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده)، (الضابط في جواز الابتداء بالنكرة)، (توجيه قول الشاعر: ولو أنَّ ما أسعى ...).

خامسًا: أثبت البحث تلمذةَ ابنِ مالكٍ – النحويِّ الكبيرِ الذي قيَّدَ النحوَ من إطلاقه، وعقَلَهُ من شُرودٍ – لابن عمرونَ الحلبي، وما الظنُّ بأستاذٍ لنحوي كبيرٍ كابن مالكٍ!، وهذا يدفع ما ذكره أبو حيان من أنَّه لمْ يجدْ لابن مالكٍ شيخًا، وأنه أخذ عِلمَه عن الصُّحفِ[١].

سادسًا: من أكثر العلماءِ الذين أفادوا من ابن النَّحاس، ومن كتابه (التعليقة): أبو حيانَ الأندلسي (٧٤٥ه) تلميذُه النَّجيب، وشيخُ البلاد المصريَّة والشاميَّة، ورئيسُها في علم العربية، وكذلك ابن هشام (٧٦١ه)، والصفدي (٧٦٤ه)، وناظر الجيش (٧٧٨ه)، والسيوطي (٩١١ه)، والبغدادي (١٠٩٣ه)، والألوسي (١٣٤٣ه)، والشيخ يس العليمي (١٠٦١ه)، والصبان (١٢٠٦ه)، وغير هؤلاء، وهذا نقلٌ لأحد هؤلاءِ الأئمةِ يُوضِّحُ مدى أهميةِ كلام ابن النَّحاس في الدرس النحوي، وهو ناظر الجيش، يقول:" وذكر سيدنا الشيخ بهاء الدين بن النَّحاس – عفا الله عنه – المذاهبَ المذكورة في هذه المسألة (ضربي زيدًا قائمًا)، وتكلَّمَ فيها مذهبًا مذهبًا، فأحببتُ ذكرَهَا كمَا أوردها؛ لأنَّ في كلامه فوائدَ لمْ يَتضمنْهَا كلامُ المصنف"[٢]. ثمَّ نقل كلامَه في المسألة كاملاً غير منقوصٍ.

سابعًا: أثبتَ البحثُ أنَّ ابنَ عمرون يَرى أنَّ الضرورة الشعرية ما ليس للشاعر عنه مندوحة، ولعلَّ تلميذَه ابن مالك تأثره في ذلك[٣].

ثامنًا: أشار البحثُ إلى أنَّ ابنَ النَّحاس اتَّسَمَ بالتقسيم والتفصيل في بعض المسائل، الأمر الذي جعل ناظر الجيش يذكر كلامَه السابق[٤].

---

(١) ينظر ما ذكره أبو حيان في: نفح الطيب ٢/٢٢٩، ٢٣٠.

(٢) تمهيد القواعد ٢/٨٨٣، وانظر: البحث مسألة (إعراب ضربي زيدًا قائمًا).

(٣) ينظر: البحث مسألة (تنوين العلم الموصوف بابن).

(٤) ينظر: البحث مسألة (الخلاف في إعراب ضربي زيدًا قائمًا)، ومسألة: (تنازع عاملين مختلفين معمولا واحدًا).

تاسعًا: أبرز البحث اتِّباعَ ابنِ عمرون، وابنِ النَّحاس في دراستهما النحوَ المنهج التعليمي القائم على التقعيد، والمُعتَمِدِ على الاستقراء والاستقصاء، والأقيسة المنطقية، والأدلة العقلية والتعليلات.

عاشرًا: أثبت البحث دقةَ ابنِ عمرونَ وتلميذه ابن النَّحاس في فَهْم كلام شيخ النحويين وإمامِهم سيبويه(١).

حادي عشر: أفاد البحث بأنَّ ابنَ النَّحاس كان شديدَ التقدير للقراءات القرآنية، وبخاصة المتواترُ منها(٢).

ثاني عشر: نصَّ بعضُ العلماء على أمورٍ أثبتَ البحث نقيضها، من ذلك:

١- في مسألة (رافع الفاعل) نُسبَ إلى ابن سعدان أنَّ رافعَه عنده كونُه داخلا في الوصف، وأثبت البحث من واقع كلام ابن سعدانَ نفسِه أنَّ رافعه عنده كونه فاعلاً في المعنى.

٢- نسب ابن عمرون في مسألة (رافع الفاعل) أيضًا، لخلف الأحمر قولاً واحدًا، والتحقيق أنَّ له ثلاثةَ أقوالٍ في المسألة.

٣- صحَّحَ البحث رأي سيبويه في مسألة (رافع الخبر)، وكذلك صحَّح رأي ابن السراج في المسألة نفسها.

٤- بيَّنَ البحث في مسألة (رافع الخبر) أيضًا، أنَّ ابن جني له رأيان مختلفان فيها، رأي في (الخصائص)، وآخر في (اللمع).

٥- في مسألة (العطف على معمولي عاملين مختلفين)، نصَّ ابنُ الحاجب على الجواز مطلقًا، وأكَّد ابنُ عمرون وابن النَّحاس على أنَّهما لم يَقفا على ذلك عند أحدٍ من النحاة غير ابن الحاجب، وقد أثبت البحث خلافَ ما أكَّداه.

---

(١) ينظر: البحث مسألة: (حكم إبدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب بدل كلٍّ إنْ لم يُفدِ الإحاطة والشمول).

(٢) ينظر: البحث مسألة: (إدغام الشين في السين).

٦- قام البحث بإثبات تناقض رأي أبي حيانَ في مسألة (العطف على الجملة الصغرى)، وكذلك أثبت تناقضَ رأي ابن هشام في المسألة نفسها.

ثالث عشر: قام البحث بتصويب بعض عبارات التعليقة، كما في مسألة: (إعراب ملء عين حبيبها).

تلك هي خلاصة النتائج التي توصل إليها البحث، وفي الخِتَام أحمدُ اللهَ ربَّ العالمين، وأشكره على ما وفَّقَ وأعانَ، وهذا جُهدُ المُقلِّ المُقصِّرِ، وأسأل الله العفوَ والعافية لي ولمشايخي وعامة المسلمين، إنَّه قريبٌ مجيبٌ. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الباحث

مصادر البحث ومراجعه

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجناني، عالم الكتب، بيروت،ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للشيخ أحمد البنَّا، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت،ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- إدغام القراء، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. محمد على الردينى، مطبعة الأمانة، مصر، ط١، ١٤٠٥ه - ١٩٨٤م.
- الإدغام الكبير، عن أبي عمرو بن العلاء، لمجهول، تحقيق: عبد الكريم محمد حسين، منشورات مركز المخطوطات، الكويت، ط/ الأولى، ١٤١٦ه - ١٩٩٥م.
- الإدغام الكبير، للإمام أبي عمرو الداني، تحقيق: د. عبد الرحمن العارف، عالم الكتب، القاهرة، ط/ الأولى، ١٤٢٤ه - ٢٠٠٣م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيانَ، تحقيق: د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الإرشاد إلى علم الإعراب، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي، تحقيق: د. عبدالله البركاتي، مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط١، ١٤١٠ه - ١٩٨٩م.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، بلا تاريخ.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطيِّ، تحقيق: د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. حمزة النشرتي، دار المريخ بالرياض، ط١، ١٣٩٩ه – ١٩٧٩م.
- إصلاح المنطق، لابن السكّيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، بلا تاريخ.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط/ الثانية، ١٤٠٥ه – ١٩٨٥م.
- الأعلام ، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الفارقي، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.
- الإقليد شرح المفصل، لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَنَدي، تحقيق:د. محمود الدراويش، ط/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤٢٣ه٢٠٠٢م.
- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذِش، تحقيق: د. عبدالمجيد قطامش، مطبوعات جامعة أم القرى، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي العلوي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، بلا تاريخ.
- الأمالي النحوية، لابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (١٤٠٧ه – ١٩٨٧م).

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) ، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار العلوم والثقافة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الإيضاح في شرح المفصّل، لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، بلا تاريخ.
- البحر المحيط، لأبي حيانَ الأندلسي، مكتبة النهضة، الرياض، وطبعة أخرى، توزيع دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة ثانية، ١٤٠٣ه - ١٩٨٣م.
- البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، تحقيق: عبدالقادر العاني، ط/ الثانية، ١٤١٣ه، الكويت.
- البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق: د. فتحي أحمد علم الدين، ود. صالح حسين العايد، ط/ جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط/ الأولى، ١٤٢١ه.
- برنامج الوادي آشي. تحقيق: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/ الثالثة. ١٩٨٢م.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- البسيط في شرح جمل الزجَّاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م.

- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، لمجد الدين الفيروزآبادي، تحقيق: بركات يوسف هبّود، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ه - ١٩٨٠م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، ت/ د. بشار عواد، ط/ عيسى البابي الحلبي، القاهرة، وشركة الفجر العربي، بيروت.
- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، مطبوعات جامعة أم القرى، ودار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العبكري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، بلا تاريخ.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط/ الثانية، ١٤١٥ه - ١٩٩٤م.
- التخمير (شرح المفصّل في صنعة الإعراب)، للخوارزمي، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- التذكرة في القراءات، لابن غلبون، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري ، الزهراء للإعلام، القاهرة، ط/ أولى، ١٤١٠ه - ١٩٩٠م.
- تذكرة النحاة، لأبي حيانَ الأندلسيِّ، مؤسسة الرسالة، بلا تاريخ.
- التذييل والتكميل (من الجزء الأول إلى الخامس) ، لأبي حيانَ، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى.

- التذييل والتكميل (من الجزء السادس إلى العاشر) ، لأبي حيانَ، تحقيق: د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى.
- تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهريِّ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الثانية، ١٤٢٧ه - ٢٠٠٦م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدى، بيروت، ط/ الأولى، ١٩٨٣م.
- التفسير البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي، تحقيق: د/ عبد العزيز بن محمد اليحيى، وآخرين، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط/ الأولى، ١٤٣٠ه.
- التقريب لحدِّ المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، لابن حزم، ت/ إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٠٠م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وزملائه، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب، للرماني، ت/ سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧ه - ١٩٥٨م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط/ الأولى، ١٣٩٦ه - ١٩٧٦م.
- التوطئة، لأبي علي الشلوبيني، تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، جامعة الكويت.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عني بتصحيحه: أوتو برتزل، مكتبة المثنى، بغداد.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر الطبري، تحقيق: د. عبد الله عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، بلا تاريخ.
- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، لأبي عمرو الداني، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى، ١٤٢٦ه – ٢٠٠٥م.
- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: د. رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط/١، ١٩٨٧.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، ت/ د. حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية. القاهرة، ١٤٠٤ه – ١٩٨٤م.
- حاشية الخضري على ابن عقيل، للعلامة الفاضل الخضري، بلا بيانات ألبتة.
- حاشية الصبان على الأشموني، لمحمد الصبان، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى الحلبي، القاهرة.
- حاشية يس على التصريح بمضمون التوضيح، فيصل عيسى الحلبي، القاهرة.
- حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى، ط/ الحلبي، الثالثة، ١٣٩٠ ه – ١٩٧١م.
- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، ط/ دار الشروق، بيروت، ١٩٧١م.
- حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة ، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

- الحلل في شرح أبيات الجمل، للبطليوسي، ت/ د. مصطفى إمام، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ط/ الأولى، ١٣٩٩ه – ١٩٧٩م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط/ الثانية، ١٤٠٢ه – ١٩٨١م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، بلا تاريخ.
- دراسات في العربية وتاريخها، للشيخ/ محمد الخضر حسين، ط٢، دمشق،١٣٨٠ه – ١٩٣٤م.
- الدرر في شرح الإيجاز، للعلامة قطب الدين محمد بن الحسين البيهقي النيسابوري المشهور بالكيذري ، تحقيق: د. محسن العميري، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، ط/ الأولى، ١٤٢٥ه – ٢٠٠٤م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط/١، ١٤٠٦ه – ١٩٨٦م.
- دستور العلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد ربِّ النبي عبد ربِّ الرسول الأحمدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢١ه – ٢٠٠٠م.
- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، ت: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.
- سر صناعة الإعراب، لابن جنّي، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣ه– ١٩٩٣م.
- سيبويه والضرورة الشعرية، للدكتور: إبراهيم حسن إبراهيم، ط١، مطبعة حسان، القاهرة، ١٤٠٣ه – ١٩٨٣.

- سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الأولى، ١٤٠٥ه- ١٩٨٥م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، ط، دار الفكر ببيروت، بدون تاريخ.
- شرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النَّحاس. تحقيق وتعليق. د/ وهبة متولي عمر سالمة. ال مكتبة الشباب، القاهرة، ط١، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- شرح أبيات سيبويه لأبى محمد يوسف بن أبى سعيد السيرافي، تحقيق. د/ محمد على الريح هاشم، ط، دار الفكر بيروت، (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).
- شرح أبيات مغنى اللبيب. لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق. الأستاذين/ عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق. ط، دار المأمون للتراث بدمشق. ط١، (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).
- شرح أشعار الهذليين للسكري - ت/ عبد الستار فراج ، ومحمود محمد شاكر- ط/ المدني - القاهرة .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان، ومعه شرح الشواهد للعينى. مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي. القاهرة، بدون تاريخ .
- شرح ألفية ابن مالكٍ، لابن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١ه - ١٩٩٠م.
- شرح ألفية ابن مالك،لابن الناظم: تحقيق. د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. دار الجيل. بيروت طبعة إيران. بدون تاريخ.
- شرح ألفية ابن معطٍ، لابن القواس، تحقيق: د.علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط/ الأولى، ١٤٠٥ه - ١٩٨٥م.
- شرح التسهيل، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: محمد عبد النبي عبيد، مكتبة الإيمان بالمنصورة، مصر، ط/ الأولى، ١٤٢٧ه - ٢٠٠٦م.

- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د:عبدالرحمن السيد، د:محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجَّاجي، لأبي الحسن بن خروف، تحقيق: د. سلوى محمد عرب، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- شرح الجمل، لابن بابشاذ، تحقيق: د. مصطفى إمام، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة.
- شرح الجمل (الكبير) ، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- شرح الجمل (القسم الثاني)، لابن الضائع، تحقيق: د. نادي حسين عبد الجواد، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة.
- شرح الحدود النحوية، للفاكهي، تحقيق: د. صالح العايد، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤١١ه - ١٩٩٠م.
- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: د. حسن بن محمد الحفظي، ود. يحيى بشير مصري، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ط/ الأولى، ١٤١٤ه - ١٩٩٣م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصارى، تحقيق. الفاخورى. دار الجيل، بيروت. الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- شرح شواهد الإيضاح لابن بري - ت د / عيد مصطفى درويش - مطبوعات مجمع اللغة العربية - القاهرة - الهيئة العامة لشئون المطابع ا؟لأميرية - ١٤٠٥هـ.

- شرح شواهد الشافية للبغدادي. تحقيق. الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، وآخران، دار الكتب العلمية. بيروت (١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م).
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. لأبى بكر محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق. أ/ عبد السلام هارون. ط، دار المعارف. الطبعة الرابعة (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- شرح قطر الندى وبل الصدى. لابن هشام الأنصاري. تحقيق. الشيخ/ محمد محيى الدين عبد الحميد، ط، المكتبة العصرية ببيروت، الطبعة الثانية، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- شرح كافية ابن الحاجب، ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض، تحقيق: د. سعد أبو نور،مكتبة الإيمان بالمنصورة، مصر، بدون تاريخ.
- شرح الكافية، لابن القواس، تحقيق: د. زيان أحمد الحاج إبراهيم، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة، رقم (١٧٤٢).
- شرح الكافية الشافية، لابن مالكٍ، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات جامعة أم القرى، ودار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه، للرماني، تحقيق: د. متولي الدميري، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة، رقم (١٧٩٥).
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ومعه آخرون، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- شرح اللمع، للأصفهاني، تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- شرح اللمع، لابن برهان، تحقيق: فائز فارس، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شرح اللمع، للشريف عمر بن إبراهيم الزيدي الحسيني الكوفي، تحقيق: د. محمود الموصلي، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ط١، ١٤٣١ه - ٢٠١٠م.
- شرح مختصر الروضة، لنجم الدين الطوفي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٧ه - ١٩٨٧م.
- شرح المفصّل، لابن يعيش، ت: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- شرح المقرب المسمَّى التعليقة، لبهاء الدين بن النَّحاس، تحقيق: د. خيري عبد الراضي، دار الزمان، المدينة المنورة، ط/ أولى، ١٤٢٦ه - ٢٠٠٥م.
- شرح المكودي على الألفية، مطبعة مصطفى الحلبي. الطبعة الثالثة (١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م).
- شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى. تحقيق. د/ الشريف عبد الله الحسينى البركاتى. ط / المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك. تحقيق. محمد فؤاد عبد الباقي. عالم الكتب. بيروت. الطبعة الثالثة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس - ت د/ عمر فاروق الطباع - ط/ مكتبة المعارف - بيروت - الأولى - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- صحيح البخاري - ت د/ مصطفى ديب - ط/ دار ابن كثير - بيروت - الثالثة - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم أحمد، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لمحمود الألوسي، شرحه: محمد بهجة الأثري البغدادي، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- طبقات القراء لابن الجزري - مكتبة المتنبي - القاهرة . بدون تاريخ.
- طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهبة، تحقيق: الشيخ/ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٤م.
- العبر في خبر مَنْ غَبَر، للإمام الذهبي، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بلا تاريخ.
- علل النحو، لأبي الحسن الوراق، تحقيق: الدكتور محمد جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك، لمحمد بن قاسم الغزيّ، ت: محمد المبروك الختروشي، ط١، طرابلس، ١٤٠١هـ - ١٩٩١م.
- فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، بلا تاريخ.
- الفصول الخمسون، لابن معطٍ، تحقيق: محمود محمد الطناحي، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، بلا تاريخ.
- فوات الوفيات، لمحمد شاكر الكتبي، ت: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع الأندلسي، تحقيق: د.فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الكتاب لسيبويه - ط/ بولاق - ١٣١٦هـ .
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، بلا تاريخ.

- كتاب الادِّغام من شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د/ سيف العريفي، مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،الطبعة الأولى،١٤٢٩ه- ٢٠٠٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشرى. ط، دار الريان. الطبعة الثالثة، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام للبزدوي، تأليف/ عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري، ت: عبد الله عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى، ١٤١٨ه - ١٩٩٧م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبى طالب القيسي. تحقيق. د/ محيى الدين رمضان. ط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، لجامع العلوم، ت: د/ عبد القادر عبد الرحمن السعدي - ط/ دار عمار - الأردن - الأولى - ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
- ابن كيسان النحوي، لمحمد بن حمود الدعجاني ، رسالة ماجستير بجامعة الملك عبد العزيز، بجدة، ١٣٩٨ه - ١٩٧٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبري -جـ١ ت /غازي مختار طليمات ، جـ٢ ت د/ عبد الإله نبهان - ط/ دار الفكر - بيروت - الأولى- ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .
- لسان العرب لابن منظور - ت/ عبد الله الكبير وآخريْن - ط/ دار المعارف .
- لغة تميم، دراسة وصفية تاريخية، د/ ضاحي عبد الباقي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج - ت د/ هدى محمود قراعة - نشر / مكتبة الخانجي - القاهرة - الثالثة - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى-تحقيق/ محمد فؤاد سيزكين-مكتبة الخانجي.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني-تحقيق / علي النجدي، د/ عبد الفتاح شلبي-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-القاهرة - ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- المحرر في النحو لعيسى الهرمي اليمني-تحقيق د/ أمين عبد الله سالم-مؤسسة العلياء للنشر والتوزيع-القاهرة-الطبعة الأولى (١٤٣١هـ-٢٠١٠م).
- مختصر النحو، لابن سعدان الكوفي، تحقيق: الدكتور حسين أحمد بو عباس، مطبوعات جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان، لليافعي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- المرتجل. وهو شرح جمل عبد القاهر الجرجاني. لابن الخشاب تحقيق. علي حيدر. ط، دمشق، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي. تحقيق. محمد أحمد جاد المولى، ط، مكتبة دار التراث. الطبعة الثالثة. بدون تاريخ.
- المسائل البصريات لأبى على الفارسي. تحقيق . د/ محمد الشاطر. مطبعة المدني بمصر، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- المسائل الحلبيات لأبى على الفارسي. تحقيق. د/ حسن هنداوي. دار القلم. دمشق، دار المنارة، بيروت، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، ت: علي جابر منصور، رسالة ماجستير، كلية الآداب، عين شمس.
- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، ت: علي جابر منصور، ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٦.

- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مطبوعات جامعة أم القرى، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- مستفاد الرحلة والاغتراب، للتجيبي، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، ليبيا، بلا تاريخ.
- مشكل إعراب القرآن. لمكي بن أبى طالب، تحقيق. د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- معاني القرآن لأبى الحسن الأخفش، تحقيق. د/ فائز فارس، ط، الكويت الطبعة الثانية، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معجم المؤلفين-لعمر رضا كحالة-مكتبة المثنى-دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للإمام الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومعه آخران، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- المغني في النحو، لابن فلاح اليمني، تحقيق: الدكتور عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ونسخة أخرى بحاشية الأمير، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى الحلبي.
- مفاتيح الغيب، للفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير -دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-الطبعة الأولى-(١٤٠١هـ ١٩٨١م).

- المفصّل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق: الدكتور خالد إسماعيل حسان، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين وزملائه، مطبوعات جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف بمصر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق . أحمد عبد الستار الجوارى، و عبد الله الجبورى، ط،العانى بغداد(١٩٧١م).
- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين، مكة وطيبة: لابن رشيد البستي، تحقيق: د. محمد الحبيب، الدار التونسية للنشر، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الملخص فى ضبط قوانين العربية لابن أبى الربيع، تحقيق. د/ على بن سلطان الحكمي، ط، الجامعة الإسلامية، (١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥م).
- الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المنصف، لابن جنّي، تحقيق: محمد عبد القادر عطار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- مهاة الكلتين وجلا ذات الحلتين، لبهاء الدين بن النَّحاس، ت: د. تركي العتيبي، ط١، دار صادر، بيروت، ١٤٣٠ه.
- الموطأ للإمام مالك بن أنس، تحقيق. محمد فؤاد عبد الباقي، ط، عيسى الحلبي، القاهرة(١٣٧٠هـ).

- الموفي في النحو الكوفي، لصدر الدين الكنغراوي، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، بلا تاريخ.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، للمرابط الدّلائي، تحقيق: د. مصطفى الصادق العربي.
- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنّا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بلا تاريخ.
- النجوم الزاهرة، لجمال الدين بن تغري بردي – دار الكتب المصرية.
- النشر في القراءات العشر، للإمام ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري، تحقيق: د. إحسان عبَّاس، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري – ت د/ زهير عبد المحسن سلطان– منشورات معهد المخطوطات العربية – الكويت – ١٤٠٧ هـ– ١٩٨٧م .
- النهاية في شرح الكفاية، لابن الخباز، تحقيق: د. عبد الجليل العبادي ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، بلا تاريخ.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- هدية العارفين، لإسماعيل البغدادي، تصوير مكتبة المثنى، بغداد. ١٩٨٢
- هدى مهاة الكلتين وجلا ذات الحلتين، لبهاء الدين بن النَّحاس، ت: د. تركي العتيبي، ط١، دار صادر، بيروت، ١٤٣٠ه.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الوافي بالوفيات للصفدي –ت د/ محمد يوسف نجم – ط/ دار صادر – بيروت – ١٩٧١م .

****